جمهورية تركيا

جامعة تشانكري كارا تكين

معهد العلوم الاجتماعية

العلوم الإسلامية الأساسية

مفتاح خلاصة المفتاح
للشيخ محمد بن أحمد بن محمَّد الطرسوسي
(ت 1117هـ)
دراسة وتحقيقاً

معد الأطروحة

علي فالح حسن

أطروحة ماجستير

د. قتيبة فرحات

تشانكيري – 2023

جمهورية تركيا

جامعة تشانكري كارا تكين

معهد العلوم الاجتماعية

العلوم الإسلامية الأساسية

قسم اللغة العربية

مفتاح خلاصة المفتاح
للشيخ محمد بن أحمد بن محمَّد الطرسوسي
(ت 1117هـ)
دراسة وتحقيقاً

معد الأطروحة

علي فالح حسن

د. قتيبة فرحات

تشانكري – 2023

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات I

بيان أخلاقيات البحث العلمي III

المصادقة واعتماد الأطروحة IV

المقدمة IV

أهمية الموضوع وأسباب اختياره: V

أهداف البحث: VI

الدراسات السابقة: VI

الصعوبات التي واجهتني: VI

خطة العمل: VII

ملخَّص VIII

ÖZET IX

ABSTRACT X

الرموز المستخدمة XI

1.القسم الأول: قسم الدراسة 1

1.1.المبحث الأول: التعريف بالمؤلف الطرسوسي 1

1.1.1.المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه *1*

1.1.2.المطلب الثاني: مولده 2
1.1.3.المطلب الثالث: مكانته العلمية 2
1.1.4.المطلب الرابع: العصر الذي عاش فيه المؤلف 3
1.1.5.المطلب الخامس: مؤلفاته 16
1.1.6.المطلب السادس: وفاته..... 19
1.2.المبحث الثاني: التعريف بالمخطوط مفتاح خلاصة المفتاح..... 20
1.2.1.المطلب الأول: عنوان المخطوط وتوثيق نسبته إلى المؤلف 20
1.2.2.المطلب الثاني: منهج المؤلِّف في الكتاب..... 20
1.2.3.المطلب الثالث: المصادر التي اعتمد عليها المؤلِّف في كتابه 27
1.3.المبحث الثالث: وصفُ النُّسخ الخطيَّة ومنهج التحقيق 29
1.3.1.المطلب الأول: وصف النسخ الخطية 29
1.3.2.المطلب الثاني: منهج التحقيق 30
1.3.3.المطلب الثالث: صور من النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق 33
2.القسم الثاني: النص المحقق 39
خاتمة 196
فهرس المصادر والمراجع 198

بيان أخلاقيات البحث العلمي

أصرح بأني قد التزمت بعناية بالأخلاقيات العلمية والقواعد الأكاديمية أثناء إعدادي لأطروحة الماجستير المعنونة بـ [مفتاح خلاصة المفتاح للشيخ محمد بن أحمد بن محمَّد الطرسوسي (ت 1117هـ) دراسة وتحقيق] وذلك بدءًا من مرحلة تقديم الاقتراح إلى أن انتهيت من هذه الدراسة، وأن المعلومات المذكورة في الأطروحة حصلت عليها ضمن إطار الأخلاقيات والتقاليد العلمية، وأنني قمت بالذكر والإشارة إلى جميع المصادر والمراجع التي اقتبست منها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الدراسة التي أعددتها وفقًا لقواعد كتابة الأطروحة، وأصرح بأن جميع المصادر والمراجع التي لجأت إليها هي تلك الموضحة في قسم المصادر والمراجع.

١٣/٠٤/2023

TEZ KABUL VE ONAY

ÇANKIRI KARATEKİN ÜNİVERSİTESİ

SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ MÜDÜRLÜĞÜNE

Ali Falih Hasan HASAN tarafından hazırlanan "Tarsuslu Muhammed bin Ahmed bin Muhammed'in "Miftahu Hulaseti'l-Miftah" İsimli Elyazmasının Tahkik ve İncelenmesi" başlıklı bu çalışma, 13.04.2023 tarihinde yapılan tez savunma sınavı sonucunda oybirliği ile başarılı bulunarak jürimiz tarafından Temel İslam Bilimleri Anabilim Dalı'nda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir.

TEZ JÜRİSİ ÜYELERİ (Unvanı, Adı ve Soyadı)

Danışman : Dr. Öğr. Üyesi Kutaiba FARHAT İmza: ……

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Bekir YILDIRIM İmza: ……

Üye : Dr. Öğr. Üyesi. Alaaddin Kiraz İmza: ……

ONAY

Bu Tez, Çankırı Karatekin Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yönetim Kurulunun ...../ .../202.. tarih ve ..... sayılı oturumunda belirlenen jüri tarafından kabul edilmiştir.

Prof. Dr. Coşkun POLAT

Enstitü Müdürü

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده، ونستعين به، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، اللهم صلِّ على محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا؛ أمَّا بعد:

فقد قام علماء المسلمون وأبناء هذا الدين، بضبط اللسان وحفظه، وذلك عن طريق التدوين، وكتابة اللغة وتفريعاتها، فنشأت علوم اللغة العربية، التي من خلالها يستطيع الإنسان أن يفهم الكتاب والسنة التي كتبت باللغة العربية، وأنزلت على البشر باللغة العربية.

وقد تنوعت هذه العلوم العربية، وكثرت أبوابها، من نحوٍ وصرفٍ وبلاغة وأدب وغير ذلك.

وكان من أبرز هذه العلوم علوم البلاغة التي نشأت وترعرعت على أيدي علماء اللغة العربية، وكان من أبرزهم عبد القاهر الجرجاني رحمه الله تعالى، والإمام الباقلاني، وغيرهم من العلماء الذين برعوا في هذا الفنِّ وألفوا فيه، حتى نمى واتسع وبلغ قوته وأشده.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تعدُّ البلاغة أحد أبرز العلوم التي تعبر عن الذوق الصحيح للغة، وضبط الفصاحة للسان، وتحميه من الزلل والتعقيد في الألفاظ والجمل.

ولذلك كان اعتناء العلماء بارزًا في البلاغة وعلومها من البديع والمعاني والبيان، فدونت في فيه المطولات والمختصرات، وشرحت المختصرات ونظمت، وكان ممَّن كان له في هذ العلم صولةً وجولةً الشيخ محمَّد ابن أحمد الطرسوسي رحمه الله تعالى.

فقد كتب الشيخ في هذا الفن وأجاد فيه، وذلك بارزٌ في هذا التصنيف الذي بين أيدينا، وتأتي أهمية هذا التصنيف في ناحيتين:

- كون أصل الكتاب متنٌ في علم البلاغة، وقد سماه المؤلف خلاصة المفتاح.
- وهذا الكتاب هو شرحٌ لهذا المتن الذي وضعه الشيخ الطرسوسي.

فلذلك فقد جمع هذا الكتاب المختصرات وشروحها، فكان بالأهمية بمكان، ولذلك شرعت بمحاولة استخراجه من رفوف المكتبات ووضعه بين أيدي الطلاب حتى يتم الانتفاع به.

أهداف البحث:

- إخراج هذا النصِّ بحلةٍ بديعةٍ إلى طلاب العلوم العربية.
- إضافة رسالةٍ علميةٍ إلى المكتبة الإسلامية من رسائل علمائنا الأفاضل الذين سبقونا بإحسان.
- إبراز حياة المؤلف وعصره الذي عاش فيه، حتى تتكون صورة عن المؤلف وشخصيته.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثي فإني لم أجد أحدًا قد حقق هذا المخطوط.

الصعوبات التي واجهتني:

- كانت أبرز صعوبةٍ في بحث الدراسة هي حياة المؤلف، فكتب التراجم لم تذكر كثيرًا عن حياته، وطلبه للعلم.
- وأمَّا النص المحقق فكانت الصعوبة هي تخريج الأقوال التي وردت بالنص، وعزو كلِّ قولٍ إلى قائله.

خطة العمل:

تضمنت خطَّة العمل قسمين رئيسيين: قسم الدراسة، وقسم النصِّ المحقَّق ثمَّ خاتمة ففهارس. أمَّا قسم الدراسة فيتكون من مقدمة وثلاثة مباحث، وقد اشتملت المقدمة على أهميّة الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة.

ملخَّص

عنوان الأطروحة: مفتاح خلاصة المفتاح للشيخ محمد بن أحمد بن محمَّد الطرسوسي، ت 1117هـ) دراسة وتحقيقاً

مُعِد الأطروحة: علي فالح حسن

المشرف: د. قتيبة فرحات

القسم: العلوم الإسلامية الأساسية

نوع الأطروحة:ماجستير

تاريخ الموافقة: 13.04.2023

يعدُّ هذا الكتاب للشيخ محمد بن أحمد بن محمَّد الطرسوسي العثماني من أبدع ما كتب في البلاغة وشرحها، فالشيخ جمع بين اختصار والشرح في هذا المصنف، والشيخ ابتدأ بتاريخ كتابته لهذا الكتاب وشرحه والمكان الذي تم ذلك، ثم شرع في كتابه، وابتدأ بذكر البلاغة وشروطها والفصيح وشروطه شارحًا ذلك، ثمَّ قسم الكتاب إلى فصول وأبواب ومباحث، يورد كل فصل أو باب أو مبحث مستعرضًا لأقسامه، ثم يبدأ بكل قسمٍ معرفًا له وذاكرًا شواهد من القرآن والحديث –وهو قليل– والشعر والجمل، ثمَّ ينتهي بذكر خاتمة لكل فصل أو باب، ويعرض الشيخ قول السكاكي أقوال العلماء الآخرين، مرجحًا للقول الذي يراه، موردًا الأدلة على ما ذهب إليه من هذا القول، ولا ترى مسألةً فيها خلاف إلا وذكر هذا الخلاف والأقوال والأدلة، ثمَّ ختم الكتاب بخاتمة وفوائد، وآخره ذكر نحو من صفحتين من بعض المحسنات البديعة التي لم ترد في المفتاح والإيضاح.

وأما عملي في الكتاب، فقد قدمت أولًا بمقدمةٍ ودراسةٍ تضمنت ترجمة عن الشيخ الطرسوسي وعصره الذي عاش فيه، ثمَّ أورد دراسة عن عنوان الكتاب ونسبته ومنهج الشيخ والكتب التي اعتمد عليها ومن ثمَ وصف للنسخ ومنهجي وصور عن النسخ، وأما النص المحقق فقد جمعت ما توفر بين يدي من النسخ، واخترت ثلاثةً منها، وجعلت واحدةً منها نسخةً أصلية، ونسختان للمقابلة النسخة الأم وأثبت الفروق في الهوامش من دون تعليق إلا لحاجة، واعتنيت بالنص المحقق وذلك بعزو كل آية وردت إلى السورة والآية التي وردت فيها، وعزو كلِّ حديثٍ إلى مصادر الحديث الأصلية، وعزو كلِّ قولٍ إلى قائله، وترجمة لكل علم ورد ذكره ولكل كتاب ورد ذكره في النص.

الكلمات المفتاحية:اللغة العربية، مفتاح العلوم، خلاصة المفتاح، الطرسوسي، البلاغة، علم البيان،علم البديع

ÖZET

Tezin Başlığı	**:** Tarsuslu Muhammed bin Ahmed bin Muhammed'in "Miftahu Hulaseti'l-Miftah" İsimli Elyazmasının Tahkik ve İncelenmesi
Tezin Yazarı	**:** Ali Falih Hasan HASAN
Danışman	**:** Dr. Öğr. Üyesi Kutaiba FARHAT
Anabilim Dalı	**:**Temel İslam" Bilimleri Ana Bilim Dalı
Tezin Türü	**:** Yüksek Lisans
Kabul Tarihi	**:**13.04.2023

Şeyh Muhammed bin Ahmed bin Muhammed et-Tarsûsî el-Osmâni'nin bu kitabı, belagat ve belagatın şerhi üzerine yazılan en güzel kitaplardan biri kabul edilir. Muhammed et-Tarsûsî eserinde özet ve şerhi bir orada toplamıştır. Müellif eserine öce kitabın yazım tarihi ve mekanın yazıldığı yeri zikrederek başladı. Sonra belağat, fesahat ve şartlarını açıklamıştır. Sonra kitabı, bölümlere, konulara, ve konuları alt bölümlere ayırmıştır. Her bölümle ilgili bilgi takdim ettiği gibi konularla ilgili şevahitleri Kuran, şiir ve az da olsa sünnetten gösterdi. Sonra her bölümü bir sonuçla bitirdi. Şeyh, Sekkaki ve diğer âlimlerin sözlerini, delil gördüğü hususlarda zikretmektedir. Tartışmalı ve ihtilaflı konulara girmemektedir. Kitabını sonuçla bitirmekte ve el-Miftah ve el-İzah'da geçmeyen muhsenatü'l-bediye ait bazı konuları iki sayfa olarak burada zikretmektedir.Çalışmamıza gelince önce bir mukaddime ve Şeyh Tarsûsî ve yaşadığı devri anlatan bir bölüm yer almaktadır, sonra kitabın ismi ve şeyhe aitliğinin tesbiti ele alınmaktadır. Müellifin eseri ve kullandığı kaynaklar sonra mahdut hakkında bilgi verilmektedir. Nüshalardan temin edebildiklerimizi topladım ve üç tanesini seçtim. Bir tanesini asıl nüsha, diğer iki nüshayıda ana nüshayla karşılaştırdım. Zaruret dışında yorum yapmadan dipnotlarda nüshalar arasındaki farkı ortaya koydum, Tahkik edilen metne riayet ettim, ayetlerin rakamı ve suresini, hadislerin ise asli kaynaklarını tesbit ettim. Yine eserde geçen her sözün söyleyeninin tesbiti ve metinde geçen kaynakları zikrettim**.**

Anahtar Kelimeler: Arap dili, Miftahu'l-ulûm, Hulasatü'l-Miftah, et- Tarsûsî

ABSTRACT

Thesis Title	: Investigating and Examining the Manuscript Named "Miftahu Hulaseti'l-Miftah" of Muhammed bin Ahmed bin Muhammed of Tarsus
Author	**:** Ali Falih Hasan HASAN
Supervisor	**:** Asst. Prof. Dr. Kutaiba FARHAT
Department	**:** Department of Basic İslâm Sciences
Thesis Type	**:** Master's Thesis
Date	**: 13.04.2023**

This book by Sheikh Muhammad bin Ahmad bin Muhammad al-Tarsusi al-Othmani is considered one of the most creative books on rhetoric and its explanation. Al-Fusih and its conditions explaining that, then he divided the book into chapters, chapters, and investigations, listing each chapter, chapter, or topic reviewing its divisions, then starting with each section defining it and mentioning evidence from the Qur'an and hadith - which is few - poetry and sentences, then it ends with mentioning a conclusion for each chapter or chapter, The Sheikh presents the sayings of al-Sakaki, the sayings of other scholars, weighting the saying that he sees, citing the evidence for what he went to from this saying, and you do not see an issue in which there is a disagreement and benefits, and the last of it mentioned about two pages from some wonderful benefactors which are not included in the key and clarification. As for my work in the book, I presented it first with an introduction and a study that included a translation of Sheikh Tarsusi and his era in which he lived, then he presented a study on the title of the book, his lineage, the methodology of the sheikh, and the books he relied on, then a description of the copying, methodology, and pictures of the copying, and as for the verified text, I collected what was available between My hand is from the copies, and I chose three of them, and made two copies without commenting except for a need, and I took care of the verified text by attributing every verse that came to the surah and the verse in which it was mentioned, and attributing every hadith to the original sources of the hadith Attributing every saying to its speaker, and a translation of every science mentioned and every book mentioned in the text

Keywords: the Arabic language, the key to science, the summary of the key, Tarsousi..

الرموز المستخدمة

هـ: التاريخ هجري.

م: التاريخ ميلادي.

ت: تاريخ الوفاة.

إلخ: إلى آخره.

=: تشير لاسم آخر يشتهر به الكتاب أو المرجع.

أ: الوجه الأول من لوحة المخطوط.

ب: الوجه الثاني من لوحة المخطوط.

ص: حرف الصاد للإشارة الى رقم الصفحة في حال كون الكتاب مؤلف من جزء واحد.

[ ]: القوسين المعقوفين لحصر رمز وجه اللوحة ورقمها.

( ): القوسان الهلاليان لحصر سنة الولادة والوفاة ورقم الحديث.

النقاط الثلاث هكذا ...، للإشارة على ما أحذفه من الكلام في بعض التعليقات لعدم الاحتياج إليه

" ": علامتا التنصيص لحصر أقوال العلماء المنقولة عنهم نصاً.

1.القسم الأول: قسم الدراسة

1.1.المبحث الأول: التعريف بالمؤلف –الطرسوسي–

لم تسعنا الكتب بكثير ترجمةٍ عن الشيخ الطرسوسي رحمه الله تعالى، وقد فتشت في كتب التراجم وكتب الفهارس، فلم يجد الباحث كلاماً كثيراً عن حياته، ولكني سأذكر ما وجدته عنه في هذه الكتب، وأعرج على عصره وبعض العلماء في زمانه حتى يكون للقارئ تصورٌ عن واقع العصر الذي عاش فيه المؤلف.

1.1.1.المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه

أولًا: اسمه: هو محمد بن أحمد بن محمَّد الطرسوسي، العثماني الميقاتي.[1]

ثانيًا: لقبه: عندما يرد ذكره فإنه يلقب: الطرسوسي، ولقبه بالطرسوسي، الظاهر من نسبته إلى مدينة طرسوس، وهي مدينة تتبع للشام، وكانت من أهم ثغور الشام، وصفها في كتاب مراصد الاطلاع: "طرسوس: بفتح أوله، وثانيه، وسينين مهملتين، بينهما واو ساكنة: مدينة بثغور الشام، بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم، بينها وبين أذنة ستة فراسخ، يشقّها نهر البردان، وبها قبر المأمون".[2]

ومن أخبارها ما ذكره القزويني: "طرسوس: مدينة بين انطاكية وحلب. مدينة جليلة سميت بطرسوس بن الروم بن اليقن بن سام بن نوح، عليه السلام؛ قالوا: لما وصل الرشيد إليها جدد عماراتها وشق نهرها. ولها سور وخندق. قال محمد بن أحمد الهمذاني: لم تزل طرسوس موطن الزهاد والصالحين

---

[1] إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، (استنبول: وكالة المعارف، 1951م)، 309/2؛ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي، *الأعلام*، ط15، (د. م.، دار العلم للملايين، 2002م)، 12/6؛ عمر رضا كحالة، *معجم المؤلفين*، (بيروت: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، د. ت.)، 8/9؛ علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط، *معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»*، ط1، (قيصري: دار العقبة، 2001م)، 2587/4.

[2] عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي، *مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع*، ط1، (بيروت: دار الجيل، 1412هـ)، 883/2.

لأنها كانت بين ثغور المسلمين، إلى أن قصدها فغفور ملك الروم سنة أربع وخمسين وثلاثمائة في عسكر عظيم، وكان فيها رجل من قبل سيف الدولة يقال له ابن الزيات عجز عن مقاومة الروم، سلم إليهم على الأمان على شرط أن من خرج منها متاعه لم يتعرض، ومن أراد المقام مع اداء الجزية فعل. فلما دخل الكفار المدينة خربوا مساجدها، وأخذوا من السلاح والأموال ما كان جمع فيها من أيام بني أمية، وأخذ كل واحد من النصارى دار رجل من المسلمين، ولم يطلق لصاحبها إلا حمل الخف، واحتوى على جميع ما فيها، وتقاعد بالمسلمين أمهات أولادهم. فمنهن من منعت الرجل ولده واتصلت بأهلها فيأتي الرجل إلى معسكر الروم ويودع ولده باكياً، ولم تزل طرسوس في أيديهم إلى هذه الغاية".[3]

1.1.2.المطلب الثاني: مولده

من خلال تفتيشي في المصادر وكتب التراجم لم يذكر أي كتابٍ من كتب التراجم سنة ولادة الشيخ الطرسوسي، ولكن المصادر كلها تتفق على أنَّه الطرسوسي نسبةً إلى مدينة طرسوس، وهذا يدلُّ على أنَّ مكانة ولادته هو في طرسوس في الشام. وبناء على ذلك: ولد الشيخ الطرسوسيُّ في مدينة طرسوس.

1.1.3.المطلب الثالث: مكانته العلمية

لم تذكر المصادر سيرة الشيخ الطرسوسي في رحلة طلبه للعلم، ولم تذكر شيوخه الذين جلس بين يديهم، ولكن المصادر تتفق على مكانته العلمية، وذلك أنَّ الشيخ الطرسوسي يذكر بعدَّة ألقاب تدلُّ على مكانته العلمية، فيقال: "فقيهٌ، أصوليٌّ، حنفيٌّ، له اشتغال في التفسير".[4]

---

[3] زكريا بن محمد بن محمود القزويني، *آثار البلاد وأخبار العباد*، (بيروت: دار صادر، د. ت.)، 219/1.

[4] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4؛ كحالة، *معجم المؤلفين*، 8/9؛ البغدادي، *هدية العارفين*، 309/2.

وهذه الألقاب تعطينا صورةً مجملةً، فاللقب الأصوليُّ إذا أطلق على أحد العلماء فإنما يطلق لبراعته في هذا الفنِّ، وحسن تصنيفه فيه.

والحنفيُّ أنَّه من علماء الحنفية في زمانه، وأنَّه ممَّن كان له شغلٌ وفيرٌ في الفقه الحنفيِّ، فالشيخ الطرسوسيُّ له تصانيف متنوعة في الفقه على الحنفي، على ما سنذكره في مؤلفاته.

والتفسير أجمعت المصادر على أنَّه ممَّن كان اشتغالٌ في التفسير، وأنَّ له مجموعة مؤلفاتٍ في التفسير، وقد ذكره نويهض في معجم المفسرين.[5]

اجتماع هذه العلوم عند الشيخ رحمه الله تعالى، تدلُّ على مكانةٍ علميةٍ متميزةٍ في زمانه.

1.1.4. المطلب الرابع: العصر الذي عاش فيه المؤلف

عاش الشيخ الطرسوسيُّ في القرن الأول بعد المائة الهجرية، وفي بداية القرن الثاني بعد المائة الهجرية، وقد كان الشيخ رحمه الله تعالى في زمان الدولة العثمانية العلية، وقد نسب في بعض المصادر فقيل: "العثماني"،[6] وذلك نسبةً إلى الدولة العثمانية وأنَّه عاش في زمان الدولة العثمانية.

وسأذكر طرفًا من العصر الذي عاش، وبحكم أنَّ طرسوس تعتبر في زمانه تتبع للشام، وهي أحد ثغور الشام، نذكر طرفًا من واقع تلك البلاد في عصره:

الواقع السياسي في عصر المؤلف:

تعدُّ بلاد الشام من أبرز البلاد الإسلامية في التاريخ الإسلاميِّ وفي الوقت الحاضر، وقد حثَّ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم على سكن الشام والإقامة فيها، عن معاوية بن قرة، عن أبيه قال: قال رسول

---

[5] عادل نويهض، *معجم المفسرين*، ط3، (بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية، 1988م)، 486/2.

[6] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم، لا تزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة» وعن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: قلت: يا رسول الله أين تأمرني؟ قال: «هاهنا»، ونحا بيده نحو الشام، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.[7]

وقد كان أول خروجٌ للشام في زمان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم عن طريق إرسال الرسول ثمَّ معركة تبوك. وبعد أن توفي النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم تتابعت الجيوش إلى الشام من جيش أسامة بن زيد الذي أوصى النبي بإنفاذه إلى أن جاءت معركة اليرموك سنة 13هـ التي تمَّ من خلالها فتح الشام.[8]

ودخل من بعدها أهل الشام في دين الله تعالى أفواجًا أفواج، وتحولت الشام بعد ذلك قاعدةٍ إسلاميَّةٍ عظيمةٍ، وأحد مركز الإسلام ونشر الإسلام، وخروج الجيوش لفتح البلاد في العالم وخصوصًا في زمن الدولة الأموية، التي كانت الشام مركزها وعاصمتها السياسية دمشق.

ثمَّ جاءت الخلافة العباسية وبقيت الشام أحد المراكز الإسلامية وإن ضعفت من ناحية تحول العاصمة إلى بغداد، إلا أن طبيعة بلاد الشام جغرافيًا وتوسطها وإطلالها على البحر المتوسط ومجاورتها للروم جعل لها أهميةً كبرى، ومن خلالها كانت الحروب الصليبية في القرن السادس الهجري، وكانت أبرز مكانٍ للصراع بين الغرب والشرق.

---

[7] محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، *سنن الترمذي*، مح: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، ط2، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975م)، 485/4 (2192).

[8] ينظر: محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري، عريب بن سعد القرطبي، *تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري*، ط2، (بيروت: دار التراث، 1387هـ)، 394/3.

ثمَّ ضعفت مكانتها في زمان المماليك، وذلك لكون مركز الممالك هو في مصر، ثمَّ في القرن العاشر جاءت الدولة العثمانية من بلاد الأناضول، وكان ذلك على يد سليم الأول ودخل مصر، بعد هزيمة الممالك في معركة مرج دابق، وكان ذلك سنة 923هـ.[9]

وتعدُّ الدولة العثمانية من أقوى الدول الإسلامية، وبقيت أربعة قرونٍ الدولة الأولى في العالم، إلى أن جاء عصر المشيب، وهذه هي طبيعة الدول.

وتعدُّ الفترة التي عاش فيها الشيخ الطرسوسي بداية الانحلال في الدولة العثمانية، وبداية التصدُّع، فكما هو معلوم أنَّ أي تصدعٍ، لأي حضارةٍ في التاريخ يبدأ في أفكارها وقيمها، فالحضارات تقوم معلى قناعات ومقايس وقيمٍ متميزةٍ عن الأمم المحيطة بها.

ففي زمان الشيخ الطرسوسي تولى الحكم بعد أخيه محمد الرابع عام 1099هـ واستمر التدهور في الدولة العثمانية في عهده، وازدادت شراسة الأعداء على عهده، فاغتصبت النمسا كثير من المواقع والمدن ومنها بلجراد عام 1099هـ، كما احتلت البندقية وسواحل دالماسيا السواحل الشرقية لبحر الأدرياتيك وبعض الأماكن في اليونان وتوالت الهزائم على الدولة". ثمَّ "تولى الخلافة عام 1106هـ مصطفى الثاني وهو ابن السلطان محمد الرابع وفي عهده، بدأ تراجع المد الاسلامي عن ديار أوروبا الشرقية بسبب ضعف الايمان، وضعف روح الجهاد، وتسرب اسباب الهزيمة في كيان الامة، وقسوة الهجمات الصليبية على ديار الدولة العثمانية، وفي عهده تم توقيع معاهدة كار لوفتس جنوب غرب زغرب على نهر الدانوب عام 1110هـ مع روسيا وطبقًا لشروط هذه المعاهدة انسحب العثمانيون من بلاد المجر، وإقليم ترانسلفانيا، وهذا مؤشر

[9] ينظر: عَلي محمد محمد الصَّلاَّبي، *الدولة العُثمانية – عَوَامل النهُوض وأسباب السُّقوط*، ط1، (مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001م)، ص184.

سيء في تاريخ بعض حكام الدولة العثمانية، وهو انسحابهم في المعارك تاركين المسلمين بين يدي عدو نزعت من قلبه الشفقة والرحمة، وأصبحت كل الدول التي كانت تدفع الجزية عن يد وهي صاغرة ممتنعة من دفعها وكانت الدول النصرانية تقف في وجه العثمانيين، وكانت متفقة فيما بينها للوقوف في وجه تقدم الدولة العثمانية، والعمل على تقسيمها وذلك خوفاً من انتشار المد الإسلامي".[10]

وبناءً على هذا الواقع لم تكن الشام بأحسن حالًا فقد كثرت فيه الفتن السياسية، وأذكر بعض الأحداث:

"بدأ القرن الثاني عشر وعبدون باشا والي صيدا يوغل في مظالمه، وجعفر باشا والي دمشق ليس دونه في إنشاء المظالم، أما الأمراء المتغلبة من أبناء الأقاليم فكان أكثرهم من أحفاد الذين سبقوهم في غزة ونابلس وعكار ولبنان ووادي التيم وبعلبك وحوران والكرك وسليمة. قال راشد: إن بعض أعيان دمشق أغراهم المال والإقبال فأرادوا الخروج عن الطاعة ومفارقة الجماعة، فكادوا لواليهم حمزة باشا وطردوا عسكره إلى خارج دمشق وقاموا بأفعال شنيعة رافعين علم الثورة، فنقل حمزة باشا إلى إيالة طرابلس وأخذ الأهلون عند رحيله يطالبونه بما كانوا أهدوه إليه من الكراع والبسط وغيرها ونهبوا أتباعه. ثم عين أحمد باشا مكانه فلم يساعده الوقت على التنكيل بهم وخلفه مصطفى باشا مكانه فاضطر أيضاً لإلقاء حبلهم على غاربهم. ولما عين كورجي محمد باشا أجريت عليه التنبيهات اللازمة ليطهر الأرض من هؤلاء الأعيان فدعا الوالي تسعة منهم كما دعا العاصين محمد آغا صدقة ومحمد آغا قوشجي وبطش بهم وأرهب غيرهم من الخوارج".[11]

---

[10] الصلابي، *الدولة العثمانية*، ص314.

[11] محمد بن عبد الرزاق بن محمَّد كُرْد عَلي، *خطط الشام*، ط3، (دمشق: مكتبة النوري، 1983م)، 265/2.

-"تولى السلطنة أحمد الثاني وهو الحادي والعشرون من ملوك آل عثمان والسادس عشر منهم في القسطنطينية. وفي أيامه 1103هـ عاقبت الدولة أعيان دمشق على ما بدا منهم في معاملة حمزة باشا على ما تقدم، وأرسلت حملة على أبناء سرحان حمادة 1103هـ النازلين في جبال طرابلس وكان لهم قبائل وعشائر، فاتفقوا مع أبناء معن حكام صيدا وبيروت، فصاروا يلتزمون أموال الحكومة ولكن لا يؤدون إليها مطاليبها في آخر السنة، حتى قلت واردات الدولة فأوعزت إلى محافظ الإيالة المذكورة الوزير علي باشا فجمع ما تيسر له من الأجناد وذهب إلى جبالهم التي امتنعوا فيها فقتل منهم كثيرين وأخذ زعماءهم وجعلهم طعاماً لسيوف رجاله، وطلب أبناء معن الأمان فأجيبوا إليه وتخلصت المقاطعات من تعديهم وظلمهم ....."."[12]

-"وفي سنة 1106 عينت الدولة متسلماً على حماة اسمه سعد بن مزيد فأكثر التعدي والظلم فقام الحمويون وأخرجوه من البلد قهراً، فذهب إلى المعرة وأرسل شكاية إلى الدولة ينسب فيها التعدي للحمويين، وأن حسناً الدفتري المشهور بابن قنبق هو مثير الفتنة، فجاء الأمر بقتله فقتل في داره سنة 1106. وكأن لسان حال الدولة يقول: أيها الرعايا المستعبدون اخضعوا لعمالي مهما كانت سيرتهم وإلا قاتلتكم، ومن فتح فاه بالشكوى أنتقم منه بما يستحقه، فهذه خطتي، وبالرضى عنها تنالون حظوتي".[13]

هذا هو الواقع السياسي للدولة العثمانية وللشام الذي كان في زمان الشيخ الطرسوسي، وقد حاولت أن أوجز قد المستطاع.

الواقع الفكري والثقافي في عصر المؤلف:

[12] كرد علي، *خطط الشام*، 270/2.

[13] كرد علي، *خطط الشام*، 271/2.

كانت الدولة العثمانية دولةً إسلاميَّةً، وقد تولَّ العثمانيون قيادة الأمَّة الإسلاميَّة بعد دخول الشام ومصر وأخذ الخلافة من العباسيين. والشام تعدُّ البوابة التي الأساسية للمستعمر لدخول الدولة العثمانية وإدخال الثقافة الغربية إلى البلاد الإسلامية.

ويعدُّ زمان الشيخ الطرسوسي أول انحدارٍ للدولة العثمانية من الناحية الثقافية، ففي زمان السلطان أحمد الثالث كان الصدر الأعظم الداماد إبراهيم باشا، وكان الداماد إبراهيم باشا الذي تولَّى الصدارة العظمى في عهد السلطان أحمد الثالث هو أول مسؤولٍ عثمانيّ يعترف بأهميَّة التعرُّف على أوروبا، لذا فإنَّه أقام اتصالاتٍ منتظمةٍ بالسفراء الأوروبيين المقيمين بالآستانة، وأرسل السفراء العثمانيين إلى العواصم الأوروبيَّة، وبخاصَّةٍ فينا وباريس للمرَّة الأولى.

وكانت مهمَّة هؤلاء السفراء لا تقتصر على توقيع الاتفاقات التجاريَّة والدبلوماسيَّة الخاصَّة بالمعاهدات التي سبق توقيعها، بل أنَّه طلب منهم تزويد الدولة بمعلوماتٍ عن الدبلوماسيَّة الأوروبيَّة وقوَّة أوروبا العسكريَّة. وكان معنى ذلك فتح ثغرةٍ في الستار الحديديّ العثمانيّ والاعتراف بالأمر الواقع الخاصّ بأنَّه لم يعد بإمكان العثمانيين تجاهل التطورات الداخليَّة التي كانت تحدث في أوروبا.

وقد بدأ التأثُّر بأوروبا في مجال بناء القصور والإسراف والبذخ اللذين شارك فيهما السلطان أحمد ذاته بنصيبٍ كبيرٍ، ممَّا جعل الأغنياء وعليَّة القوم يسعون إلى اقتباس العادات الأوروبيَّة الخاصَّة بالأثاث وتزيين الدور وبناء القصور وإنشاء الحدائق.

لقد بدأ ظهور تقليد الغرب في شهواتهم وإسرافهم تظهر للعيان في أخر زمان الشيخ الطرسوسي.[14]

[14] ينظر: الصلابي، *الدولة العثمانية*، ص311.

وكانت الشام كأي ولاية من الولايات العثمانية، لابدَّ من تتأثر بالعاصمة العثمانية، وتبدأ الثقافة الغربيَّة تحط رحالها في البلاد الإسلاميَّة.

وكان الساحل الشامي ثغرًا من الثغور الإسلاميَّة التي كانت مطمعًا بشكلٍ دائمٍ للغزو الغربي.

ومنذ ذلك الوقت بدأت الخطط الغربية لدخول مصر ثقافيًا، بحيث تكون البوابة الرئيسية لدخول البلاد الإسلاميَّة.

الواقع العلمي في عصر المؤلف:

على الرغم من كل ما ذكرته عن الواقع الساسي والثقافي الذي بدأ في الدولة العثمانية، إلا أنَّ الناحية العلمية، والعلماء لم ينقطعوا في بلاد الشام بلاد الإسلام، وهذه من نعم الله تعالى على الأمة، فعلى الرغم من أنَّ الواقع قد ينحدر كثيرًا في بلاد المسلمين، إلا أنَّ الأمة لا ينقطع فيها علماؤها الذين يحافظون على دينها ويحملونه جيلًا عن جيلٍ حتى يقضي الله أمره.

وتعدُّ المرحلة العثمانية في التاريخ الإسلاميّ من المراحل المتقدِّمة في العلم، وهذه المرحلة من المراحل التي تطوَّرت فيها الأمَّة الإسلاميَّة في نواحي الحواشي، وقد كثرت فيها الحواشي حتى لا تكاد تجد إبداعًا جديدًا إلا التحشية والحواشي على الكتب الأم، أو الكتب التي تشرح الكتب الأم.

ولكن أكثر السلاطين العثمانيين الأوائل مثل محمَّد الفاتح وبايزيد الثاني والسلطان سليم وسليمان من الاهتمام بالناحية العلميَّة، وتعدُّ مرحلة السلطان محمَّد الفاتح مرحلة ذات أهميةٍ واسعةٍ من الناحية العلميَّة وخصوصًا بعد فتحه لإسطنبول، وقد كان السلطان أورخان أوَّل من أنشأ مدرسةً نموذجيَّةً في الدولة العثمانيَّة وسار بعده سلاطين الدولة على نهجه وانتشرت المدارس والمعاهد في بروسة وأدرنة وغيرها من

المدن، وبذل محمَّد الفاتح أعمالًا كبيرةً في نشر العلم وإنشاء المدارس والمعاهد وأدخل بعض الاصلاحات في التعليم وأشرف على تهذيب المناهج وتطويرها وحرص على نشر المدارس والمعاهد في كافة المدن الكبيرة والصغيرة وكذلك القرى وأوقف عليها الأوقاف العظيمة، ونظَّم هذه المدارس ورتَّبها على درجاتٍ ومراحلٍ، ووضع لها المناهج، وحدَّدَ العلوم والمواد التي تدرَّس في كلِّ مرحلةٍ، ووضع لها نظام الامتحانات فلا ينتقل طالبٌ من مرحلةٍ إلى أخرى إلا بعد اتقانهِ لعلوم المرحلة السابقةِ، ويخضع لامتحانٍ دقيقٍ وكان السلطان يتابع هذه الأمور ويشرف عليها وأحيانًا يحضر امتحانات الطلبة ويزور المدارس بين الحين والحين ولا يأنف من استماع الدروس التي يلقيها الأساتذة، وكان يوصي الطلبة بالجدِّ والاجتهاد، ولا يبخل بالعطاء للنابغين من الأساتذة والطلبة، وجعل التعليم في كافَّة مدارس الدولة بالمجّان وكانت المواد التي تدرَّس في تلك المدارس: التفسير، والحديث، والفقه، والأدب، والبلاغة، وعلوم اللغة من المعاني والبيان والبديع، والهندسة ... الخ، وكان بجانب مسجد محمَّد الفاتح الذي بناه بالقسطنطينية ثمان مدارس على كلِّ جانبٍ من جوانب المسجد أربعة مساجد يتوسطها صحنٌ فسيحٌ، وفيها يقضي الطالب المرحلة الأخيرة من دراسته، وألحقت بهذه المدارس مساكن للطلبة ينامون فيها ويأكلون فيها طعامهم ووضعت لهم منحةٌ ماليَّةٌ شهريَّةٌ، وكان الموسم الدراسيُّ على طول السنة في هذه المدارس وأنشأ بجانبها مكتبةٌ خاصَّةٌ.[15]

المدارس:

كان الاعتناء بالعلم والتعليم منذ بداية دخول الإسلام إلى بلاد الشام، فكما هو معلومٌ أنَّ الشريعة الإسلامية تدعو للعلم والتعلم، "اتخذ المسلمون مساجدهم للصلاة والعبادة وتلقي القرآن وعلومه والحديث وفنونه وعلوم اللسان، وما يتعلق بذلك من المطالب التي فيها قيام أمرهم وخدمة دينهم أولًا ولغتهم ثانيًا،

[15] الصلابي، *الدولة العثمانية*، ص138.

وظلوا على ذلك في الشأن حتى أنشأ بدمشق رشأ بن نظيف بن ما شاء الله الدمشقي سنة 444هـ مدرسته المعروفة بالرشائية اتخذها دار القرآن، وكان الحسن بن عمار قاضي طرابلس للفاطميين والمتغلب عليها أقام في بلده دار الحكمة أو شبه مدرسة جامعة على النحو دار الحكمة التي أنشأها الحاكم بأمر الله في مصر سنة أربعمائة".[16]

وقد اشتهرت الشام بمدارسها وعلماءها "وقد ذكر الرحالة ابن جبير الذي زار دمشق في سنة ثمانين وخمسمائة، أنَّه كان فيها نحو عشرين مدرسة بالإنفاق على من يدخل فيها للتعليم والاستفادة. وقال: إن هذه المارستانات مفخرٌ عظيمٌ من مفاخر الإسلام والمدارس كذلك وأن الرباطات قصور مزخرفة".[17]

وقد كثرت المدارس في الشام في زمان الشيخ الطرسوسي، وفي الزمان الذي كان قبله، منها:

1- الأسدية بالشرف القبلي ظاهر دمشق مطلة على الميدان الأخضر وهي على الفريقين الشافعية والحنفية، إنشاء أسد الدين شيركوه من قواد نور الدين وهي في حديقة الشرف وأنقاضها ماثلة للعيان.[18]

2- الحلبية بمحلة السبعة طوالع وهي خلف دار الكتب الظاهرية أو المدرسية الظاهرية مجهول حالها ومنشئها من القديم. قال في الدارس: إن شهاب الدين ان عبد الخالق المتوفى سنة 815هـ وقف إلى جانب المدرسة الحلبية مسجداً وأضاف إلى المدرسة ووقف عليها، وممن وقف عليها الأمير سيف الدين من مماليك برقوق.[19]

---

[16] كرد علي، *خطط الشام*، 66/6.

[17] كرد علي، *خطط الشام*، 67/6.

[18] كرد علي، *خطط الشام*، 76/6.

[19] كرد علي، *خطط الشام*،77/6.

3- العصرونية كانت داراً لأبي الحسن علي بن أبي الثريا وزير بني مرداس فصيرها الملك العادل نور الدين سنة 550هـ مدرسة وجعل فيها مساكن للمرتبين بها من الفقهاء، وقد كانوا سنة 874هـ فوق المئة، واستدعى لها من سنجار شرف الدين بن أبي عصرون فولاه تدريسها والنظر فيها، وهو أول من درس بها فعرفت به، وبنى له نور الدين مدارس بمنبج وحماة وحمص وبعلبك ودمشق، وقد كان لها بقية إلى سنة 1343هـ إذ شرعت إدارة الأوقاف بخرابها وإقامة دور للسكنى مكانها يضاف ريعها للأوقاف.[20]

وغير ذلك ممَّا يطول ذكره من المدارس التي نشأت في الشام، وخصوصًا بعد القرن الخامس الهجري، وأمَّا المدراس التي شيدت في زمان الشيخ الطرسوسي، نذكر منها:

1- المدرسة الجوزية انقطع إليها إبراهيم السقا سنة 1058هـ ودرس بها إبراهيم بن حمزة سنة 1119هـ.

2- المدرسة الحافظية بصالحية دمشق درس بها حمزة بن محمد نقيب الشام المتوفى سنة 1067هـ.

3- النقشبندية البرانية هي في سوق ساروجا بناها الشيخ مراد المرادي وكانت داره، وبنى إلى جانبها مسجداً وهي الآن تكية ومنزل لأحفاده.[21]

هذه نظرةٌ خاطفةٌ على المدارس التي كانت في الشام والناحية العلمية التي لم تنقطع في بلاد الشام، وأمَّا العلماء الذين في زمانه فهم كثر جدًا ونذكر طرفًا منهم:

[20] كرد علي، *خطط الشام*،103/6.

[21] كرد علي، *خطط الشام*،98/6.

1- حسن الحلبي المعروف بشعوري (ت: 1105هـ): حسن الحلبي نزيل قسطنطينية المعروف بشعوري الأديب، ولد بحلب وارتحل إلى إسلامبول، وصار من زمرة الكتاب، ثمَّ صار من خلفاء قلم المالية، وكان مشهورًا بالمعارف شيخ معمر بالصلاح، ومن آثاره بإنشاء اللغة التركية كتابٌ جمع فيه اللغات الفارسية، وكتاب دستور العلم للمولى رياضي أيضًا ذيله بذيل، وبند عطار المشهور قابله من نظم التركي بمؤلف قدر أبياته وترجمه وديوان أشعاره باللغة التركية مشهور ورأيت من نظمه أشياء.[22]

2- الشيخ إسماعيل الحائك (ت: 1113هـ): هو إسماعيل بن علي بن رجب بن إبراهيم الشهير بالحائك، الحنفيُّ العينيُّ الأصل الدمشقيُّ مفتي الحنفيَّة بدمشق، الإمام العلَّامة المحقِّقُ البحر الحبر الفهامة، كان من أجلِّ العلماء الفقهاء ناسكًا قوامًا، متعبدًا زاهدًا ورعًا عاملًا صالحًا متقشفًا مفيدًا، له يد طولى في سائر الفنون، سيَّما الفقه، فإنَّه كان فقيه الشَّام في عصرهِ مع حسن الطبع واللطف وحسن المعاشرة ومعرفة اللُّغات الثلاث، التركيَّة والعربيَّة والفارسيَّة، نشأ في طلب العلم حتى أنَّ والده كان فقيرًا جدًا، وصنعته الحياكة، فكان ولده المترجَم يفرُّ من حانوته ويجئ إلى الجامع الأمويِّ ويقرأ القرآن، ولا يشتغل في صنعة والده، وكان ذلك ممَّا يحمق والده ويصعب عليه، ولزم الاشتغال في العلوم، وكان يقري بالأمويِّ الدروس في الأسبوع في غالب الأيَّام في فنون عديدةٍ ما بين أصولٍ وفقهٍ وكلامٍ ونحوٍ وبلاغةٍ وغير ذلك من أنواع العلوم، وقرأ عليه غالب فضلاء دمشق وأنتفع به جماعة وصار مدرسًا بمدرسة الشبلية بالصالحيَّة، وتولي إفتاء الحنفيَّة بدمشق من غير طلبٍ، ولا تعرض في سنة سبع فباشرها بهمة علمية لا دنيوية واستمر مفتياً إلى أن مات وفتاويه متداولة، وعلى كل حال

[22] المرادي، *سلك الدرر*، 34/2.

فقد كان شيخ وقته بالفقه وغيره، ودفن بتربة الباب الصغير بالقرب من أوس بن أوس الثقفي رضي الله عنهما ورثاه السيد مصطفى الصمادي بأبيات.[23]

3- أحمد البكري (ت: 1117هـ): أحمد بن كمال الدين بن محي الدين بن عبد القار بن حسن بن بدر الدين بن ناصر الدين ابن محمد شهاب الدين أحمد بن ناصر الدين بن محمد وينتهي إلى الخليفة الأول امام الأئمة سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه الدمشقي الحنفي سبط آل الحسن رضي الله عنه قاضي القضاة نزيل قسطنطينية وأحد الموالي الرومية كان عالماً علامة مفنناً صدراً رئيساً محتشماً فقيهاً أديباً لا يخلو مجلسه من الفوائد العلمية نير الشيبة بهي المنظر غزير العقل ولد بدمشق في سنة اثنين وأربعين بعد الألف وبها نشأ واشتغل بطلب العلم على جماعة بهمة علية.[24]

4- أبو الصفا المفتي (ت: 1120هـ): أبو الصفا بن أحمد بن أيوب العدوي الحنفي الصالحي الدمشقي الخلوتي، الشيخ الإمام الصدر الرئيس العلَّامة العالم الفاضل البارع، المحتشم الفقيه المفسر النحوي، كان مفننًا بالعلوم من القائمين أناء الليل وأطراف النهار، والمجتهدين في الأسحار، وكان والده استاذًا كبيرًا وشيخًا شهيرًا، جامعٌ بين الولاية والعلم وبرع وتفوق وصارت له فضيلة علم ودرس بالمدرسة العذراوية، وترقى إلى معالي المناصب فولي قضاء قارا إلى أن مات على طريق التأبيد، وولي إفتاء الحنفية بدمشق بعد وفاة الشيخ إسماعيل الحايك المفتي، واستمر مفتيًا إلى أن مات، وفتاويه متداولة مرغوبةٌ، وكان يتولى نيابة الحكم في محكمة الباب وحج وجاور وولى بمكة المدرسة المرادية لأمر كان، وظهر قدره ونمت حرمته وسما صيته

[23] المرادي، *سلك الدرر*، 256/1.

[24] المرادي، *سلك الدرر*، 149/1.

وأقبلت عليه الدنيا بحذافيرها، ولم يزل كذلك إلى أن مات وبالجملة فقد كان صدرًا جليلًا عالما فاضلًا.[25]

5- أحمد السجان (ت: 1114هـ): أحمد بن علي الشهير بابن السجان الحنبلي البعلي مفتي الحنابلة ببعلبك، الشيخ العالم الفقيه الفرضيُّ النحويُ الكامل الصالح العالم العلَّامة الواصل، الإمام المقرئ النَّاسك الناجح الدين، الإمام قدم دمشق وقطن بها مجاورًا في المدرسة العمرية بصالحية دمشق، وقرأ على العلامة الشيخ محمد بن بلبان الصالحي العربية والفرائض والحساب وتفوق بالفقه، ودفن ببعلبك عند الشيخ العارف الولي عبد الله اليوناني الحنبلي رضي الله عنه.[26]

6- أبو المواهب الحنبلي (ت: 1126هـ): أبو المواهب بن عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر بن عبد الباقي بن إبراهيم بن عمر بن محمد الحنبليُّ البعليُّ الدمشقيُّ، الشهير جده بابن البدر، ثمَّ بابن فقيه فصه مفتي الحنابلة بدمشق القطب الرباني الهيكل الصمداني الولي الخاشع التقي النوراني شيخ القراء والمحدثين فريد العصر وواحد الدهر كان إمامًا عاملًا ملا حجة خبرًا قطبًا خاشعًا محدثًا ناسكًا تقيًا فاضلًا علَّامةً فقيهًا محررًا ورعًا زاهدًا آية من آيات الله سبحانه وتعالى، صالحًا عابدًا، صافي العلوم بحرًا لا يدرك غوره، وكوكبٌ بها على فلك التقى دوره، ونشأ بها في صيانة ورفاهية وطواعية في كنف، والده وقرأ القرآن العظيم وحفظه وجود على والده ختمة للسبع من طريق الشاطبية وختمه للعشر من طريق الطيبة والدرَّة، وقرأ عليه الشاطبية مع مطالعة شروحها وأخذ العلم عن جماعة كثيرين من دمشق ومصر

[25] المرادي، *سلك الدرر*، 62/1.

[26] المرادي، *سلك الدرر*، 119/1.

والحرمين وأفرد لهم ثبتاً ذكر تراجمهم فيه فمن علماء دمشق النجم الغزي العامري حضر دروسه في صحيح البخاري في بقعة الحديث في الأشهر الثلاثة مدة مديدة وقرأ عليه الفية المصطلح وأجازه إجازة خاصة وحضر دروسه في المدرسة الشامية في شرح جمع الجوامع في الأصول.[27]

1.1.5.المطلب الخامس: مؤلفاته

للشيخ محمَّد الطرسوسي مجموعة من المؤلفات، وهي على النحو التالي:

1- تقريرات على كتاب المرآة: في أصول الفقه الحنفي.[28] وهو كتابٌ مطبوعٌ طبع مصر سنة 1258هـ وسنة 1262هـ.

2- حاشية على مرقاة الوصول لملاخسرو.[29] وهو كتاب مطبوع، بيروت، دار الكتب العلمية.

3- وتفسير سورة لقمان.[30]

4- وتفسير سورة الفاتحة وسورة العصر وسورة الكوثر. مخطوط تاريخ التأليف 1094 هـ؛ الخزانة التيموريّة مجامع 258 صفحة 188.[31]

5- أحوال الحيض والنفاس – في الفقه الحنفي، مخطوط، مكتبة رمضان أوغلي 218/ 6 ورقة 74 – 76.[32]

---

[27] محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، *سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر*، ط3، (د. م.، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، 1988م)، 67/1.

[28] الزركلي، الأعلام، 12/1.

[29] الزركلي، الأعلام، 12/1؛ كحالة، معجم المؤلفين، 8/9.

[30] الزركلي، الأعلام، 12/1؛ نويهض، معجم المفسرين، 486/2؛ كحالة، معجم المؤلفين، 8/9.

[31] الزركلي، الأعلام، 12/1؛ نويهض، معجم المفسرين، 486/2؛ كحالة، معجم المؤلفين، 8/9؛ قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[32] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

6- أنموذج العلوم لأرباب الفهوم. مطبوعة في اسطنبول، سنة 1275هـ.[33]

7- تفسير سورة الملك، مخطوط.[34]

8- تفسير سورة لقمان، مخطوط، الخزانة التيمورية رقم 258 مجامع صفحة 226.[35]

9- حاشية على شرح إثبات الواجب للدواني، مخطوط، كوبريلي زاده محمد عاصم 1/ 201 ورقة 4؛ 1110 هـ؛ مكتبة الأوقاف العامة رقم 5224/ 4 ورقة 58.[36]

10- حاشية على شرح آداب البحث والمناظرة. مخطوط.[37]

11- حاشية على سورة يس - في التفسير. مخطوط.[38]

12- حاشية على تفسير البيضاوي، مخطوط، Ramazanoglu رقم 629/ 3 ورقة 71 - 83، 1157 هـ.[39]

13- حاشية على حاشية مرزاجان - في المنطق، مخطوط، مكتبة الأوقاف العامة رقم 5224/ 4 ورقة 44.[40]

14- حاشية على شرح فقه الكيداني، مخطوط، Ramazanoglu رقم 981/ 2 ورقة 45 - 94، 1085 هـ؛ رقم 1062/ 5، 986/ 1.[41]

---

[33] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[34] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[35] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[36] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[37] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[38] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[39] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[40] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[41] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

15- حاشية على شرح الفوائد الفنارية – في المنطق، مخطوط، محمود ثاني 1460 ورقة 68؛ رقم 1/ 200 ورقة 29؛ Tekelioglu رقم 788/ 4 ورقة 41 - 76، 1258 هـ؛ Garrett 3171؛ ديانت 4/ 927 ورقة 29.[42]

16- ذخيرة المتزوجين في آداب النكاح، مخطوط، Ramazanoglu رقم 896 ورقة 92.[43]

17- رسالة في إسقاط الصلاة – في الفقه الحنفي، مخطوط،Ramazanoglu ورقة 1041/ 4 ورقة 110 - 111, 1135 هـ.[44]

18- رسالة في العمل بربع المقنطرات – في الهيئة، مخطوط، المتحف العراقي 11220/ 3 صفحة 9؛ 1091 هـ.[45]

19- شرح حديث "قوام الدين وعماد الشريعة على النصيحة، مخطوط، Konya ورقة 1516/ 2 ورقة 34 - 56؛ Ramazanoglu رقم 218/ 8 ورقة 78 – 101.[46]

20- قصة يوسف عليه السلام، مخطوط، Ramazanoglu رقم 630/ 5 ورقة 233 – 372، 1143 هـ.[47]

---

[42] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[43] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[44] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[45] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[46] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

[47] قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

21- كفاية المعتورات في العمل بربع المقنطرات، مخطوط، Muradiye رقم 6587/ 5 ورقة 80 - 91؛ 1127 هـ؛ المتحف العراقي 11220/ 15 صفحة 18؛ جامعة آتاتورك كلية الإلهية رقم 904/ 3 ورقة 13 - 17؛ 1187 هـ.[48]

22- مجموعة في المواعظ، مخطوط، Ramazanoglu رقم 579 ورقة 483.[49]

1.1.6. المطلب السادس: وفاته

كل المصادر والمراجع لم تذكر عام ولادته على ما ذكرت في مكلب ولادته، وعلى عكش وفاته فكلُّ المصادر والمراجع تجمع على أنَّ وفاة الشيخ محمد الطرسوسي كان في عام: 1117هـ.[50]

[48] قره، *معجم التاريخ*، 2588/4.

[49] قره، *معجم التاريخ*، 2588/4.

[50] البغدادي، *هدية العارفين*، 309/2؛ كحالة، *معجم المؤلفين*، 8/9؛ الزركلي، *الأعلام*، 12/6؛ قره، *معجم التاريخ*، 2587/4.

1.2.المبحث الثاني: التعريف بالمخطوط –مفتاح خلاصة المفتاح–

1.2.1.المطلب الأول: عنوان المخطوط وتوثيق نسبته إلى المؤلف

أولًا: عنوان المخطوط: من خلال تتبع النسخ التي قمت بجمعها والعمل عليها فإن اسم الكتاب: "مفتاح خلاصة المفتاح". وذلك لأنَّه ورد في بداية الكتاب ما نصه: "أمَّا بعد فهذا مفتاح لخلاصة المفتاح، ألَّفهما هذا العبد الفقير".

وجاء على غلاف النسخة الثالثة: "هذا كتاب خلاصة المفتاح"، ولكن عند الدخول إلى الكتب يظهر أنَّه شرح الخلاصة، لا كما ورد خلاصة المفتاح. فهذا يجعل اسم الكتاب: "مفتاح خلاصة المفتاح".

ثانيًا: نسبة المخطوط إلى مصنفه: جاء في أول الكتاب ما نصه: "فهذا مفتاح لخلاصة المفتاح، ألَّفهما هذا العبد الفقير الحامل لأعباء العيب والنقصان، الراجي من ربِّه القدير العفو والتجاوز والغفران، محمَّد بن أحمد الطرسوسي، عاملهما الله تعالى بلطفه القدُّوس".

وجاء في آخر الكتاب في النسخة الأم التي اعتمدت عليها ما نصه: "قد فرغت من كتابة هذه النسخة الشريفة في يوم الاثنين في وقت العصر في خدمة أفضل الفضلاء وأعلم العلماء أعني به مفتي الأنام صاحب اللطف والإنعام مصنِّف هذا الكتاب الشريف، المنعم على ذلك العبد الضعيف محمَّد المفتي بن أحمد المفتي بطرسوس حفظهما الله تعالى من شدائد يوم العبوس".

فهذا يجعل نسبة الكتاب إلى مؤلفه نسبةً يقينية، فالتصريح بأنَّه للمؤلف الشيخ محمد بن أحمد الطرسوسي جاء نصًا منه في بداية الكتاب ونهايته.

1.2.2.المطلب الثاني: منهج المؤلِّف في الكتاب

من خلال دراسة كتاب الشيخ الطرسوسي، وتتبع منهجه في الكتاب، فقد خلصت إلى ما يلي:

فيما يتعلَّق بالمقدمة:

1- بدأ الشيخ الطرسوسي بمقدمة ذكر اسم الكتاب ومؤلفه، وعرض مكان وزمان كتابته للكتاب، وابتدأ بذكر اسم الكتاب فقال: "فهذا مفتاحٌ لخلاصة المفتاح، ألَّفهما هذا العبد الفقير الحامل لأعباء العيب والنقصان، الراجي من ربِّه القدير العفو والتجاوز والغفران، محمَّد بن أحمد الطرسوسي، عاملهما الله تعالى بلطفه القدُّوس".

2- ثمَّ شرع بذكر المكان والزمان، وأنه لا يوجد هناك مدةٌ طويلة بين المختصر وشرحه، فقال: "كنت ألَّفت المتن في غزوة أنكروس، لا زال عنهم الشدَّة والبؤس، وقت محاصرة دار ملكهم مدينة بج، وطئها الله وطأته بوج، في رمضان سنة أربع وتسعين وألف، من هجرة من له العزُّ والشَّرف، وبدأت بتأليف الشَّرح بعد القفول إلى مدينة بلغراد، حميت من الآفات إلى يوم التناد، مع تشتُّت البال، وهجوم الهموم والأحزان، وتوزُّع الحال والاتباد بمصائب الأرواح والأبدان في ذي الحجَّة الشريفة، من تلك السنة المنيفة، وفرغت عنه في أواخر رجب لسنة السادسة والتسعين بعد الألف الأوَّل".

3- ثمَّ سمَّ الله وابتدأ بالشرح، والشيخ لم يذكر في المقدمة منهجه الذي سار عليه في شرحه، وإنما اكتفى بما ذكرت في المقدمة.

فيما يتعلق بشرحه:

منهجه العام: قسَّم الشيخ كتابه إلى فصلين وأبواب أو قوانين ومباحث، الفصلان الأساسيان: علم المعاني، علم البيان، والشيخ ذكر مباحث في علم البديع، ولكنه لم يفرد له فصلًا.

وفي كلِّ بابٍ وفصلٍ يبدأ بذكر الأقسام المؤلفة منها قبل الشرع في الكلام عنها، وأمثلة ذلك: "قدَّمه لكثرة استعماله واشتماله على المزايا والخواص، وفيه مقدِّمةٌ وفنون أربعة: الخبر فيه إسنادٌ ومسندٌ ومسندٌ إليه، ثمَّ إذا قرّره بآخر فإمَّا بوصلٍ أو فصلٍ، فههنا فنون أربعةٌ وقبلها مقدِّمةٌ لها نفع فيها".

"القانون الثاني في بيان مباحث الطلب وفيه مقدِّمة لتقسيمه وأبواب خمسة لمباحث أقسامه".

وكلُّ ذلك مع ذكر المقدمة لكل باب أو بحثٍ أو فصلٍ، وفي نهاية البحث يذكر خاتمةً، ومثال ذلك:

"خاتمة للقانونين: وقد يقام الخبر مقام الطلب لهم في تقرير ذلك طريقان.....".

منهجه التفصيلي:

1- ابتدأ المؤلف الكلام أولًا بذكر المقدمة للخلاصة وشرحها، وهو يورد الكلمة، ومن ثمَّ يشرحها في سياق الشرح المتعلق بعلم البلاغة فقط: "الحمد لله الأقوى، فغلبة الخبر فالكلام طلبيٌّ، وعلى الأفراد يحتمل الابتدائيُّ والطلبيُّ، ربِّ العالمين جمعٌ لتعدُّد الأجناس، وتعريفه لشمول أفراد كلِّ الأجناس".

2- ثمَّ ذكر كتاب الإمام السكاكي رحمه الله تعالى فقال: "وأشير إليها بهذه خلاصة القسم الثَّالث في علمي المعاني والبيان من مفتاح العلوم الذي صنَّفه الفاضل العلَّامة أبو يعقوب يوسف السكَّاكي سامحه الله تعالى في معاملته، ورتَّبه على ثلاثة أقسام وأردفها بتكملة وفنَّين".

3- وقبل أن يورد الفصول ابتدأ بذكر الفصاحة وشروطها وتفصيلها وبلاغة المتكلم: "المقدِّمة عرَّفه لسبق ذكره فصاحة المتكلِّم، لَمَّا كانت الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والتكلُّم

كلٌّ باعتبارٍ، كان إطلاق الفصاحة على الفصاحة الكلمة والكلام والمتكلِّم من قبيل إطلاق اللَّفظ المشترك على معانيه المختلفة".

4- وبعد ذكر البلاغة والفصاحة ابتدأ بعلوم البلاغة، وابتدأ بعلم المعاني: "الفصل الأوَّل: في علم المعاني: أي هذه الألفاظ المخصوصة في بيان علم المعاني، فيكون بيان مدلولات الألفاظ ظرفًا لها، وهذا توسُّعٌ".

5- ثمَّ تعريفه وذكر تقسيمه الذي سيقوم به: "وهو علمٌ أي أصولٌ وقواعد مخصوصة، ولا ينبغي أن يراد به الملَكة؛ لأنَّ هذا العلم من العلوم المدوَّنة، والملَكة هي الكيفيَّة الرَّاسخة تدوينها غير معقولٍ به خبرٌ مقدَّمٌ على مبتدأه، وهو تطبيق الكلام لمقتضى الحال في الدلالة؛ لإفادة القصر.... ولمباحثهما قانونان". "القانون الأوَّل: في بيان مباحث الخبر: قدَّمه لكثرة استعماله واشتماله على المزايا والخواص، وفيه مقدِّمةٌ وفنون أربعة: الخبر فيه إسنادٌ ومسندٌ إليه ومسندٌ، ثمَّ إذا قرِّره بآخر فإمَّا بوصلٍ أو فصلٍ، فههنا فنون أربعةٌ وقبلها مقدِّمةٌ لها نفع فيها".

6- يبدأ الشيخ كلّ فنٍّ أو بابٍ أو فصلٍ بتعريفه، مثال: "هو لغةً الحبس نحو: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ﴾ [سورة الرحمن، 70/55]، أي محبوسات، واصطلاحًا تخصيص أحد طرفي النسبة بالآخر بطريق معهودة".

7- ومن خلال شرحه يذكر طرقًا ووجوهًا وأنواعًا، ومثال ذلك: الطرق والوجوه: "والكلُّ أي الطرق الأربعة المذكورة ههنا لنفي الخطأ، أي خطأ المخاطب في الحكم وتقرير الصواب أي صوابه فيه، أمَّا صوابه في قصر القلب فحكمه لأحدهما أو بإحداهما، وخطؤه تعيين أحدهما أو إحداهما، وأمَّا في قصر الإفراد فخطؤه التشريك، وصوابه الحكم لمعيَّن أو به في ضمنه

التشريك، والحقُّ أنَّه لا خطأ في قصر التعيين الذي جعله من قصر الإفراد، وإلَّا أنَّها تختلف من وجوه: الوجه الأول ....". الأنواع: "فللإيجاز معنيان بينهما عمومٌ من وجهٍ، وهو أي الإيجاز إمَّا بالحذف أي بحذف شيءٍ من الكلام، ويسمَّى المجاز الحذف، وجعله بعضهم أربعة أنواع: الأوَّل: الاقتطاع، وهو حذف حروف الكلمة، ومنه الترخيم وقراءة من قرأ: قل عوذ، بحذف الهمزة وإلقاء حركتها إلى اللَّام قبلها".

8- وهو في كل ما ذكرت، قد يذكر سياق الكلام وإلى وصل في شرحه لكلام خلاصة المفتاح، مثال ذلك: "لمَّا فرغ من بيان بعض محسِّنات الوصل وهي المصحِّحات التي تورث الوصل حسنًا في أصل البلاغة شرع في بيان بعض محسِّناتها التي تورث حسنًا زائدًا على ما يقتضيه البلاغة فقال: ومن محسِّنات الوصل تناسبهما، أي تناسب الجملة المعطوفة والمعطوف عليها".

9- ذكر الخاتمة لكل بحث أو فصل ومثال ذلك: "خاتمة: لمباحث التشبيه: ذكر طرفي التشبيه، نحو: زيدٌ أسدٌ، أو تقديرهما نحو: أسدٌ في مقام الإخبار عن زيدٍ يوجب حمل الكلام على التشبيه، إذ لا وجه لتصحيح معناه إلَّا جعل الجنس وصفًا، أو تقدير أداة التشبيه.....".

10- ختم كلِّ فصلٍ بالصلاة حتى يشرع بعدها بالفصل: "خاتمة: هذا آخر ما شيَّدنا أركان المباني في تقرير قواعد علم المعاني، والآن نشرع بتوفيق المستعان في تحقيق علم البيان، حامدين الله ربَّ العالمين ومصلِّين ومسلِّمين على رسوله خاتم النبيِّين وعلى آله الطيِّبين وأصحابه الطاهرين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين".

منهج المؤلف في استعمال الشواهد: من خلال تتبع الكتاب فالشيخ يذكر الشواهد من كتاب الله تعالى، والشعر والجمل التي تؤدي المعنى، والحديث النبوي لم يذكر فيه شواهد إلا حديثًا واحدًا، وقد كثر استشهاده بالآيات القرآنية، وقد تجاوز الآيات ال150 شاهدًا.

1- لا يوجد منهج للمؤلف في ذكر الشواهد، وإنما السياق هو الذي يحدد له ما يريد أن يورد من شواهد، فقد يكون سياق الأمثلة من الكلام وبعدها من القرآن: نفسه فقط، نحو: "أنا آمنت ونحن آمنَّا، أو للخطاب لمعيَّنٍ، نحو: أنت فعلت، وكون الخطاب لمعيَّنٍ وهو الأصل، وقد يعدل عنه كما أشار إليه بقوله: أو لغير معيَّنٍ، كما تقول: فلانٌ لئيمٌ إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك، وله في التنزيل غير نظيرٍ كقوله تعالى: ۞ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ [سورة السجدة، 12/32]، وقوله تعالى: ۞ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ [سورة الأنعام، 27/6]، تنبيهًا على الظهور والاشتهار".

2- وقد تكون الشواهد أمثلة وأبيات شعرية،كما في قوله: مداد مثل خافية الغراب، أو بيان إمكان وجوده أي وجود المشبَّه، وذلك في كلِّ أمرٍ غريبٍ يمكن أن يخالف ويدعي امتناعه، كما في قوله:

فإن تَفُقِ الأنامَ وأنتَ مِنهُمْ فإنَّ الْمسك بعض دم الغَزَالِ

أي حالك وهو أن تكون من الأنام وتفوقهم كلَّهم، كحال المسك في أنَّه يعدُّ من جنس الدم وقد فاقه بحيث يعدُّ من نوعٍ آخر، وقد أمكن ذلك ووقع، فذا حالك فهذا من التشبيهات المكنيَّة أو زيادة تقريرٍ، أي تقرير المشبَّه بتقوية شأنه في ذهن السامع، كما في تشبيه سعيٍّ لا طائل تحته بالرقم على الماء لإبراز المعقول في صورة المحسوس أو تزيينه أي

تزيين المشبَّه للترغيب فيه، كما في تشبيه وجهٍ أسود بمقلة الظبي، أو تشويهه أي تقبيح المشبَّه للتنفير عنه، كما في تشبيه وجه مجدود بسلحه جامدة قد نقرها الديكة".

3- أو تكون الشواهد أمثلة من خارج القرآن ومن دون شعر، مثال ذلك: "فإذا أريد تخصيصه بمعيَّنٍ أي إثباته له فقط، فلا بدَّ من ذكره لعدم قرينةٍ معيَّنةٍ على الخصوص، نحو: زيدٌ جاء، وعمروٌ ذهب، وخالدٌ في الدار، وبكرٌ إن تعطيه يشكرك، أو لقلَّة الاعتماد على القرينة، أو للتنبيه على غباوة السامع فيذكر، وإن كان هناك قرينةٌ دالَّةٌ على الخصوص أو لزيادة الإيضاح والتقرير في ذهن السامع، وأصل الوضوح مع من القرائن أو للتعظيم أو للإهانة كما يكون في بعض الكلام كمال الأوصاف، مثل: العالم والزاهد والجاهل والفاسق وكالأعلام اللقبيَّة وكالكنى وكالأعلام الاسميَّة".

منهج المؤلف في المسائل الخلافية:

1- يذكر الشيخ المسائل الخلافية ويعلق عليها، ويذكر الشيخ السكاكي كثيرًا، حتى ورد ذكره: 78مرة، والشيخ الشريف الجرجاني، والتفتازاني، وأقوال الجمهور إن دعت الحاجة، وتعليقه متنوعٌ منه: "والمشهور رجحان الترك وهو الأظهر عند السكَّاكيِّ، بناءً على أنَّه يقدَّر الظَّرف بالفعل إلَّا إذا كانت حالًا عن النكرة المتقدِّمة عليها، نحو: جاءني رجلٌ وعلى كتفه سيفٌ، فالواو أي فحقُّها حينئذٍ دخول الواو لئلَّا يلتبس بالصفة، ولقد أخطأ صاحب الإيضاح حيث أساء الظنَّ في شيخ الصناعة ذلك الإمام السكَّاكي، حيث جزم باضطراب الأصول التي مهَّدها ههنا، ولعلَّه إنَّما هو قلَّ التدبُّر أو سوء الفهمِ، والله أعلم".

2- يذكر الشيخ الخلاف بين السكاكي والجمهور: "وهذا إذا كان العطف بأي نحو: جاءني أخوك أي زيد وها هو الإمام السكَّاكي الذي يستعان بمفتاحه في فتح مقفلات أبواب العلوم سامحه الله تعالى في معاملته قد خالف الجمهور في عدِّ أي التفسيريَّة من حروف العطف خلافًا لا ثمرة له على ما أفاده العلَّامة التفتازاني".

1.2.3. المطلب الثالث: المصادر التي اعتمد عليها المؤلِّف في كتابه

تنوعت مصادر الشيخ الطرسوسي رحمه الله تعالى، وهي في سياق علم البلاغة إلا ما احتاج للخروج عن كتب علم البلاغة، وهي على النحو التالي:

1- البلاغة: مفتاح العلوم: ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي (ت: 626هـ)، والإيضاح في علوم البلاغة: لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني (ت: 739هـ)، المصباح في شرح المفتاح: لأبي الحسن على بن محمد الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، حاشية على المطول: علي بن محمد الشريف الجرجاني، المطول: لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: 792هـ)، شرح المفتاح: محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي قطب الدين الشيرازي (ت: 710هـ).

2- النحو: الكتاب: لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي سيبويه (ت: 180هـ)، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت: 761 هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ).

3- وغيرها من الكتب: إتمام الدراية لقراء النقاية: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: للقاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري (ت: 538هـ).

هذه هي أبرز الكتب التي اعتمد عليها الشيخ الطرسوسي في كتابه.

1.3.المبحث الثالث: وصفُ النُّسخ الخطيَّة ومنهج التحقيق

1.3.1.المطلب الأول: وصف النسخ الخطية

النسخة الأولى: نسخة مكتبة أولو جامع، المحفوظة برقم: /269/.

- وتقع هذه النسخة في /٤٦/ لوحة.

-في كل لوحة صفحتين، في كل صفحة /21/ سطراً، وفي كل سطر /12-15/ كلمة.

-وهي نسخةٌ نظيفةٌ، خطها مقروء، نوع الخط: نسخ، لون الخط أسود، إلا مفاتيح الجمل كتبت باللون الأحمر.

-اسم الناسخ: نعمان بن أحمد المفتي بطرسوس، وكتبت بحضرة المؤلف.

-تاريخ النسخ: 1109هـ.

النسخة الثانية: نسخة مكتبة أنقرة الوطنية، المحفوظة برقم: /3715/.

-وتقع هذه النسخة في /58/ لوحة.

-في كل لوحة صفحتين، في كل صفحة /19/ سطراً، وفي كل سطر /15-17/ كلمة.

-وهي نسخةٌ نظيفةٌ، خطها مقروء، نوع الخط: نسخ، لون الخط أسود، إلا عناوين الفقرات مثل: "الأصل الثاني" فقد كتبت باللون الأحمر.

-اسم الناسخ: محمد الطرسوسي بن المفتي.

-تاريخ النسخ: 1109.

رمز النسخة: أ.

النسخة الثالثة: نسخة مكتبة أضنة، المحفوظة برقم: /116/.

-وتقع هذه النسخة في /50/ لوحة.

-في كل لوحة صفحتين، في كل صفحة /22/ سطر، وفي كل سطر /10-15/ كلمة.

-وهي نسخة مقروءة، نوع الخط: نسخ، لون الخط أسود. إلا بعض الكلمات فقد كتب باللون الأحمر.

- اسم الناسخ: إبراهيم بن عبد القادر بن محمد الطرسوسي.

-تاريخ النسخ: 1197هـ.

-رمز النسخة: ض.

1.3.2.المطلب الثاني: منهج التحقيق

بناءً على ما تقدَّم من وصفِ النسخ فقد اعتمدت على نسخة مكتبة أولو جامع، المحفوظة برقم: /268/، واعتمدت النسخ الأخرى في المقابلة، واخترت نسخة أنقرة الوطنية النسخة الأولى في المقابلة ورمزت لها (أ)، والنسخة الثانية نسخة مكتبة أضنة ورمزت لها (ض).

1- أثبت الأصل في المتن والفروق مع النسخة الأخرى في الحاشية، كما هي من دون تعليقٍ عليها.

2- مراعاةُ قواعدِ الإملاءِ المعاصرة في كتابة النصِّ المحقَّق خلافًا للقواعد الإملائيَّة التي كتب فيها المخطوط، دون الالتزام بالإشارةِ إلى اختلاف رسمها في الحاشية.

3- تقسيم البحث كلَّه إلى قسمين: قسم الدراسة: فصول ومباحث، قسم النصِّ المحقَّق والحواشي عليه والفهارس.

4- إثباتُ علامات الترقيم في مواضعها، حسب القواعد الحديثة المتَّبعة في ذلك.

5- الإشارةُ إلى بداية كلِّ ورقةٍ، وذلك بوضعِ رقم الورقة ورمز الوجه بين معقوفتين والفصل بينهما بخط مائل [2/ب]، فهذا يشير إلى بداية الوجه الأوَّل من الورقة الثانية، مع مراعاة ترقيم مخطوط الأصل.

6- كتابةُ الآيات القرآنية مضبوطةً بالرسم العثماني، وضبطُ المشكل.

7- فيما يتعلق بالآيات قمت بتخريج كلِّ آيةٍ ذكرت في المتن بذكر السورة ورقمها مرتبة في القرآن وعزوها إلى الآية التي ذكرت فيها مثلًا: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ (سورة النحل 112/16).

8- تعليقي على الأحاديث النبوية، قمت بتخريج كلِّ حديثٍ ورد في المتن وذلك بذكر مكان وجوده في كتب الحديث المعروفة.

9- تخريج الأقوال التي ذكرها المؤلف عن بعض الأعلام إن وجد.

10- الكتاب الذي ذكره المؤلف رحمه الله تعالى قمت بالتعريف به من حيث المؤلف، والموضوع الذي يتكلم عنه الكتاب.

11- الأعلام الذين ذكرهم المؤلف قمت بترجمة كلِّ علمٍ من الأعلام الذين ذكرهم بشكلٍ مجمل ولا أطيل الكلام إلا إذا رأيت أنَّ في الإطالة فائدة دون الإجمال، والذين هم معروفون كعليٍّ بن أبي طالب فلم أترجم لهم.

12- قمت بتخريج وضبط الأبيات الشعرية وذلك بضبط المتن، وعزوها إلى قائلها وذكر البحور الشعرية لكلِّ بيتٍ من الأبيات، إن وجد للقائل ديوانٌ مجموعٌ اكتفيت بذكره في الديوان، وإن لم يكن له ديوان بحثت في الكتب الأدبية أو النحوية وعزوتها إلى ذلك الكتاب مع قائل البيت.

13- وأما ضبط الحركات في المتن، فلم أقم بضبطها إلا إذا احتاج الأمر إلى ضبط الكلمة بشكلٍ كامل، وضبط الشَّدات والتنوين في المتن بشكل مجمل.

1.3.3.المطلب الثالث: صور من النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

صورة النسخة الأولى مكتبة أولو جامع: اللوحة الأولى

صورة النسخة الأولى مكتبة أولو جامع: اللوحة الأخيرة

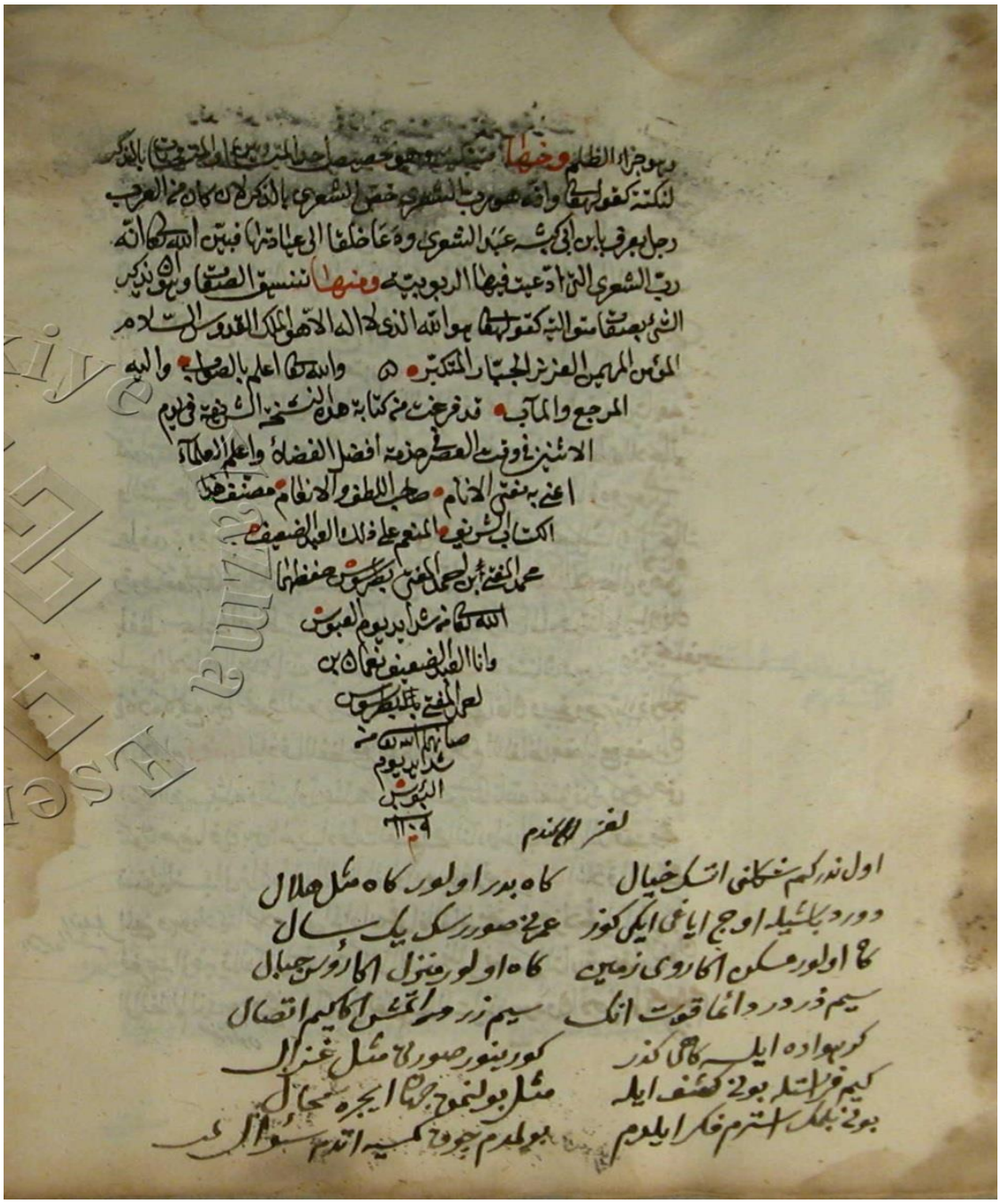

صورة النسخة الثانية مكتبة أنقرة الوطنية: اللوحة الأولى

صورة النسخة الثانية مكتبة أنقرة الوطنية: اللوحة الأخيرة

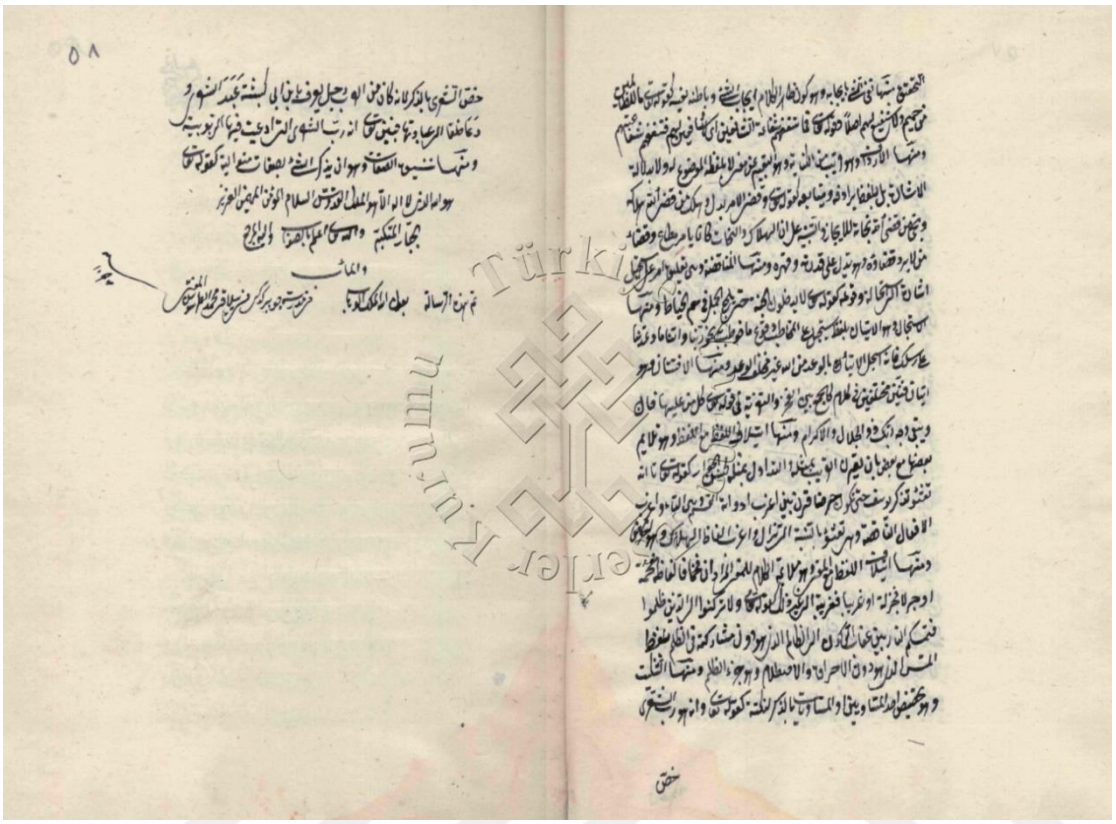

صورة النسخة الثالثة مكتبة أضنة: اللوحة الأولى

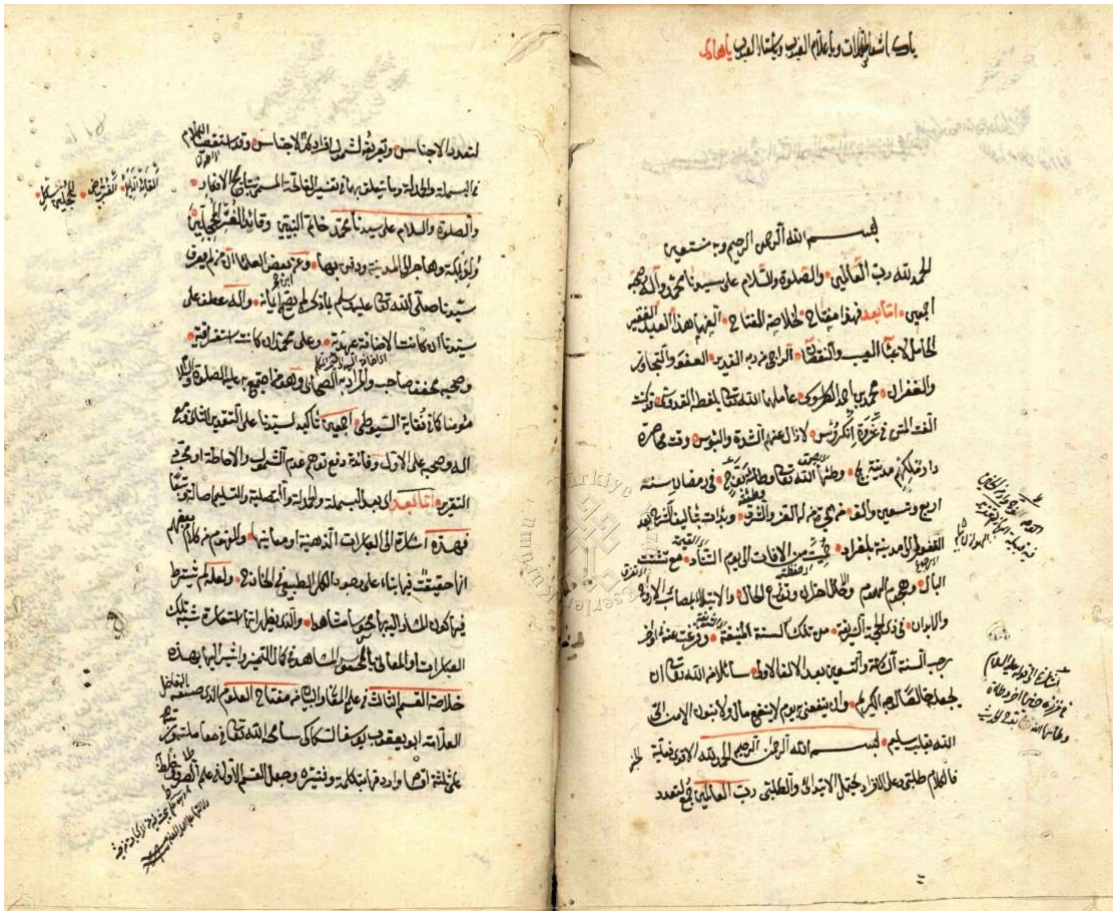

صورة النسخة الثالثة مكتبة أضنة: اللوحة الأخيرة

2.القسم الثاني: النص المحقق

يا فتَّاح ربِّ تمِّم بالخير[51]

بسم الله الرحمن الرحيم[52]

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد وآله وصحبه أجمعين. أمَّا بعد:

فهذا مفتاحٌ لخلاصة المفتاح، ألَّفهما هذا العبد الفقير الحامل لأعباء العيب والنقصان، الراجي من ربِّه القدير العفو والتجاوز والغفران، محمَّد بن أحمد الطرسوسي، عاملهما الله تعالى بلطفه القدُّوس،[53] قد كنت ألَّفت المتن في غزوة أنكروس،[54] لا زال عنهم الشدَّة والبؤس، وقت محاصرة دار ملكهم مدينة بج،[55] وطئها الله وطأته بوج،[56] في رمضان سنة أربع وتسعين وألف، من هجرة من له العزُّ والشَّرف، وبدأت[57] بتأليف الشَّرح بعد القفول إلى مدينة بلغراد، حميت من الآفات إلى يوم التناد، مع تشتُّت البال، وهجوم الهموم والأحزان، وتوزُّع الحال والابتلاء [58] بمصائب الأرواح والأبدان في ذي الحجَّة الشريفة، من تلك

---

[51] أ، ض – يا فتَّاح ربِّ تمِّم بالخير.

[52] ض + وبه نستعين.

[53] أ، القدوسي.

[54] وهي مدينة في أوربا وبينها وبين المسلمين في زمن الدولة العثمانية معارك كثيرة، وأبرزها في زمن السلطان سليمان القانوني. ينظر: أحمد بن يوسف بن أحمد بن سنان القرماني، *أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ*، مح: فهمي سعد – أحمد حطيط، ط1، (د. م.، عالم الكتب، 1992م)، 53/3.

[55] أ، ض، بيج. وهو الصحيح | بيج: وهي الأنكلس: مدينة حصينة بأقصى بلاد الإسلام، بينها وبين قسطنطينية خمسون مرحلة القرماني، *أخبار الدول*، 307/3.

[56] وهو من قوله صلى الله عليه وسلم: «وإن آخر وَطْأة وَطِئها الرحمن بوَجٍّ» ينظر حاشية المخطوط اللوحة [١/أ] و **بوَجٍّ**«، والوَطءُ في الأصل: الدَّوس بالقدم، والمراد بوَجٍّ: واد بالطائف، أو هي الطائف نفسُها، قال البيهقي: ''الوَجُّ واد بالطائف –كما قال ابن مهدي– وهو من حصنها قريب، وكانت مدينة الطائف أيضًا تسمى وَجًّا كما قال الدارمي.ينظر: أحمد ابن حنبل، المسند، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م) ١٤٩/١٩، وينظر: ابن قتيبة الدينوري، غريب الحديث، (بيروت: دار صادر،١٩٩٨م)٢٣٤/٤.

[57] أ + في.

[58] في النسخة أ/ الاتباد وهوتصحيف، والصحيح ما أثبتناه أعلاه.

السنة المنيفة، وفرغت عنه في أواخر رجب لسنة[59] السادسة والتسعين بعد الألف الأوَّل،[60] سائلًا من الله تعالى أن يجعله خالصًا لوجهه[61] الكريم، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلَّا من أتى الله بقلبٍ سليمٍ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأقوى، فعلية[62] الخبر فالكلام طلبيٌّ، وعلى الأفراد يحتمل الابتدائيَّ والطلبيَّ، ربِّ العالمين جمعٌ لتعدُّد الأجناس، وتعريفه لشمول أفراد كلِّ الأجناس، وقد استقصينا الكلام في البسملة والحمدلة وما يتعلَّق بهما في تفسير الفاتحة المسمَّى بنتائج الأفكار.[63]

والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد خاتم النبيِّين، وقائد الغرِّ المحجَّلين، وُلد بمكَّة وهاجر إلى المدينة ودُفن بها، وعن بعض العلماء أنَّ من لم يعرف سيِّدنا صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم بما ذُكر لم يصحَّ إيمانه.

وآله عطفٌ على سيِّدنا، أنَّه[64] كانت[65] الإضافة عهديَّةٌ، وعلى محمَّدٍ أنَّه[66] كانت[67] استغراقيَّةً، وصحبه مخفَّفةٌ[68] صاحب والمراد به[69] الصحابيُّ وهو من اجتمع به عليه الصَّلاة والسَّلام [1/أ] مؤمنًا، كما في

---

[59] ض، السنة.

[60] أ، ض، الأولى.

[61] ض، لوجه.

[62] في نسخةأ/ فغلبة وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه وهو في نسخة/ب

[63] ذكر ضمن كتبه: تفسير سورة الفاتحة وسورة العصر وسورة الكوثر، وتاريخ التأليف: 1094هـ. ينظر: مطلب مؤلفاته.

[64] ض، إن.

[65] أ، إن كان.

[66] ض، إن.

[67] أ، إن كان.

[68] أ، ض، مخفف.

[69] أ — به.

نقاية[70] السيوطي،[71] أجمعين تأكيدٌ لسيِّدنا على التقدير الثَّاني، ومع آله وصحبه على الأوَّل، وفائدته دفع توهُّم عدم الشمول والإحاطة، أو مجرَّد التقدير.[72]

أمَّا بعد أي بعد البسملة والحمدلة والتصلية والتسليم أصالةً وتبعًا، فهذه إشارةٌ إلى العبارات الذهنيَّة أو معانيها، والمفهوم من كلام بعضهم أنَّها حقيقةٌ فيها بناءً على وجود الكلِّي الطبيعيِّ[73] في الخارج، ولعلَّه لم يشترط فيها كونه[74] المشار إليه بها محسوسًا مشاهدًا، والذي يظهر أنَّها استعارةٌ شبَّه تلك العبارات[75] أو المعاني بالمحسوس المشاهد في كمال التميُّز، وأشير إليها بهذه خلاصة القسم الثَّالث في علمي المعاني والبيان من مفتاح العلوم[76] الذي صنَّفه الفاضل العلَّامة أبو يعقوب يوسف السكَّاكي[77] سامحه الله تعالى في معاملته، ورتَّبه على ثلاثة أقسام وأردفها بتكملة وفنَّين، وجعل القسم الأوَّل في علم الصرف وخلط به

---

[70] للشَّيخ، جلال الدين: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: جمع فيه: أربعة عشرة علمًا، وسمَّاه: النقاية، ثم شرحه، وسمَّاه: إتمام الدراية. مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني باسم حاجي خليفة، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، (بغداد: مكتبة المثنى، 1941م)، 1905/2.

[71] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، *إتمام الدراية لقراء النقاية*، مح: إبراهيم العجوز، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1985م)، ص56؛ عبد الرحمن بن أبي بكر الأسيوطي (ت: 911هـ): الشيخ العلامة، الإمام، المحقق، المدقق، المسند، الحافظ شيخ الإسلام جلال الدين أبو الفضل ابن العلامة كمال الدين الأسيوطي، الخضيري، الشافعي صاحب المؤلفات الجامعة، والمصنفات النافعة وقد ذكر تلميذه الداوودي في ترجمة أسماء شيوخه إجازةً وقراءةً وسماعًا، مرتبين على حروف المعجم، فبلغت عدتهم أحداً وخمسين نفساً، وألف المؤلفات الحافلة الكثيرة الكاملة، الجامعة، النافعة المتقنة، المحررة، المعتبرة نيفت عدتها على خمسمائة مؤلف. نجم الدين محمد بن محمد الغزي، *الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*، مح: خليل المنصور، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م)، 227/1.

[72] ض، التقرير.

[73] أ، الطبعي.

[74] ض، كون.

[75] أ، العبارة.

[76] مِفْتَاح الْعُلُوم: للسكاكي وَهُوَ كتاب يشْتَمل على اثْنَي عشر علمًا، وهو أبو يعقوب يُوسُف بن ابي بكر بن مُحَمَّد بن عَليّ السكاكي. حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 286/1.

[77] يوسف بن أبي بكر، أبو يعقوب السكاكي (ت: 626هـ): يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يعقوب السكاكي، سراج الدين الخوارزمي، ولد ليلة الثلاثاء، ثالث جمادى الأولى، سنة خمس وخمسين وخمسمائة، وبرع في عدة علوم، ما بين نحو، وتصريف، ومعانٍ، وبيان، وعروض، وشعر، وصنف كتاب المفتاح. أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا، *تاج التراجم*، مح: محمد خير رمضان يوسف، ط1، (دمشق: دار القلم، 1992م)، 317/1.

علم الاشتقاق، والقسم الثاني في علم النحو، والقسم الثالث في علمي المعاني والبيان والتكملة في علم الاستدلال، والفن الأوَّل في علمي العروض والقوافي، والفنُّ الثاني في دفع المطاعن في القرآن العظيم التي أحدثها بعض الجهَّال، مرتَّبةً على مقدِّمةٍ لبيان معنى الفصاحة والبلاغة، وفصلين لبيان العلمين.

المقدِّمة عرَّفه لسبق ذكره فصاحة المتكلِّم، لَمَّا كانت الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والتكلُّم[78] كلٌّ باعتبارٍ، كان إطلاق الفصاحة على الفصاحة الكلمة والكلام والمتكلِّم من قبيل إطلاق اللَّفظ المشترك على معانيه المختلفة، نظرًا إلى الظاهر، فهي حقائق مختلفةٌ يتعذَّر جمعها في تعريفٍ واحدٍ، كتعذُّر تعريف مطلق العين شاملًا للشمس والذهب وغيرهما، إلَّا بطريقةٍ سلكناها، حيث عرَّفنا فصاحة المتكلِّم بتضمين تعريف فصاحة الكلام والكلمة، وكذا الكلام في البلاغة ملكة تأليف الكلام الفصيح، أي كيفيَّة نفسانيَّةٌ راسخةٌ تقدَّر[79] بها على تقدير[80] الكلام الفصيح.

متى شاء أن يعبِّر عن مقصوده، وفيه إشارةٌ إلى من ألَّف كلامًا فصيحًا ولم يكن له تلك الكيفيَّة لم يكن فصيحًا، وإلى[81] من له تلك الكيفيَّة فهو فصيحٌ ألَّف أو لم يؤلِّف، ولَمَّا لم يتمَّ التعريف إلَّا بتعريف الكلام الفصيح أشار إليه فقال: وهو، أي الكلام الفصيح، ما أي كلام لا تعقيد فيه لفظًا لخللٍ في النظم كما في قوله: [1/ب]

ثانيهِ في كبدِ السماءِ ولم يكنْ لاثنْينِ ثانٍ إذْ هُما في الغَار[82]

---

[78] أ، ض، والمتكلم.

[79] أ، ض، يقتدر.

[80] ض، تأليف.

[81] أ، ض + أن.

[82] البيت لأبي تمام، [البحر الكامل]؛ أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي، *الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري*، مح: أحمد صقر، عبد الله المحارب، (د. م.، دار المعارف، مكتبة الخانجي، 1994م)، ص30.

والمعنى كثاني اثنين، فحذف المضاف وأبدل منه ثان بعد المضاف إليه، أو معنى لخللٍ في إيراد التشبيه والمجاز والكناية بأن لم يوردها على وجهها مع تلائم كلماته، أي عدم تنافرها، بحيث يؤدِّي إلى عسر النطق بها متتابعةً، وإن كان كلُّ كلمةٍ فصيحةٍ، وستعرف معنى فصاحتها، والحكم[83] فيه الذوق، وسلامتها أي سلامة كلماته من الشذوذ، أي الخروج عن نهج ما ثبت عن الواضع، كعدم الأعلال في نحو: قام، والإدغام في نحو: مدَّ، وأمَّا سهر[84] ويأبى وأمثالهما فهي كذلك ثبتت عن الواضع، وسلامتها عن[85] الغرابة أي كون الكلمة وحشيَّةً غير قانونيَّة[86] الاستعمال، ولا ظاهرة المعنى، فتحوج إلى المراجعة إلى الكتب المبسوطة،[87] كتكأكأتم أي اجتمعتم[88] إلى التخريج بدقّة النظر، كقوله: شعر: ومرسنًا مسرَّجًا،[89] أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء أو كالسراج في البريق واللمعان، وفي تعريف الغرابة إشارةٌ إلى أنَّ الكلمة الغير[90] المعتادة عند قومٍ دون آخرين كما في غريب القرآن والحديث، وسُمِّي الغريب الحسن فصيحةً أيضًا لا يخلُّ بالفصاحة كونها بتلك المثابة وسلامتها، فتنافر[91] الحروف والمرجع في معرفته إلى الذوق السَّليم، ليس إلَّا كما قاله

---

[83] أ، ض، والحاكم.

[84] أ، سر. ض، سرر.

[85] أ — عن.

[86] أ، ض، مأنوسة.

[87] أ، ض + في اللغة.

[88] ض + أو.

[89] البيت للعجاج، والبيت كامل: وجَبْهةً وحاجِبًا مزَجَّجا وفَاحِمًا ومَرْسِنًا مُسَرَّجًا، [البحر الرجز]؛ الجوهري، *الصحاح*، 322/1.

[90] أ، المغيرة.

[91] أ، ض، من تنافر.

الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه،[92] وسبقه ابن الأثير[93] وغيره، فمنه ما يوجب التناهي في الثقل على اللسان وعسر النطق بها، نحو: الهِعْخَع -بهاء مكسورة فعين مهملة ساكنة فخاء معجمة مفتوحة فعين مهملة- نبتٌ أسودٌ، ومنه ما هو دون ذلك نحو: مستشزر، أي مرتفع، وهي أي سلامة الكلمة من الأمور المذكورة فصاحة المفرد وفصاحة الكلمة، فتعمُّ[94] التعريفات.

وبلاغة المتكلِّم ملكة تأليف الكلام البليغ، معناه ظاهرٌ على قياس ما مرَّ في فصاحة المتكلِّم، وهو أي الكلام البليغ الكلام المطابق لمقتضى الخلل[95] في الدلالة، لهم في تقرير تطبيق الكلام لمقتضى الحال في الدلالة على المقصود طريقان، بعد الاتِّفاق على أنَّ الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام على وجهٍ مخصوصٍ:

---

[92] علي بن محمد الجرجاني، *التعريفات*، مح: محمد باسل عيون السود، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، ص169؛ السَّيِّد علي بن مُحَمَّد بن علي الحسيني الجرجاني (ت: 816هـ): عَالم الشرق وَيعرف بالسيد الشريف وهو من أَولاد محمَّد بن زيد الدَّاعي، اشتغل ببلاده وَقَرَأَ الْمِفْتَاح على شَارِحه وَكَذَا أَخذ شرح الْمِفْتَاح للقطب عَن ابْن مُؤَلفه مخلص الدَّين بن أبي الْخَيْر علي وَقدم الْقَاهِرَة وَأخذ بهَا عَن أكمل الدَّين، وَصَارَ إماماً فِي جَمِيع الْعُلُوم الْعَقْلِيَّة وَغَيرهَا متفردًا بهَا مصنفًا فِي جَمِيع أَنْوَاعهَا مبتحرًا فى دقيقها وجليلها. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*، (بيروت: دار المعرفة، د. ت.)، 488/1.

[93] ينظر: ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد، *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*، مح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، (القاهرة: دار نهضة مصر، د. ت.)، 297/1؛ ابن الأثير أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد الشيباني (ت: 637هـ): الصاحب، العلامة، الوزير، ضياء الدين، أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، الجزري، المنشئ، صاحب كتاب (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر)، مولده: بجزيرة ابن عمر، نشأ بالموصل، وحفظ القرآن، وأقبل على النحو واللغة والشعر والأخبار. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، مح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، (د. م.، مؤسسة الرسالة، 1985م)، 72/23.

[94] أ، ض، فتم.

[95] أ، ض، الحال.

الأوَّل: أنَّ ذلك الوجه هو مقتضى الحال، وتطبيق[96] عليه إيراده مشتملًا عليه، فإنكار المخاطب مثلًا أمرٌ يقتضي تأكيد الخبر لردِّه، والإنكار خالٍ،[97] والتأكيد مقتضاه أو تطبيق[98] الكلام عليه إيراده مؤكَّدًا له.[99] [أ/2]

الثاني: أنَّ مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه، وتطبيقه جعله مندرجًا تحت المقتضى اندراج الجزئيِّ تحت الكلِّي، فالإنكار مثلًا يقتضي كلامًا مؤكَّدًا، فإذا قلت مثلًا: إنَّ زيدًا قائمٌ، كان مطابقًا للمقتضى وجزئيًّا له، وعبارة المفتاح مع الأوَّل وإشارته مع الثَّاني، وكيفيَّتها أي كيفيَّة الدلالة في الاختلاف في الوضوح بالزيادة والنقصان، يعني متى أورد فيه شيء من أنواع التشبيه والمجاز والكناية أورد على وجهه. وحاصله اشتراط السلامة من التعقيد، وتعريف الكلام البليغ بهذا هو محصول ما أشار إليه في المفتاح في تعريف بلاغة المتكلِّم،[100] على ما أفاده الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه.[101]

ولها أي البلاغة الكلام المفهوم من تعريف الكلام البليغ، وهي مطابقته لمقتضى الحال في الدلالة،[102] وكيفيَّتها طرفان تبتدئ من الأسفل وهو القدر الذي إذا نقص منه شيءٌ التحق بأصوات الحيوانات تصدر عنه محالها كيف تتَّفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد الذي يؤدِّيه علم النحو إلى

---

[96] ض + الكلام.

[97] أ، ض، فإنكار حال.

[98] ض، وتطبيق.

[99] ض – له.

[100] يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، *مفتاح العلوم*، مح: نعيم زرزور، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م)، ص416.

[101] علي بن محمد الشريف الجرجاني، *الحاشية على المطول*، مح: رشيد أعرضي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م) ص43.

[102] أ، للدلالة.

حدِّ الإعجاز، الإضافة بيانيّة أي المرتبة التي تُعجِز البشر عن الإتيان بمثلها،[103] وهو أي حدُّ الإعجاز الطرف الأعلى وما يقارب منه، يعني[104] مرتبة الإعجاز مشتملٌ على شيئين:

الأوَّل: الطرف الأعلى من البلاغة، أعني ما انتهى إليه البلاغة ولا يتصوَّر تجاوزها إيَّاه.

والثاني: ما يقرب من الأوَّل، أعني المراتب العليَّة التي يتقاصر القوى البشريَّة عنها أيضًا.

ألا ترى أنَّ آيات الكلام المجيد بأسرها في مرتبة الإعجاز مع تفاوتها في طبقات البلاغة، ولله درُّ القائل: دربيان ودر فصاحت كي بوديكسان سخن، كرجه كوميده بود جويه وجويه أصمعي، در كلام ايزد بي جون كه وحي منزل است، كي بودتشب يداما نند يا أرض ابلعي، كذا في المصباح.[105]

والإعجاز أي كون الكلام في مرتبةٍ يعجز البشر عن إتيان مثلها لا يدرك إلَّا بالذوق، وهو قوَّةٌ إدراكيَّةٌ لها اختصاصٌ بإدراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفيَّة، فإن كان حاصلًا بحسب الفطرة فذاك، وإن أريد اكتسابه فلا طريق إليه سوى الاعتناء بعلم البيان[106] وطول ممارستهما، وإذا تأيَّد الفطري بقواعد الكتاب[107] فهو الغاية في إدراك الإعجاز، بخلاف البلاغة فإنَّها كما عرفت مطابقة الكلام [2/ب] لمقتضى الحال، فإن طابقه فهو بليغٌ، وإلَّا فلا، وإدراك أنَّه مطابقٌ له لا يحتاج إلى الذوق كما لا يخفى.

الفصل الأوَّل: في علم المعاني

---

[103] أ — بمثلها.

[104] أ، ض + أن.

[105] المصباح شر ح المفتاح: للسيد، الشريف: علي بن محمد الجرجاني (ت: 816هـ). حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1762/2.

[106] ض، بعلمي المعاني والبيان.

[107] أ، ض، الاكتساب.

أي هذه الألفاظ المخصوصة في بيان علم المعاني، فيكون بيان مدلولات الألفاظ ظرفًا لها، وهذا توسُّعٌ شائعٌ، يقال: هذه الآية في تحريم الخمر، أي في بيانه، ولا ينافيه[108] ما اشتهر أيضًا كون الألفاظ أوعيةٌ وقوالبٌ لا نفس المعاني لكونها مستفادًا مأخوذًا[109] منها.

وهو علمٌ أي أصولٌ وقواعد مخصوصة، ولا ينبغي أن يراد به الملَكة؛ لأنَّ هذا العلم من العلوم المدوَّنة، والملَكة هي الكيفيَّة الرَّاسخة تدوينها غير معقولٍ به خبرٌ مقدَّمٌ على مبتدأه، وهو تطبيق الكلام لمقتضى الحال في الدلالة؛ لإفادة القصر، يعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال في الدلالة يكون بهذا العلم فقط لا بغيره، ومن[110] سائر العلوم، والكلام إمَّا خبرٌ أو طلبٌ، لأنَّ الفائدة التي فيه إمَّا أن يكون على وجهٍ يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلِّم فخبرٌ، وإلَّا فإنشاءٌ والطلب قسمٌ من الإنشاء، فإن قلت: فالواجب أن يقول أو إنشاء بدل أو طلب، قلت: إنَّ الإنشاءات الغير الطلبيَّة متولِّدةٌ من الخبر والمقصود تقسيم الكلام السابق في الاعتبار في كلام العرب، ولذا أعاده ظاهرًا عادلًا عن أصل إعادة الشيء معرفة، وهما بديهيَّان على ما اختاره الإمام السكَّاكي، وأمَّا الجمهور فعلى أنَّهما كسبيَّان، وإيراد الأدلَّة والأجوبة لا يحتمله هذا الكتاب.

ولمباحثهما قانونان، القانون لفظٌ سريانيٌّ بمعنى المسطرة، ثمَّ نُقل إلى القضيَّة الكلِّيَّة من حيث يستخرج بها أحكام جزئيَّات موضوعها، وإنَّما سمَّى كلَّ من يأبى الكلام في مباحث الخبر والطلب قانونًا لاشتماله على بيان قوانين هي مسائل علم المعاني، كذا أفاده الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه.[111]

---

[108] أ، ينافي.

[109] أ، ض، مستفادةً مأخوذةً.

[110] ض، من.

[111] علي بن الحسن الشريف الجرجاني، *المصباح شرح المفتاح*، مح: محمد عبد السلام إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2022م)، ص63.

القانون الأوَّل: في بيان مباحث الخبر

قدَّمه لكثرة استعماله واشتماله على المزايا والخواص، وفيه مقدِّمةٌ وفنون أربعة: الخبر فيه إسنادٌ ومسندٌ إليه ومسندٌ، ثمَّ إذا قرِّره[112] بآخر فإمَّا بوصلٍ أو فصلٍ، فههنا فنون أربعةٌ وقبلها مقدِّمةٌ لها نفع فيها.

المقدِّمة:

وحدُّ[113] التعريف قد مرَّ المخاطب، إمَّا [3/أ] أن يستفيد من الخبر حكمه، أي وقوع النسبة أوَّلًا وقوعها وذلك إذا لم يكن عالمِا به قبل، كما إذا قلت: زيدٌ قائمٌ لمن يعرف أنَّه قائمٌ، وهو أي لحكم فائدة الخبر، وإنَّما سمي بها لأنَّه المقصود الأصليُّ الذي وضع الخبر للإعلام به، أو أن يستفيد علم المتكلِّم بذلك الخبر به، أي بالحكم، وذلك إذا كان عالِمًا به قبل، كما إذا قلت لمن حفظ القرآن: حفظتَ القرآن، وهو أي كون المتكلِّم عالِمًا بالحكم لازم فائدته، وإنَّما سمي به لأنَّ المتكلِّم كلَّما أفاد الحكم أفاد علمه به من غير عكسٍ كلِّيٍّ لجواز استفادة الخبر قبل الإخبار، فحينئذٍ لا يمكن الإفادة كما في حفظتَ القرآن، فعلم أنَّ الفائدة ولازمها هي الحكم ولازمه استفادة[114] كما زعم العلَّامة الشيرازي[115] في شرح المفتاح.[116]

---

[112] أ، ض، قرن.

[113] أ، ض، وجه.

[114] ض، لا الاستفادة.

[115] محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي قطب الدين الشيرازي (ت: 710هـ): الشافعي العلامة الكبير ولد بشيراز وأخذ علم الطب ثم رتب طبيبًا، وهو شاب ثم سافر إلى نصير الدين الطوسي فقرأ عليه الهيئة وبحث عليه في الإشارات وبرع، وكان يخضع للفقراء ويلازم الصلاة في الجماعة ويكثر الشفاعات عند الملوك وهم يعظمونه، ومن تصانيفه شرح مختصر ابن الحاجب وشرح المفتاح للسكاكي وغير ذلك. الشوكاني، *البدر الطالع*، 299/2.

[116] شرح: العلامة، قطب الدين: محمود بن مسعود ابن مصلح الشيرازي (ت: 710هـ)، وهو: شرحٌ ممزوجٌ، شرح: القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي، وسمَّاه: مفتاح المفتاح. حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1762/2.

والخبر إن طابق، أي وافق، حكمه أي ما فيه من الإيقاع والانتزاع لا وقوع النسبة أوَّلًا وقوعها، فإنَّه المطابق بالفتح في التحقيق كما ستعرفه إن شاء الله تعالى، الواقع أي الخارج، فصادق أي فالخبر صادقٌ بواسطة صدق حكمه، لأنَّ الصِّدق يوصف به الحكم أوَّلًا وبالذات، ثمَّ الخبر ثانيًا، ثمَّ المخبر ثالثًا، وإلَّا أي وإن لم يوافق حكمه[117] الواقع فكاذب أي فالخبر كاذبٌ على قياس ما عرفت في الصدق، وتحقيق هذا المقام أنَّ الجملة الخبريَّة تدلُّ على الإيقاع والانتزاع، وهو يدلُّ على الوقوع أو اللَّاوقوع،[118] وهو مدلول الخبر بواسطة الأوَّل، والمقصود بالإفادة كما مرَّ فإنَّه[119] كان هذا المدلول الثاني واقعًا فالخبر صادقٌ وإلَّا فكاذبٌ.

الفنُّ الأوَّل: في أحوال إسناده

أي في بيانها على قياس ما مرَّ المخاطب إن كان خالي الذهن في[120] الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر، والتردد فيه استغنى الخبر عن المؤكِّد، لأنَّ المقصود إفادة المخاطب، والخبر المجرَّد عن المؤكِّد كافٍ فيها، كقولك: قام زيدٌ، والمؤكَّد أنَّ واللَّام واسميَّة الجملة وتكريرها ونون التأكيد، وإمَّا الشرطيَّة وحروف التنبيه وحروف الصلة، كذا أفاده العلَّامة التفتازاني رحمه الله تعالى عليه،[121] ويسمَّى هذا النوع من الخبر ابتدائيًّا؛

---

[117] ض، حكم.

[118] أ، ض، واللاوقوع.

[119] أ، ض، فإن.

[120] ض، من.

[121] سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، *المطول*، مح: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2012م)، ص433؛ مسعود بن عمر التفتازاني (ت: 792هـ): الإمام الكبير صاحب التصانيف المشهورة المعروف بسعد الدين ولد بتفتازان وأخذ عن أكابر أهل العلم في عصره كالعضد وطبقته وفاق في النحو والصرف والمنطق والمعاني والبيان والأصول والتفسير والكلام وكثير من العلوم وطار صيته واشتهر ذكره ورحل إليه الطلبة وشرع في التصنيف وهو في ست عشرة سنة. الشوكاني، *البدر الطالع*، 303/2.

لأنَّه خبر ابتدئ به من[122] أنَّ سبقه[123] طلبٌ أو إنكارٌ، وإن كان المخاطب فيردُّه والحكم[124] طالبًا له منفردًا[125] [3/ب] طرفيه استحسن توكيده أي توكيد الخبر بإدخال اللَّام، أو أنَّ كقولك لزيدٍ: عارفٌ أو أنَّ زيدًا عارفٌ، وإنَّما لم يحبَّ لأنَّ المانع ضعيفٌ جدًّا، فربَّما كفى في دفعه مجرَّد الحكم ويسمَّى هذا النوع من الخبر طلبيًّا؛ لأنَّه خبر سبقه طلبٌ، وإن كان المخاطب منكرًا للحكم حاكمًا بخلافه وجب توكيده ليترجَّح حكم المتكلِّم فيه على حكم المخاطب،[126] بقدر الإنكار أي بقدر ما فهم المتكلِّم إنكاره، وإنَّ إنكاره في هذا الحدِّ من القوَّة والضعف فإنَّه يبني التوكيد على قدر الإنكار في زعمه واعتقاده لا على قدره في نفس الأمر، كقولك: إنَّ زيدًا عارفٌ، لمن ينكر إنكار، أمَّا وإنَّ زيدًا لعارفٌ، لمن يبالغ في الإنكار، ويسمَّى هذا النَّوع من الخبر إنكاريًّا، سواءٌ لم يكن في الإنكار مبالغةٌ أو كانت، ومنهم من سمَّى الأوَّل إنكاريًّا والثَّاني إصراريًّا كذا في إيضاح الإيضاح،[127] وإخراج الكلام مشتملًا على هذه الوجوه، أي إلقاء الكلام إلى الجاهل بحكمه ولازمه والتجريد عند الخلوِّ والتأكيد استحسانًا عند التردُّد، ووجوبًا عند الإنكار، يسمَّى إخراج مقتضى الظاهر، أي ظاهر الحال وإضافة الإخراج لاميَّة حقيقةً على الطَّريق الثَّاني في تعريف[128] مقتضى الحال، ولأدنى ملابسة على الطريق الأوَّل فيه في علم المعاني، ويسمَّى تصريحًا في علم

---

[122] أ، ض + غير.

[123] أ، ض، يسبقه.

[124] أ، ض، مترددًا في الحكم.

[125] أ، ض، متصورًا.

[126] أ + منكرًا.

[127] محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني خطيب دمشق، *الإيضاح في علوم البلاغة*، مح: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، (بيروت: دار الجيل، د. ت.)، 71/1؛ الإيضاح، في المعاني والبيان: لجلال الدين: محمد بن عبد الرحمن القزويني، المعروف: بخطيب دمشق (ت: 739هـ)، قال: هذا كتاب في علم البلاغة، وتوابعها، جعلته على ترتيب: تلخيص المفتاح، وبسطت القول فيه، ليكون كالشرح له.
وله: شروح، وحواش، منها: شرح جمال الدين: محمد بن محمد الأقسرائي، المتوفى: قبل ثمانمائة، وسماه أيضًا: الإيضاح. حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 210/1.

[128] أ، ض، تقرير.

البيان، وإنَّما سمَّى به لما أفاده الشريف العلَّامة في المصباح: من أنَّ الخبر المجرَّد عن التوكيد يدلُّ على خلوِّ ذهن المخاطب عن التردُّد، والإنكار في عرف البلغاء دلالة واضحة في الغاية، والمؤكَّد بتأكيدٍ قويٍّ يدلُّ على إنكاره، كذلك فإذا ألقى أحدهما إلى المخاطب وقصد ما به اتَّضح دلالته عليه كان من قبيل التصريح انتهى.[129]

ويُفهم منه أنَّ تسميته بالتصريح ليس على إطلاقه؛ بل إذا قصد به تلك المعاني التي اتَّضح دلالته عليها كالخلوِّ والإنكار، وأنَّه من قبيل التصريح لا عينه فتدبَّر، وقد يخرج الكلام لا عليها، أي لا على هذه الوجوه فيكون على خلاف مقتضى ظاهر الحال مع مطابقته لمقتضى الحال، ويسمَّى إخراج ذلك الكلام أو ذلك الكلام المخرج في علم البيان بالكناية؛ لأنَّه إذا ألقى المجرَّد إلى العالم وأريد به [4/أ] ما يستلزم خلوَّ ذهنه وعدم علمه استلزامًا ادِّعائيًّا، فقد ذكر ما يدلُّ على اللَّازم، أعني الخلوَّ لينتقل منه إلى ملزومه الإدِّعائيِّ، كما إذا قيل للعالم التارك للصَّلاة: الصَّلاة واجبةٌ، فإنَّه دالٌّ دلالةً واضحةً على خلوِّ ذهنه وعدم علمه، وهو لازمٌ لعدم جريه على موجب العلم ادِّعاءً، فقد ذكر ما يدلُّ على اللَّازم لينتقل منه إلى الملزوم الإدِّعائيِّ، فهو من قبيل الكناية التعريضيَّة التي يطلب منها الصِّفة، وقس على هذا، فينزل العالم بالفائدة ولازمها وغير السائل، أي المتردِّد والمنكر، وغيره أي غير المنكر منزلة الضدِّ أي منزلة الجاهل والسائل وغير المنكر والمنكر.

أمَّا تنزيل العالم منزلة الجاهل فلعدم جريه على موجب العلم، فإنَّ هذا العالم والجاهل سواءٌ، فيلقى إليه الكلام الابتدائيُّ كما مرَّ.

---

[129] الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص99.

وأمَّا تنزيل غير السَّائل منزلة السائل فلتقديم ما يلوِّح إلى جنس حكم ذلك الخبر من أمرٍ أو نهيٍ أو غيرهما، فيؤكِّد الكلام الملقى إليه بأنَّ دون غيرها بدونها[130] لكونها علمًا للتأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة الحج، 1/22]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ [سورة هود، 37/11]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [سورة يوسف، 53/12].

وأمَّا تنزيل المنكر منزلة غيره، فلعلمه بما يزيل إنكاره إذا تأمَّله، وأمَّا عكسه فلظهور أمارات الإنكار عليه، مثالهما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ (15) ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [سورة المؤمنون، 16.15/23]، زيد التأكيد في إثبات الموت، لظهور تماديهم في الغفلة وترك الاستعداد لما بعده وهو إمارة الإنكار، وأمَّا البعث فلظهور أدلَّته جديرٌ بأن لا ينكَّر؛ بل يعترف ولا أقلَّ من التردُّد.

واعلم أنَّ تأكيد الكلام قد يكون لوفود نشاط المتكلِّم به، وكونه عن صميم قلبه كما يحكيه تعالى عن المنافقين من قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [سورة المنافقون، 1/63]، وللردِّ على ظنِّه الباطل كقولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [سورة آل عمران، 36/3]، ولإظهار كمال العناية كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [سورة يس، 3/36]، وكمال التضرُّع والابتهال نحو: ﴿إِنَّنَا آمَنَا﴾ [سورة آل عمران، 16/3]، أو كمال الخوف نحو: ﴿إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ [سورة آل عمران، 192/3]، إلى غير ذلك من المعاني التي تناسب التأكيد بوجه خطابيٍّ كذا أفاده الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه [4/ب] في المصباح شرح المفتاح.[131]

---

[130] أ، ض – بدونها.

[131] الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص99.

ومن خلاف المقتضى[132] الأسلوب الحكيم، أي الحكيم صاحبه فالوصف على المجاز،[133] وهو تلقِّي المخاطب من إضافة المصدر إلى مفعوله، والفاعل متروكٌ أي تلقِّي المتكلِّم المخاطب بغير ما يترقَّب، سواءٌ كان المخاطب قد تكلَّم قبله فتلقَّاه المتكلِّم بغير ما يترقَّب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيهًا على الأهمِّ أوَّلًا، فالأوَّل كقول القَبَعْثَري[134] للحجَّاج[135] وقد قاله[136] متوعِّدًا: لأحملنَّك على الأدهم، وقد أراد به القيد مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب فحمل الأدهم في كلام الحجَّاج على الفرس الأدهم ونبَّه عليه بزيادة الأشهب، ثمَّ قال للحجَّاج: هو حديد فقال: لأن يكون حديدًا خير من أن يكون بليدًا،[137] والثاني كما افتخر بسلوكه من قال:

أَتَتْ تَشْتَكِي مِنِّي مُزاوَلَةَ القِرى ... وقَدْ رَأَتِ الضيفان يَنْحَوْنَ مَنزِلِي

فَقُلْتُ كأَنِّي ما سَمِعْتُ كَلامَها ... هُمُ الضيفان[138] جِدِّي في قِراهم وعجِّلي[139]

---

[132] أ، ض + أي مقتضى ظاهر الحال.

[133] ض + أو على حذف المضاف.

[134] غضبان بن القبعثري الشيباني البصري حكى عن الحجاج بن يوسف وقطري بن الفجاءة الخارجي وحبيب بن المهلب ابن أبي صفرة الأزدي حكى عنه منجوف بن جبر وعياش الهمداني والد عبد الله بن عياش المرهبي. علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، *تاريخ دمشق*، مح: عمرو بن غرامة العمروي، (د. م.: دار الفكر، 1995م)، 62/48.

[135] الحجاج بن يوسف الثقفي (ت: 95هـ): وكان ظلومًا، جبارًا، ناصبيًا، خبيثًا، سفاكًا للدماء، وكان ذا شجاعة، وإقدام، ومكر، ودهاء، وفصاحة، وبلاغة، وتعظيم للقرآن، وحاصر ابن الزبير بالكعبة، ورماه بالمنجنيق، وإذلاله لأهل الحرمين، ثم ولايته على العراق والمشرق كله عشرين سنة، وحارب ابن الأشعث، وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه، وأمره إلى الله، وله توحيد في الجملة، ونظراء من ظلمة الجبابرة والأمراء. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 343/4.

[136] ض، قال له.

[137] عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، *فقه اللغة وسر العربية*، مح: عبد الرزاق المهدي، ط1، (د. م.، إحياء التراث العربي، 2002م)، 256/1.

[138] أ، ض، الضيف.

[139] [البحر الطويل] حاتم الطائي، ديوان حاتم الطائي،تح: عمر الطباع،(بيروت: دار القلم،٢٠٠٧م) ٤٥؛وينظر: السكاكي، *مفتاح العلوم*، ص327.

أو تلقى السائل بغير ما يتطلَّب بسؤاله بتنزيل سؤاله منزلة سؤالٍ آخر تنبيهًا على أنَّه الألبق[140] بحاله، أو الأهمُّ له، فالأوَّل كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [سورة البقرة، 189/2]، فقد[141] سألوا عن السبب الفاعليّ للتشكُّلات النوريَّة في الأهلَّة، فأجيبوا بما ترى من السبب الغائيّ بناءً على أنَّ السؤال عن الغاية والفائدة هو الأليق بحالهم؛ لأنَّ درك الأسباب الفاعليَّة لتلك التشكُّلات بعيدٌ عن أذهانهم، والثاني كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [سورة البقرة، 215/2]، سألوا عن ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف، تنبيهًا على أنَّ السؤال عن المصارف مع إدراج بيان المنفق إجمالًا[142] أهمُّ لهم، فإنَّ النفقة لا يُعتدُّ[143] إلَّا إذا أصابت مواقعها بعد أن كانت من خير.

الفنُّ الثاني: في بيان أحوال المسند إليه

وجه تقديمه على فنِّ المسند ظاهرٌ، وأمَّا تأخيره عن فنِّ الإسناد فلأنَّ الشَّيء لا يكون مسندًا أو لا مسند إليه إلَّا بعد تحقُّق الإسناد،[144] هذا التعليل من مشحذات الأذهان لا من مورثات الإيقان.

أمَّا حذفه أي حذف المسند إليه فالقرينة إشارةٌ إلى تجوُّز الحذف، فإنَّ الحذف بدونها إلغاءٌ وتعميةٌ ولا بدَّ مع المجوِّز من يرجح[145] ليندفع [5/أ] التحكُّم، وإليه الإشارة بقوله: مع ضيق المقام، إمَّا لإخلال الوزن أو خوف ملال السَّامع أو سآمة المتكلِّم، أو فوت الفرصة أو قصد التحرُّز عن العبث، معطوفٌ على ضيق

---

[140] أ، ض، الأليق.

[141] ض – فقد.

[142] ض – مع إدراج بيان المنفق إجمالًا.

[143] أ، ض + بها.

[144] أ، ض + وأمثال.

[145] ض، مرجح.

المقام، يعني إنَّ ذكره حين وجود القرينة المغنية عنه عبثٌ ظاهرًا لا حقيقةً، كيف لا وهو عمدة في الكلام أو تخييل التعويل، أي إيقاع الاعتماد في الخيال على أقوى الدَّليل، أي الدليل الأقوى من الدليلين العقل في الحذف واللفظ في الذكر، والعقل أقوى لاحتياج اللَّفظ إليه في الدلالة، وأمَّا[146] قال: أو تخييل؛ لأنَّه ليس بأمرٍ تحقيقيٍّ، فإنَّ الدَّليل في الحذف هو العقل مع اللَّفظ المقدَّر في الذكر هو اللَّفظ المذكور، مثال الثلاثة قال لي: كيف أنت، قلت: عليلٌ، لم يقل: أنا عليل، أو إيهام تطهير اللسان عنه تحقيرًا له وإذلالًا، والأولى تبديل اللسان بالكلام ليشمل، نحو قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [سورة البقرة، 18/2]، شمولًا ظاهرًا، أو عكسه أي إيهام تطهيره عن اللسان تعظيمًا له وإجلالًا، أو قصد الإنكار وقت الحاجة إليه نحو: فاسقٌ فاجرٌ، أي زيدٌ، فإذا احتجت إلى الإنكار قلت: ما أردته، بل أردت غيره، أو اختصاص الخبر له أي للمسند إليه الذي نحن بصدد حذفه، وإنَّما قال: الخبر دون المسند دلالةً على أنَّ المسند إليه المحذوف لا يكون إلَّا مبتدأ، فإنَّ الفاعل لا يُحذف بل يُضمر حقيقةً، نحو: خالق كلِّ شيءٍ ورازق كلِّ حيٍّ، أي الله، وادِّعاءً، نحو: وهَّاب الألوف، أي السُّلطان، وإنَّما عدَّ اختصاص الخبر كذلك سببًا مستقلًّا، مع أنَّ الحذف في هذه الصُّور[147] كان للاحتراز عن العبث لتغاير القصدين ضرورةً، فجاز أن يقصد أحدهما أو كلاهما،[148] وهكذا حال النكات التي يمكن اجتماعها على ما أفاد الأستاذ المحقِّق الواني سلَّمه الله تعالى،[149] وقد سبقه الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه في المصباح.[150]

---

[146] ض، وإنما.

[147] أ، ض، الصورة.

[148] أ، ض، وكلاهما.

[149] محمد بن بسطام الخوش أبي الواني (ت: 1096هـ): واعظٌ مفسرٌ، من علماء الدولة العثمانية، من أهل خوشاب القريبة من بلدة (وان) في تركيا، وصنف عرائس القرآن ونفائس الفرقان وفراديس الجنان، والمبدأ والمعاد رسالة. الزركلي، *الأعلام*، 52/6.

[150] الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص104.

أو اتِّباع الاستعمال الوارد على حذفه، كقوله: خيرٌ قليلٌ، وفضحت نفسي، أو على حذف نظائره كما في الرفع على المدح أو الذمِّ أو الترحُّم، نحو: الحمد لله أهل الحمد، وأعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم، ومررت بزيد المسلمين،[151] بالرفع، والأوَّل جارٍ في القياسيِّ والسماعيِّ، أمَّا السماعيُّ[152] فظاهرٌ، وأمَّا القياسيُّ فلأنَّك إذ أضفت من الفرد[153] كلامًا حذفت[154] فيه المسند إليه قياسًا، أو تكلَّمت[155] به بعينه [5/ب] في غرضك فقد اتَّبعت الاستعمال الوارد على حذفه مع أنَّه قياسيٌّ، وأمَّا الثَّاني المختصُّ[156] بالقياسيِّ أو غير ذلك كالإخفاء عن غير المخاطب من الحاضرين، واختبار تنبُّه السامع أو مقدار تنبيهه، والتنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبته إلى الغباوة، أو عن تحقير يشعر به لفظ المسند إليه، وكاجتماع الأمور المذكورة ثناء أو ثلاث أو أزيد.

وأمَّا ذكره أي ذكر المسند إليه فلتخصيص الخبر العامِّ النسبة إلى كلِّ مسندٍ إليه بمعيَّنٍ، والمراد بالتخصيص الإثبات لا القصر، وبعموم النسبة صلاحيَّة الخبر؛ لأن ينسب[157] إلى متعدِّدٍ، لا كما في قولك: خالقٌ لما يشاء، ووهَّاب الألوف، إمَّا لعدم قرينةٍ معيَّنةٍ، أو[158] لتعارض القرائن المتعيِّنة،[159] فإذا أريد تخصيصه بمعيَّنٍ أي إثباته له فقط، فلا بدَّ من ذكره لعدم قرينةٍ معيَّنةٍ على الخصوص، نحو: زيدٌ جاء، وعمروٌ ذهب، وخالدٌ في الدار، وبكرٌ إن تعطيه يشكرك، أو لقلَّة الاعتماد على القرينة، أو للتنبيه على غباوة السامع

---

[151] أ، ض، المسكين.

[152] ض، السماع.

[153] أ، ض، سمعت من العرب.

[154] أ، ض، حذف.

[155] ض، وتكلمت.

[156] أ، ض، فمختص.

[157] ض، لا ينسب.

[158] أ، ض، وإما.

[159] أ، ض، المعينة.

فيذكر، وإن كان هناك قرينةٌ دالَّةٌ على الخصوص أو لزيادة الإيضاح والتقرير في ذهن السامع، وأصل الوضوح مع[160] من القرائن أو للتعظيم أو للإهانة كما يكون في بعض الكلام كمال[161] الأوصاف، مثل: العالم والزاهد والجاهل والفاسق وكالأعلام اللقبيَّة وكالكنى وكالأعلام الاسميَّة، إذ قد يلاحظ فيها المعاني الأصليَّة كأسد وكلب وأبي فضل وأبي جهل، أو للتبرُّك كما في أسماء الصلحاء أو للاستلذاذ بذكره كما في أسماء المحبوبين، أو لبسط الكلام حيث يطلب الإصغاء، أي في مقام لكونه إصغاء السامع مطلوبًا للمتكلِّم لعظمته وشرفه، كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السَّلام: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [سورة طه، 18/20]، كما[162] يتمُّ الجواب بمجرَّد أن يقول: عصًا؛ لأنَّ السُّؤال بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [سورة طه، 17/20]، عن الجنس كما إذا قيل:[163] ما عندك، فتقول: كتابٌ، ولو بدل الإصغاء بالسماع لكان أولى، أو لأنَّه أي الذكر الأصليُّ؛ لأنَّه أحد ركني الكلام، ولا مقتضى للعدول عنه أو غير ذلك، كالتهويل والتعجيب وسدِّ طريق الإنكار على السامع.

وأمَّا تعريفه أي تعريف المسند إليه فلإفادة فائدةٍ كاملةٍ، والمراد بالفائدة ههنا ما هو أعمُّ من الفائدة المصطلح عليها سابقًا يعتدُّ بها، يعني أنَّها في متعارف النَّاس فائدةً، [6/أ] فيقال: أفاد كذا، وذلك أنَّ الفائدة حكمٌ، وهو إمَّا قريبٌ لقلَّة شرائطه أو موانعه،[164] أو بعيدٌ لكثرتها ولا شبهته، فإنَّ[165] المعتدَّ به هو إعلام الثاني وذلك يتوقَّف على إيراد المسند إليه معرفة.

---

160 أ، ض – مع.

161 أ، ض، الأسامي كأسماء.

162 أ، ض، وكان.

163 أ، ض + لك.

164 ض، وموانعه.

165 أ، ض، في أن.

فبالإضمار شروعٌ في بيان الحالات المقتضية لأقسام التعريف بعد بيان الحالة المقتضية للتعريف على الإطلاق؛ لأنَّ المقام للحكاية عن نفسه فقط،[166] نحو: أنا آمنت ونحن آمنَّا، أو للخطاب لمعيَّنٍ، نحو: أنت فعلت، وكون الخطاب لمعيَّنٍ وهو الأصل، وقد يعدل عنه كما أشار إليه بقوله: أو لغير معيَّنٍ، كما تقول: فلانٌ لئيمٌ إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك، وله في التنزيل غير نظيرٍ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ﴾ [سورة السجدة، 12/32]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [سورة الأنعام، 27/6]، تنبيهًا على الظهور والاشتهار، وقد يُقصد بتعميم الخطاب تحسين الحال كقوله تعالى: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْثُورًا (19) وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ سورة الإنسان، 20.19/76].

أو لتقدُّم ذكره، عطفٌ على قوله: لأنَّ المقام لا على قوله: للحكاية أو للخطاب؛ لأنَّ كون المقام للغيبة لا يقتضي إضماره، إذ الأسماء الظاهرة للغيبة أيضًا حقيقة لفظًا كقولك: جاء زيدٌ، فقال: كذا، أو معنىً كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [سورة المائدة، 8/5]، أو حكمًا يعني أنَّه في حكم المذكور لقرينةٍ لفظيَّةٍ أو معنويَّةٍ.

وبالعلميَّة أي إيراده علمًا لإحضاره في ذهن السامع بعينه احتراز عن النكرة، نحو: رجلٌ فاضلٌ جاءني ابتداءً، أي أوَّل مرَّة احتراز عن ضمير الغائب، نحو: جاء[167] زيدٌ وهو راكبٌ، باسم يخصُّه باعتبار هذا الوضع، ولا يطلق على غيره فلا يخرج الأعلام المشتركة، واحترز به عن سائر المعارف، وهذا القيد وإن كان مغنيًا عمَّا قبله إلَّا أنَّه قصد تحقيق مقام العلميَّة على أبلغ[168] ففصَّل، ولم يرض بالإجمال وخروج علم

---

[166] ض + أو مع غيره.

[167] أ، جاءني.

[168] ض + وجه.

الجنس لا يضرُّ، لأنَّ علميَّته لضرورة الأحكام تقديريَّةٌ لا تحقيقيَّةٌ، والكلام في الثَّاني أو لتعظيمه كما في قولنا: فخر الإسلام، قال: كذا وشمس الأئمَّة فعل كذا،[169] أو الكناية[170] عن معنى يصلح له الاسم، نحو: أبو لهب فعل كذا، كنايةٌ عن أنَّه جهنَّميٌّ، وتوجيهها أنَّ أبا لهب معناه ملازم اللهب، كما قالوا في أبي الفضل وأبي الحرب، [6/ب] وملازمة اللهب لازم كونه جهنَّميًّا، والمعاني الأصليَّة معتبرةٌ في الأعلام عندهم فاستعمل اللفظ[171] معناه لينتقل منه إلى ملزومه بلا قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة المعنى الأصليّ، وهذا الموضع قد عُدَّ من المغالق، أو لإيهام الاستلذاذ بعَلَمِهِ، كقوله: لَيْلَايَ مِنكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ[172]

أو لإيهام التبرُّك بعَلَمه كقوله:[173] الله الهادي ومحمَّدٌ الشفيع، والأولى ترك الإيهام أو إبداله بالأعلام أو غير ذلك، كإيقاع السامع في المسرَّة أو المساءة، والتنبيه على غباوة السامع بأنَّه لا يحضر المسند إليه إلَّا بعَلَمه الخاصِّ.

وبالموصوليَّة أي إيراده موصولًا لتعذُّر غيره؛ لأنَّه لم يمكن[174] للمتكلِّم أو للمخاطب[175] من المسند إليه أمرٌ معلومٌ من أحواله الخاصَّة سوى الصِّلة، نحو: الذي جاء من بغداد رجلٌ عالمٌ، أو لاستهجان تصريح اسمه لكونه ممَّا يتقبَّح[176] أو لزيادة التقرير، أي تقرير الإسناد أو المسند إليه أو الغرض المسوق له الكلام،

---

[169] أ، ض + أو لإهانته كما في قولك أبو الفضول قال كذا وأبو الشر فعل كذا.

[170] أ، ض، للكناية.

[171] ض + في.

[172] البيت ينسب لقيس بن الملوح، والبيت: بِالله يا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا ... لَيْلَايَ مِنكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ؛ [البحر البسيط]؛ قيس بن الملوح، *ديوان مجنون ليلى*، مح: عبد الستار أحمد فراج، (مصر: دار مصر للطباعة، د. ت.)، ص130.

[173] ض، كقولنا.

[174] أ، ض، يكن.

[175] أ، ض + أولهما.

[176] ض، يستقبح.

مثالهما: قوله تعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ [سورة يوسف، 23/12]، استهجن بالحكم[177] بالمراودة على المرأة الصريح[178] باسمها فذكرت بالموصول، وفيه زيادة تقرير الإسناد فإنَّ كونه في بيتها محقَّقٌ لمراودتها، وفيه أيضًا زيادة تقرير المسند إليه؛ لأنَّ في زليخا تجويز الاشتراك، وفي امرأة العزيز تجويز إرادة الجنس، وفيه أيضًا زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام، أعني نزاهة يوسف عليه السَّلام؛ لأنَّ امتناعه منها مع كمال قدرته عليها يدلُّ على طهارة ذيله جدًّا، أو للإيماء أي الإشارة إلى وجه بناء الخبر عليه، أي العلَّة الباعثة الحاملة للمتكلِّم على إسناد[179] إلى المسند إليه وإثباته له، سواءٌ كانت[180] تلك العلَّة علَّة الإسناد والثبوت في نفس الأمر أو لا، نحو: الذين آمنوا لهم درجات النعيم، فإنَّ الإيمان علَّةٌ لثبوت الدرجات وإثباتها للموصول، وستعرف ما يكون علَّة الإثبات لا الثبوت إن شاء الله تعالى، فيتوسَّل تفريع على الإيماء[181] لا على إيراده موصولًا، أي يتوسَّل بالإيماء إلى وجه بناء الخبر عليه إلى التعريض بالتعظيم، أي تعظيم المتكلِّم أو المخاطب أو الغائب، أو الخبر كقولك: الذي يرافقني أو يرافقك أو يرافق زيدًا يستحقُّ الإجلال والرفع، فالمرافقة المقيَّدة بأحد الثلاثة، فله[182] ثبوت استحقاق الإجلال ادِّعاءً، وحامله على الإثبات وذكرها وسيلة إلى التعظيم كقوله:[183] [7/أ]

إِنَّ الَّذي سَمَكَ السَماءَ بَنى لَنا بَيتًا دَعائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطوَلُ[184]

---

[177] أ، ض، في الحكم.

[178] ض، التصريح.

[179] أ، ض + المنسد.

[180] أ، كان.

[181] أ، للإيماء.

[182] ض، علة.

[183] ض، وكقوله.

[184] البيت للفرزدق؛ [البحر الطويل]؛ أبو فراس همّام بن غالب بن صعصعة الفرزدق، *ديوان الفرزدق*، مح: علي فاعور، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م)، 489/1.

فسمك السَّماء وإن لم يكن علَّةً لبناء البيت لكنَّه علَّةٌ حاملةٌ على إسناده إلى ما أسند إليه، ووسيلةٌ إلى تعظيم شأن الخبر، وهو بناء البيت بناءً على تشابه آثار المؤثِّر الواحد، أو الإهانة عطفٌ على التعظيم أي التحقير للمخاطب أو الغائب أو الخبر، نحو: الذي يفارقك أو يفارق زيدًا يستحقُّ الإجلال، فالمفارقة علَّة الثبوت والإثبات ووسيلةٌ إلى التحقير، وكقولك: الذي لا يعرف الفقه قد صنَّف فيه، فعدم معرفة الفقه ليس علَّةً لثبوت التصنيف فيه؛ بل هو حاملٌ على إسناده إلى ما أسند إليه، ووسيلةٌ إلى تحقير الخبر[185] عطفٌ على التعريض، ولذا أعاد إلى كقوله:

إِنَّ الَّتِي ضَرَبتْ بَيْتاً مُهاجِرَةً بكُوفةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّها غُولُ[186]

فضرب البيت في المهاجر وإن لم يكن علَّة لثبوت زوال المحبَّة؛ بل الأمر بالعكس لكنَّه علَّةٌ باعثةٌ لإسناده إليها، ووسيلةٌ إلى تحقيقه، وإنَّه واقعٌ لا محالة، ودليلٌ على ثبوته، أو إلى تنبيه المخاطب على خطأ، كقوله:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانِكُمْ يَشْفِي غَلِيْلَ صُدُوْرِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا[187]

فإنَّ ظنَّ المخاطب أخوَّة تلك الجماعة باعثةٌ[188] للإسناد، ووسيلةٌ في التنبيه على أنَّهم في ذلك على خطأ عظيمٍ كما لا يخفى على الفطن، فإنَّ كلمة الظنِّ في أمثال هذا المقام ممَّا يُعدُّ صريحًا في الدلالة على خطأ،[189] أو إلى تنبيه المخاطب على معنىً آخر كتطييب قلبه، كقوله:

---

[185] أ، ض + أو إلى تحقيق الخبر.

[186] البيت لعَبْدةَ بنِ الطَّبِيبِ العَبْشَمِيّ؛ [البحر البسيط]؛ المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، *المفضليات*، مح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط6، (القاهرة: دار المعارف، د. ت.)، 136/1.

[187] البيت لعبة بن الطبيب؛ [البحر الكامل]؛ الضبي، *المفضليات*، 147/1؛ محمد بن أيدمر المستعصمي، *الدر الفريد وبيت القصيد*، مح: كامل سلمان الجبوري، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2015م)، 450/4.

[188] ض، باعث.

[189] أ، الخطاب.

إن الذِي الوَحْشَةُ في دَارِهِ تُؤْنِسُهُ الرحْمَةُ في لَحْدِهِ[190]

فوحشة الدار للفقير باعثة الإسناد، ووسيلةٌ إلى تطييب قلب المخاطب الفقير، وكمخالفة أمر الآخرة لأمر الدنيا، مثاله البيت السابق إن فُسِّر هكذا: إنَّ الذي الوحشة في داره لموته، وكالوعظ والتعزية كما في ذلك البيت على هذا التفسير، أو للتشويق عطفٌ على الإيماء إلى الخبر، أي تشويق السامع إلى الخبر فينتظر وروده عليه، فإذا أرود يتمكَّن في قلبه فضل تمكُّن، وهذا إذا كان المسند إليه مقدَّمًا والصِّلة أمرًا غريبًا، كقوله:

والَّذِي حَارَتِ البريةُ فِيه حَيَوانٌ مُسْتَحدَثٌ من جَمَادِ[191]

أو غير ذلك كالحثِّ على التعظيم أو التحقير أو الترحُّم، نحو: الذي أكرمك أو أهانك أو يهب[192] أمواله وينسى[193] أولاده، أو التأمُّل نحو: الذي تاه فيه الفكر مسألة القضاء والقدر، [7/ب] وكالتهكُّم نحو: ما يحكيه ربُّ العزَّة: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [سورة الحجر، 6/15].

وبالإشارة أي إيراده اسم الإشارة لتعذَّر غيره؛ لأنَّه لم يكن للمتكلِّم أو للسَّامع طريقٌ إلى إحضاره سوى الإشارة حسًّا، فإنَّ أسماء الإشارة وُضعت لأن يشار بها إلى محسوسٍ مشاهدٍ، كقوله:

وَإِذا تَأَمَّلَ شَخْصَ ضَيْفٍ مُقْبِلٍ مُتَسَرْبِلٍ سِرْبَالَ لَيْلٍ أَغْبَرِ

---

[190] البيت لأبي العلاء المعري؛ [البحر السريع]؛ عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، (بيروت: دار الفكر، د. ت.)، 21/1.

[191] البيت لأبي العلاء المعري؛ [البحر الخفيف]؛ السيوطي، *شرح عقود الجمان*، 21/1.

[192] أ، ض، نهب.

[193] أ، ض، وسبى.

أَوْمَا إِلَى الْكَوْمَاءِ هَذَا طَارِقٌ نَحَرَتْنِيَ الأَعْدَاءُ إِنْ لَمْ تُنْحَرِي[194]

أو لتمييزه، أي المسند إليه أكمل تمييز فإنَّ اسم الإشارة بسبب اقترانه بالإشارة الحسِّيَّة لا يبقى في المشار إليه به اشتباه أصلًا، ويمتاز به عند العقل والحسِّ معًا بخلاف سائر المعارف، فإنَّ المقصود بها ممتازٌ عند العقل وحده، كقوله:

هذا أبو الصقْرِ فرْدًا في محاسِنِه من نيل[195] شَيْبَانَ بينَ الضالِّ والسُّمُرِ[196]

أو لبيان حاله، أي حال المسند إليه قربًا من المتكلِّم وبعدًا منه، وبينًا أي توسُّطًا بين القرب والبعد، والضابط أنَّ اسم الإشارة بدون حرف الخطاب للقريب، نحو: هذا، وبحرف الخطاب فقط للتوسُّط، نحو: ذاك، وبزيادة حرفٍ آخر مع حرف الخطاب للبعيد، سواءٌ كان ذلك الحرف الزائد لامًا، نحو: ذلك في المفرد وأولئك في الجمع ونونًا،[197] نحو: ذانك وتانك، مشدَّدتين كذا أفاده العلَّامة الشيرازي في شرح المفتاح، فيتوسَّل بكلٍّ من التمييز وبيان الحال إلى ما يناسبه، فبالأوَّل إلى كمال العناية بتمييزه، أي المسند إليه لنوع قربٍ واعتبارٍ له عند المتكلِّم، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة البقرة، 5/2]، فأكمل التمييز ليتَّضح عند السَّامع غاية الاتِّضاح، وإظهار كمال عناية المتكلِّم به

---

[194] الأبيات لحاتم الطائي؛ [البحر الكامل]؛ عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد أبو الفتح العباسي، *معاهد التنصيص على شواهد التلخيص*، مح: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: عالم الكتب، د. ت.)، 108/1.

[195] ض، نسل.

[196] البيت لابن الرومي؛ [البحر البسيط]، العباسي، *معاهد التنصيص*، 107/1.

[197] ض، أو نونًا.

فرعه، وبالأوَّل أيضًا يتوسَّل إلى التنبيه على[198] غباوة السامع المخاطب حتَّى لا يتميَّز الشَّيء عنده ما لم يكن محسوسًا مشاهدًا/ كقول الفرزدق[199] يخاطب جريرًا[200] ويهاجمه:

أولَئِكَ آبائي فَجِئني بِمِثلِهِم إذا جَمَعَتنا يا جَريرُ المَجامِعُ[201]

وبالثاني يتوسَّل إلى قصد تحقيره، أي أسند إليه بقربه كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [سورة الأنعام، 32/6]، وببعده نحو قولك: ذلك الجاهل قال: كذا، تبعيدًا له عن ساحة عزِّ الحضور والقرب، وإن كان قريبًا في الواقع، أو إلى قصد تعظيمه أي المسند إليه بقربه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [سورة الإسراء، 9/17]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ [سورة آل عمران، 191/3]، [8/أ] بناءً على أنَّ عظمة الشيء ممَّا يقتضي التوجُّه إليه والتقرُّب منه، وببعده نحو قوله تعالى: ﴿الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [سورة البقرة، 2.1/2]، وقوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [سورة يوسف، 32/12]، تنزيلًا لرفعة المحلِّ منزلة بعد المسافة، أو لغير ذلك، عطف على لتمييزه أو لتعذُّر غيره، كالتنبيه على أنَّ المشار إليه إنَّما يستحقُّ ما ذكر بعده لأجل الصِّفات السابقة، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونْ﴾ [سورة البقرة،5/2].

---

[198] ض، إلى.

[199] الفرزدق أبو فراس همام بن غالب التميمي (ت: 110هـ): شاعر عصره، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية التميمي، البصري، أرسل عن: علي، ويروي عن: أبي هريرة، والحسين، وابن عمر، وأبي سعيد، وطائفة، وفد على الوليد، وعلى سليمان، ومدحهما، ونظمه في الذروة، كان وجهه كالفرزدق، وهي الطلمة الكبيرة. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 590/4.

[200] جرير أبو حزرة بن عطية بن الخطفى التميمي (ت: 110هـ): شاعر زمانه، أبو حزرة جرير بن عطية بن الخطفى التميمي، البصري. مدح يزيد بن معاوية، وخلفاء بني أمية، وشعره مدون، عن عثمان التيمي، قال: رأيت جريرًا وما تضم شفتاه من التسبيح.
قلت: هذا حالك وتقذف المحصنات! فقال: {إن الحسنات يذهبن السيئات}، وعد من الله حق. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 590/4.

[201] الفرزدق، *ديوانه*،(بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٠٨م) 360/1.

وباللام أي تعريفه بإدخال اللَّام عليه، وفيه إشارةٌ إلى أنَّه[202] لا مدخل للألف[203] في التعريف، وقيل: بجزئيَّة من حرف التعريف، وقيل: باستقلاله للعهديَّة، أي لأنَّ المسند إليه معهودٌ حاضرٌ في ذهن السامع تحقيقًا أو تقديرًا، فيراد باللَّام الإشارة إليه، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ اللَّام موضوعةٌ لتعريف العهد لا غير وهو الصواب الذي عليه بعض الأصوليّين،[204] فتعريف تحقيقه[205] قسمٌ من العهد لا قسيم له، كما أشار إليه بقوله: والمعهود إمَّا الحقيقة نفسها، يعني من حيث هي هي لا من حيث وجودها في ضمن الإفراد كما في الأشياء التي يراد تحديدها، أو إجراء الأحكام على ماهيَّاتها كقولهم: الكلمة لفظٌ وضع لمعنىً مفردٍ، وكقولهم: الرجل خيرٌ من المرأة، وعهديَّتها تحقيقًا كما في قولك: أحمد حمدًا، والحمد يليق هو به، وتقديرًا لتنزيلها منزلة المعهود الحقيقيّ؛[206] لأنَّها محتاج إليها، أو عظيم الخطر على التحقيق أو التهكُّم ونحو ذلك، فلا يغيب عن الذهن وتسمَّى اللَّام حينئذٍ لام الحقيقة، والتعريف يعرف تحقيقه[207] أو حصَّته منها أي من الحقيقة واحدًا كان أو اثنين أو جماعة، كما إذا قال لك قائلٌ: جاءني رجلٌ من قبيلة كذا أو رجلان أو رجالٌ، فتقول له: الرجل الذي جاءك أعرفه أو الرجلان اللذان جاءك أو الرِّجال الذين جاؤوك، وعهديَّتها تحقيقًا إمَّا لتقدُّم ذكرها صريحًا كما في هذه الأمثلة، أو كنايةً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [سورة آل عمران، 36/3]، فإنَّ كلمة ما في قولها: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [سورة آل عمران، 35/3]، وإن كانت عامَّةً إلَّا أنَّ التحرير في شرعهم مختصٌّ بالذكور فكأنَّ الذكور[208] مذكور، وإمَّا

---

[202] ض، أن.

[203] ض، الألف.

[204] الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص237؛ ينظر: شمس الدين محمد بن محمد بن محمد ابن الموقت الحنفي، *التقرير والتحبير*، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م)، 198/1.

[205] ض، الحقيقة.

[206] ض، التحقيقي.

[207] ض، تعريف الحقيقة.

[208] ض، الذكر.

للقرابين[209] نحو: خرج الأمير، إذا لم يكن في البلد إلَّا أميرٌ واحدٌ، وكقولك لمن دخل البيت: أغلق الباب، وتقديرًا لتنزيلها منزلة المعهود الحقيقيّ بوجهٍ من الوجوه المذكورة آنفًا، وهذه اللَّام الدَّاخلة على الحصَّة المعهودة لام العهد الخارجيّ.

والأوَّل أي المعرَّف بلام الحقيقة [8/ب] مفردًا كان أو جمعًا يحمل على استغراق الأفراد بملاحظة تحقُّق الحقيقة في ضمن جميعها حقيقةً، كما في قولنا: الغيب والشهادة يعلمها الله تعالى، أو عرفًا كما في قولك: الصاغة مؤتمرون بأمر الأمير، أي كلُّ صائغٍ من صاغة مملكته لا صاغة الدنيا أجمعون في المقام الخطابي الذي يقنع فيه بالظنِّ، ولا يطلب اليقين، وذلك لقلَّة إيهام أنَّ القصد إلى فردٍ دون فردٍ مع تحقُّق الحقيقة فيهما ترجيح أحد المتساويين على الآخر، وهذه اللَّام الدَّاخلة على الحقيقة المعهودة بملاحظة تحقُّقها في ضمن جميع الأفراد هي لام الاستغراق، ويُحمل على أقلِّ ما يُحتمل، أي المتيقَّن وهو الواحد في المفرد والاثنين في التثنية، والثلاثة في الجمع في المقام الاستدلالي الذي يطلب فيه اليقين ولا يقنع بالظنِّ، فلا يطلب في قولك: ادخل السوق وكلِّم الرجلين وحصِّل الدراهم، إلَّا دخوله سوقًا واحدًا أو يكلِّمه رجلين وتحصيله دراهم ثلاثة، وهذه اللَّام الدَّاخلة على الحقيقة المعهودة بملاحظة تحقُّقها في ضمن الفرد المتيقِّن هي لام العهد الذهنيّ ومصحوبها في قوَّة النَّكرة، إلَّا أنَّ فيه يشار إلى كونه[210] ماهية معلومة حاضرة في ذهن السامع بخلافها، فقد تحقَّقت أنَّ معنى اللَّام واحدٌ، وهو العهد، وأنَّ قسمة المعرَّف باللَّام ثنائيَّةٌ، وأنَّ الاستغراق والعهد الذهنيَّ من فروع تعريف الحقيقة،[211] ومنهم من جعل تعريف الحقيقة وتعريف العهد

---

[209] ض، للقرائن.

[210] ض، كون.

[211] ض + وتعريف العهد معيين لها.

الخارجيّ معنيين لها، ومنهم من حمل[212] الاستغراق معنىً ثالثًا، ومنهم من جعل العهد الذهنيَّ معنىً رابعًا، لكنَّ الحقَّ أحقُّ بالقبول وهو أنَّه لا شبهة في أنَّ اللَّام للتعريف، ومعنى التعريف الإشارة إلى معهودٍ معلومٍ معهودٍ[213] حاضرٍ في ذهن السَّامع، ولا يمكن حضور مدلول العهد الذهنيّ والاستغراق في الذهن إلَّا بحضور الحقيقة ونفس الماهيَّة، أمَّا الثَّاني فظاهرٌ وأمَّا الأوَّل فلأنَّه[214] المدلول فردٌ ما، وهو غير متعيَّنٍ عنده، فمرجعهما بالآخرة إلى تعريف الحقيقة، أي الإشارة إلى الحقيقة المعهودة الحاضرة في ذهن السَّامع، ويحمل على أحدهما بمعونة القرائن كما في قولك: ادخل السوق، فإن أدخل قرينة على أنَّ الحقيقة أطلقت على فردٍ ما باعتبار أنَّها موجودةٌ فيها،[215] إذ لا يمكن الدخول في حقيقة السُّوق من حيث هي هي، وكان[216] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [سورة العصر ، 2/103]، فإن الاستثناء الآتي قرينةٌ على أنَّ الحقيقة أطلقت على جميع [9/أ] أفرادها باعتبار أنَّها موجودةٌ فيها، إذ لا يمكن استثناء الأفراد من الحقيقة متَّصلًا على ما هو الأصل فيه، وأمَّا المعهود الخارجيُّ فإنَّه لَمَّا كان بمنزلة العلَم الخاصِّ فإنَّه[217] فردٌ معيَّنٌ أمكن حضوره في ذهن السَّامع[218] بالاستقلال إنَّما هو لنفس الحقيقة أو للفرد المعيَّن منها، المعبَّر عنه بالحصَّة، وأنَّ الاستغراق والعهد الذهنيَّ من فروع تعريف الحقيقة، وإنَّما أطنبنا الكلام في هذا المقام؛ لأنَّه[219] عُدَّ من مزالق الإقدام والله الموفِّق للمرام.

---

[212] أ، جعل. ض – تعريف الحقيقة وتعريف العهد الخارجيّ معنيين لها، ومنهم من حمل.

[213] ض — معهود.

[214] ض، فلأن.

[215] ض، فيه.

[216] أ، ض، وكما.

[217] أ، ض، في أنه.

[218] أ، ض + بلا حصول الحقيقة فيه كما إذا قلت جاءني رجلٌ فقال الرجل كذا نزهر أن الحصول في الذهن.

[219] ض + قد.

وبالإضافة أي تعريفه بالإضافة إلى المعرَّف لتعذُّر غيره، أي غير التعريف بالإضافة، بأن لا يكون عند المتكلِّم أو السَّامع شيءٌ من سوى النسبة الإضافيَّة، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه متى أمكن التعريف بالإضافة أمكن بالموصوليَّة بأدنى تصرُّف، كما تقول في غلام زيد الذي هو غلامٌ لزيد، كذا أفاده الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه فتدبَّر.[220]

أو طوله أي طول غير التعريف بالإضافة، يعني أنَّ الإضافة أخصر الطرق الحاصلة عند المتكلِّم إلى إحضاره عند[221] السامع، والمقام يقتضي الاختصار كقوله:

هوَايْ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدُ جَنِيبٌ وَجُثْمانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ [222]

فإنَّ قوله: هواي مهوي أخصر من الذي أهواه ونحوه، وعدم الارتياح لبسط الكلام لفرط السآمة من جهة أنَّه في السجن وحبيبه على الرحيل، وضيق المقام يقتضي الاختصار، أو للإغناء عن التفصيل للمسند إليه المتعذِّر عادة لكونه[223] عدده غير محصورٍ، كقوله:

بنو مطرٍ يومَ اللقاءِ كأنهمْ أسودٌ لها في غيلِ خفان أشبلُ[224]

لأنَّه المراد من بني مطر القبيلة أو المتعسِّر لكثرته محصورًا، كقوله:

---

[220] الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص142.

[221] أ + ذهن. ض، في ذهن.

[222] جعر بن عبلة الحارثي؛ [البحر الطويل]؛ علي بن أبي الفرج بن الحسن أبو الحسن البصري، *الحماسة البصرية*، مح: مختار الدين أحمد، (بيروت: عالم الكتب، د. ت)، 120/1.

[223] أ، لكون. ض، كون.

[224] البيت لمروان بن أبي حفصة؛ [البحر الطويل]؛ مروان بن سلمان بن يحيى بن أبي حفصة ذو الكمر، *ديوان مروان ابن أبي حفصة*، (د. م. د. ن. د. ت.)، ص82.

أولادُ جفنةَ حولَ قبرِ أبيهِمُ قبرِ ابنِ ماريَةَ الكريمِ المِفْضِل[225]

فإنَّ المراد أشخاص معدودون، أو المرجوح لجريه في الحرب[226] كتقديم بعضهم على بعض من غير مرجِّحٍ، نحو: حضر اليوم علماء البلد، وكالتصريح بذمِّهم وإهانتهم وإثبات الفعل القبيح وإبقاء[227] على صريح اسمهم، نحو: علماء البلد فعلوا كذا، وكما أنَّ[228] السَّامع، نحو: حضر أهل السوق، إلى غير ذلك.

أو للتعظيم أي تعظيم [9/ب] المضاف أو المضاف إليه أو غيرها، نحو: عبد الخليفة ركب، وعبدي حضر، وعبد السلطان يجالسني، فالتعظيم بالمملوكيَّة والمالكيَّة والمصاحبة أو للتحقير، كذلك نحو: ولد الحجَّام حضر، وضارب زيد يذهب، وولد الحجَّام يجالس زيدًا، فالتحقير بالمولوديَّة والمضروبيَّة والمصاحبة أو غير ذلك، كالتحريض على أداء حقِّ المضاف نحو: حبيبك بالباب، أو ضدَّه، نحو: عدوُّك سلَّم[229] عليك، وكالاستعطاف نحو: أسيرك محتاجٌ إليك،[230] نحو: حبيبي شُفي، والتحزُّن نحو: صديقي مات، وإفادة التعميم والاستغراق نحو: خزامي الأرض[231] تدلُّك عليها النفحة من رائحتها، وأدنى الملابسة نحو: كوكب الخرقاء إلى غير ذلك من الاعتبارات.

---

[225] البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه؛ [البحر الكامل]؛ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الجاحظ، *الحيوان*، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 ه)، 253/1.

[226] أ، ض، لجهة من الجهات.

[227] ض، وإيقاعه.

[228] ض، كملال.

[229] ض، يسلم.

[230] ض + والابتهاج.

[231] والخُزامَى، كَحُبَارَى: نَبْت طَيِّبُ الرِّيح. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الزَّبيدي، *تاج العروس من جواهر القاموس*، مح: مجموعة من المحققين، (دار الهداية، د. م. د. ت.)، 82/32.

وأمَّا وصفه أي ذكر النعت للمسند إليه، فلكشفه أي كشف الوصف المسند إليه، وتنبيه[232] ماهيَّته لكونه حدُّه كقول المعتزليّ: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى حيّز يشغله، أو مدحه كقول[233] الله: ﴿الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [سورة الحشر، 24/59]، أو ذمُّه نحو: إبليس اللعين[234] مُضلٌّ، أو تخصيصه أي تقليل الاشتراك في النكرات ورفع الاحتمال في المعارف، نحو: رجلٌ عالمٌ عندنا، وزيدٌ التاجر عندك، أو تأكيده نحو: أمسى الدابر لا يعود، وقد يجيئ الوصف للترحُّم، كقولك: جاءني زيدٌ الفقير، إذا علمه السامع بعينه قبل ذكر الوصف، أو لم يكن مشتركًا، وحقُّه أي حقُّ الوصف علم السامع المخاطب في علم المخاطب[235] اعتقاد المتكلِّم بتحقُّقه أي بتحقُّق الوصف بمعنى النعت المذكور، لا بمعنى إيراده المراد سابقًا، ففي[236] الكلام استخدامٌ يعني يجب أن يعتقد المتكلِّم أنَّ السَّامع عالمٌ بتحقُّق النعت المذكور وثبوته للموصوف قبل إجرائه عليه، بخلاف الخبر، فلذا أي فلكونه[237] حقُّه علم المخاطب في اعتقاد المتكلِّم بثبوته للموصوف قبل الإجراء[238] لا يوصف، أي لا يوقع الوصف بالجمل الإنشائيَّة، وذلك لأنَّ السَّامع لا يعلم الإنشاء إلَّا بذلك الكلام الصادر من المتكلِّم الدالِّ عليه، ولأنَّ الوصف حالٌ من أحوال الموصوف، كما أنَّ الخبر حالٌ من أحوال المبتدأ، والإنشاء ليس حالًا لشيء فلذا لا يخبر بها أيضًا إلَّا بتأويل، كما قالوا في قوله: جاؤوا بمعرف[239] هل رأيت الذئب جعًا،[240] إنَّ التقدير هنا بمعرف مقولٍ عندهم رأيته[241] هل رأيت

---

[232] ض، وتبيينه.

[233] ض، كقولك.

[234] أ، ض + ضالٌّ.

[235] أ، ض – علم المخاطب.

[236] أ، وفي.

[237] أ، ض، فلكون.

[238] ض، الأجزاء.

[239] أ، ض، بمذق.

[240] أ، ض، قط.

[241] أ، ض، جاؤوا بمذق مقول عند رؤيتهم.

[10/أ] الذئب، أي يحمل رأيه أن يقول لصاحبه: هل رأيت الذئب لورقته، وكما قيل في زيدٍ: اضربه، أنَّ التقدير زيد مقولٌ في حقِّه اضربه، أي يستحقُّ أن يؤمر بضربه، وهو أبلغ من اضرب زيدًا؛ لأنَّ في الأوَّل دلالةٌ على الاستحقاق دون الثاني.

وأمَّا تأكيده أي تأكيد المسند إليه فلدفع توهُّم التجوُّز، فإنَّ السَّامع ربَّما يتوهَّم أنَّ المتكلِّم قد أتى في كلامه بالمجاز فيجب إزالة ذلك التوهُّم، وذلك إمَّا بالتأكيد اللفظيِّ نحو: جاءني الأمير[242] وعرفت أنا، وإمَّا بالتأكيد المعنويِّ نحو: جاءني الأمير نفسه، أو عينه، أو السهو وهو زوال الصورة عن المدركة فقط فيتنبَّه صاحبه بأدنى تنبيه، فالسامع ربَّما يتوهَّم أنَّ المتكلِّم قد سهى فذكر غير المسند إليه مقام المسند إليه، فيجب إزالته وذلك بالتأكيد اللفظيِّ، نحو:[243] زيدٌ زيدٌ، دون المعنويِّ نحو: عرف زيدٌ نفسه، لاحتمال أن يتوهَّم وقوع زيدٍ نفسه مقام عمروٍ نفسه سهوًا، ولا يمكن أن يتوهَّم وقوع زيد زيد مقام عمرو عمرو سهوًا، كما لا يخفى، أو النسيان وهو زوال الصورة غير المدركة والحافظة معًا فيحتاج صاحبه إلى تحصيلها ابتداءً، فالسَّامع ربَّما يتوهَّم أنَّ المتكلِّم قد نسي المسند إليه فذكر غيره مقامه، فيجب إزالته وذلك أيضًا بالتأكيد اللفظيِّ دون المعنويِّ، كما في مثال السهو، أو عدم الشمول والإحاطة، فإنَّ المتكلِّم إذا أسند الخبر إلى ما يكون وإلَّا[244] على الشمول والإحاطة، فربَّما توهَّم السَّامع عدم الشمول بناءً على عدم الاعتداد بما توهَّم أنَّ المسند إليه غير شاملٍ له، أو أنَّه من قبيل إسناد[245] البعض إلى الكلِّ، كما في قولك: جاءني القوم، فيؤكِّد بكلِّهم أجمعون، أو يؤكِّد بهما بحسب اقتضاء المقام، كما في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ

---

[242] ض + الأمير.

[243] أ، ض + عرفت.

[244] أ، ض، دالًا.

[245] ض + حال.

أَجْمَعُونَ﴾ [سورة الحجر، 30/15]، بناءً على استبعاد سجودهم جميعًا مع كثرتهم وتفرُّقهم واشتغال كلٍّ منهم بيان.[246]

واعلم أنَّ التجوُّز إن أُطلق ليعمَّ العقليَّ واللغويَّ فذكر عدم الشمول لزيادة التوضيح، وأنَّه[247] خصَّ بالعقليِّ فلا بدَّ من ذكره، أو لمجرَّد التقدير أي تحقيق معنى المسند إليه في ذهن السامع إذا ظنَّ غفلته عن سماع لفظه أو حمله على معناه، نحو: جاءني زيدٌ أو نفسه أو عينه، وإنَّما قال: لمجرَّد التقرير تنبيهًا على أنَّ ما تقدَّم مشتملٌ على التقرير أيضًا، إلَّا أنَّه قصد به شيء آخر من دفع توهُّم التجوُّز أو غيره، فغرق بين القصد إلى مجرَّد التقرير[248] إلى غيره.

وأمَّا بيانه أي فغيَّب[249] المسند إليه بعطف البيان، فلإيضاحه [10/ب] أي إيضاح المسند إليه إمَّا بالاستقلال أو بالانضمام، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، وقد يجيء البيان للمدح، نحو: الكعبة البيت الحرام يجب أن يزور من قدر.

وأمَّا الإبدال منه أي من المسند إليه فلتكرير الحكم نيَّةً وقصدًا، إذ لا يخفى عدم تكرير الحكم لفظًا في الإبدال، ووجه التكرير أنَّ البدل في حكم تكرير العامل، بناءً على أنَّ المقصود الأصليَّ بالنسبة فيتكرَّر العامل والانتساب، فإذا قيل: جاء أخوك زيدٌ، فكأنَّه قيل: جاء أخوك جاء زيدٌ، وأمَّا أنَّه هل يجب صحَّته تصريح التكرير فظاهر قولهم: إنَّ البدل في حكم تنحية المبدل منه أنَّه يجب، وظاهر ما عليه صاحب

---

246 ض، بشأن.

247 ض، وإن.

248 أ، ض + والقصد.

249 أ، ض، تعقيب.

الكشَّاف[250] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [سورة الأنعام، 100/6]، أنَّ[251] شركاء مفعولًا جعل ،والجنُّ بدل من شركاء أنَّه لا يجب فليتأمَّل.[252]

وذكره عطفٌ على تكرير، واعطفه[253] على المكرَّر وجه، أي ذكر المسند إليه حقيقة بعد التوطئة لزيادة الإيضاح والتقرير من قبيل إضافة المصدر إلى المعمول، وإضافة[254] البيان أي لزيادة الإيضاح والتقرير، وذلك لأنَّ كون المسند إليه مذكورًا بعد توطئته يقتضي ذكره مرَّتين فيوجب تقريره وإيضاحه، وأمَّا كونه مذكورًا مرَّتين في بدل الكلِّ والبعض فظاهر، نحو: قدم أخوك زيدٌ، في بدل الكلِّ وهو ما يكون ذاته عين ذات المبدل منه وإن كان مفهومًا هما متغايران، ونحو: ضربت زيدًا رأسه في بدل البعض، وهو ما يكون ذاته بعض ذات المبدل منه، وإن لم يكن مفهومه بعضًا من مفهومه، وأمَّا في بدل الاشتمال وهو ما لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه، لكنَّ المبدل منه مشتملٌ عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف؛ بل من حيث كونه دالًّا عليه إجمالًا ومتقاضيًا له بوجهٍ ما، بحيث تبقى النفس عن ذكر المبدل منه متشوِّقة إلى ذكره منتظرةً له، نحو: سلب زيدٌ ثوبه، وأعجبني زيدٌ علمه، فلأنَّه قد ذكر المسند إليه إجمالًا أوَّلًا ثمَّ تفصيلًا، وفي الكلام تنبيهٌ على أنَّ المقصود الأصليَّ والمسند إليه حقيقةً هو البدل، وكونه منسوبًا إليه وإنَّ

---

[250] الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد (ت: 538هـ): العلامة، كبير المعتزلة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، الخوارزمي، النحوي، صاحب الكشاف، والمفضل، رحل وسمع ببغداد من: نصر بن البطر، وغيره. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 151/20؛ الكشاف، عن حقائق التنزيل: للإمام، العلامة، أبي القاسم، جار الله: محمود بن عمر الزمخشري، الخوارزمي (ت: 538هـ)، فرغ من تأليفه: صحوة يوم الإثنين، الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر، في عام: ثمان وعشرين وخمسمائة. حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1475/2.

[251] ض + لله.

[252] محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، ط3، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ)، 52/2.

[253] ض، ولعطفه.

[254] أ، أو إضافة.

الإيضاح والتقرير زيادةٌ على المقصود بخلاف التأكيد فإنَّ المسند إليه في حقيقته هو المؤَكَّد، والمقصود الأصليُّ هو التقرير.

وأمَّا العطف عليه أي على المسند إليه، فلتفصيله أي تفصيل المسند إليه، وذلك إذا كان العطف بالواو نحو: جاءني زيدٌ وعمروٌ، فإنَّ فيه تفصيلًا للمسند إليه دون المسند، فلأنَّ[255] الواو لمطلق [11/أ] الجمع، أي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع في غير تعرُّضٍ لتقدُّمٍ أو تأخُّرٍ أو معيَّةٍ، فيجوز أن يكون مجيئهما في زمانٍ واحدٍ، وإنَّما يلزم تفصيل المسند، إذ لو دلَّ على اختلاف أزمنة المجيء على ما نصَّ عليه سيبويه[256] في أنَّ المرور، في نحو: مررت برجلٍ ثمَّ امرأة مروران؛ لأنَّهما متغايران في الزمان لا متَّحدان فيه، كذا أفاده العلَّامة الشيرازي رحمه الله.[257]

أو تفصيل المسند، وذلك إذا كان العطف بالفاء أو ثمّ أو حتَّى، نحو: جاءني زيدٌ فعمروٌ، أو ثمَّ عمروٌ، أو جاءني القوم حتَّى خالدٌ، فإنَّ في هذه الأمثلة تفصيلًا للمسند إليه[258] لدلالة الفاء على أنَّ مجيئ عمرو بعد مجيئ زيدٍ بلا تراخ، فالمجيئ مجيآن لتغايرهما في الزمان، ودلالة ثمَّ على ما دلَّ عليه الفاء مع زيادة التراخي ومشاركة حتَّى لهما في الترتيب، وإفادة تفصيل المسند، لكن لا بدَّ فيها من التدريج بأن يكون المسند إليه ذا إضمارٍ يتعلَّق بها المسند شيئًا فشيئًا، حتَّى يبلغ جزؤه الأخير، أي الأعلى أو الأدنى المذكور بعد حتَّى، والترتيب على هذا الوجه معتبرٌ بحسب الذهن دون الخارج، إذ ربَّما يكون تعلُّق المسند بما بعدها

---

[255] أ، فإنَّ.

[256] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي (ت: 180هـ): إمام النحو، حجة العرب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، ثم البصري، وقد طلب الفقه والحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع وساد أهل العصر، وألف فيها كتابه الكبير لا يدرك شأوه فيه، استملى على حماد بن سلمة، وأخذ النحو عن: عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل، وأبي الخطاب الأخفش الكبير. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 351/8.

[257] عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي سيبويه، *الكتاب*، مح: عبد السلام محمد هارون، ط3، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م)، 438/1.

[258] أ – إليه.

في الخارج قبل تعلُّقه بما قبلها أو في أثنائه، وبَّما يكون كلا التعليقين في زمانٍ[259] على ما أفاده الشريف العلَّامة قُدِّس سرَّه،[260] مع اختصار متعلِّق بالتفصيلين، واحترز به عن مثل: جاءني زيدٌ، وجاءني عمروٌ، فإنَّه وإن كان فيه تفصيل المسند إليه لكنَّه يفوت الاختصار المقتضى للمقام، وعن مثل جاءني زيدٌ وجاءني[261] عمروٌ، أو ثمَّ جاءني عمروٌ، وجاءني القوم حتَّى جاءني خالدٌ، وذلك ظاهرٌ، أو للقصر أي ردُّ السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، وذلك إذا كان العطف بلا أو لكن[262] على رأي، لكنَّه[263] شرطٌ في لا أن يكون ما قبلها مثبتًا، نحو: جاءني زيدٌ لا عمروٌ، ولمن يعتقد أن عمروًا جاءك دون زيدًا أو أنَّهما جاءك معًا، وفي الأخيرين أن يكون ما قبلهما منفيًّا، نحو: ما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ، ولمن اعتقد أنَّ زيدًا جاءك دون عمروٍ، ونحو: ما جاءني[264] بل عمروٌ، لمن في اعتقاده أنَّهما جاءك، أو أنَّ زيدًا جاء لا عمرًا، وهو الموافق لما مثَّلوا به في باب القصر، أو لصرف الحكم بالمسند[265] عن المسند إليه إلى مسند[266] آخر، وذلك إذا كان العطف ببل، سواءٌ كان ما قبلها مثبتًا، نحو: جاءني زيدٌ بل عمروٌ، أو منفيًّا نحو: ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ، قبل صرف [11/ب] الحكم، وهو إثبات المجيئ ونفيه[267] عن الأوَّل وهو زيد، وجعله كالمسكوت عنه إلى الثَّاني وهو عمروٌ، فإنَّ[268] المتكلِّم قال: أحكم على الثَّاني ولا أتعرَّض للأوَّل

---

259 أ، ض + واحد.

260 الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص162.

261 أ، فجاءني.

262 أ، ض + أو ببل.

263 ض، لكن.

264 ض + زيد.

265 أ، ض + عنه أي.

266 أ، ض + إليه.

267 أ، ض، أو نفيه.

268 ض، فكأنَّ.

لمجيئ[269] عمروٍ في المثال الأوَّل، وعدم مجيئه في الثَّاني متحقِّقٌ، وزيدٌ محتملهما فيهما، وهذا على مذهب المبرِّد،[270] وأمَّا الجمهور فكلامهم مشعرٌ باشتراط كون ما قبلها مثبتًا، حيث قالوا في المثبت كما قال المبرِّد في[271] المنفي أنَّها تدلُّ على ثبوت المسند للثاني، وكون الأوَّل كالمسكوت لمجيئ[272] عمرو متحقِّقٌ وزيدٌ محتملٌ، وظاهر أنَّ ليس فيه صرف الحكم،[273] وأمَّا الإمام السكَّاكي سامحه الله تعالى في معاملته فقد عدَّها من طرق القصر في بابه، وهو يدلُّ على أنَّها في المنفي دالَّةٌ على تحقُّق النَّفي في الأوَّل والإثبات في الثاني كما ذهب إليه جماعة، وقد مثَّل في باب العطف لصرف الحكم في المنفيِّ[274] بالمثال الثاني مختارًا لمذهب[275] المبرِّد، وهذا عجيبٌ منه لكن ليس هذا أوَّل قارورة كُسرت في الإسلام، أو للشكِّ من المتكلِّم في أنَّ[276] المسند إليه هو الأوَّل والثاني أو للتشكيك منه للسامع، كذلك مع علمه به وهما إذا كان العطف بأو أو إمَّا نحو: جاءني زيد أو عمرو وجاءني إمَّا زيد وإمَّا عمرو، أو للتفسير، أي تفسير المسند إليه وهذا إذا كان العطف بأي نحو: جاءني أخوك أي زيد وها هو الإمام السكَّاكي الذي يستعان بمفتاحه في فتح مقفلات أبواب العلوم سامحه الله تعالى في معاملته قد خالف الجمهور في عدِّ أي التفسيريَّة من حروف العطف خلافًا لا ثمرة له على ما أفاده العلَّامة التفتازاني إلَّا أنَّ الاشتراك في الإعراب بتوسُّطها يؤيِّد قوله:

---

269 أ، ض، فمجيء.

270 المبرد أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت: 280هـ): إمام النحو، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، البصري، النحوي، الأخباري، صاحب الكامل، وكان إمامًا، علامة، جميلًا، وسيمًا، فصيحًا، مفوها، موثقًا صاحب نوادر وطرف.

قال ابن حماد النحوي: كان ثعلب أعلم باللغة، وبنفس النحو من المبرد، وكان المبرد أكثر تفننًا في جميع العلوم من ثعلب. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 576/13.

271 أ، ض، وفي.

272 ض، فمجيء.

273 الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص163.

274 أ، النفي.

275 أ، على مذهب.

276 أ، فإن.

وجواز تفسير الضمير المرفوع المتَّصل بلا توكيد وفصل نحو: جاءني أي زيد، وجواز تفسير الضمير المجرور بلا إعادة الجار نحو: مررت به أي زيد، واقتضاء سائر حروف العطف المغايرة بين المعطوفين واقتضائها لاتِّحادهما[277] يؤيِّد قولهم: بأنَّها حروف[278] تفسير وما بعدها عطف بيان لما قبلها.[279]

وأمَّا الفصل أي إيراده ضمير الفصل عقيب المسند إليه فللقصر أي لقصر المسند على المسند إليه، وذلك إذا كان الخبر معرَّفًا باللَّام، نحو: زيدٌ هو المنطلق، أو فعلًا مضارعًا، نحو: زيدٌ هو يذهب، أو فعلٌ من كذا مغيَّرًا، [12/أ] نحو:[280] هو خيرٌ من عمروٍ، أو غير مغيَّرٍ، نحو: زيدٌ هو أفضل من عمروٍ، ويجب تعريف المسند إليه في الصُّور كلِّها، وقد يجيئ الفصل للدلالة على أنَّ الوارد بعده خبر لا نعت ما[281] قال صاحب الكشَّاف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة البقرة، 5/2]،[282] وله أي للقصر[283] مطلقًا باب على حدة سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأمَّا تنكيره أي تنكير المسند إليه فللإفراد، أي للقصد إلى فردٍ، ما[284] يدلُّ عليه لفظه شخصًا مصدر أو تميُّز أي للأفراد شخصٌ أو من جهة الشخصيَّة كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [سورة القصص، 20/28]، أو نوعًا أي أفراد نوع، أو من حيث النوعيَّة كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [سورة البقرة، 179/2]، في وجه، أو لتعذُّر تعريفه أي تعريف المسند إليه بوجهٍ من

---

277 ض، الاتحاد مما.

278 ض، حرف.

279 الشريف الجرجاني، *الحاشية على المطول*، ص138.

280 ض + زيدٌ.

281 ض، كما.

282 الزمخشري، *الكشاف*، 43/1.

283 أ، أن القصر.

284 أ، ض، مما.

الوجوه تحقيقًا؛ لأنَّ المتكلِّم أو السَّامع لا يعرف المسند إليه إلَّا هذا القدر الذي يعبَّر عنه بطريق التنكير، نحو: عندي رجلٌ، أو تنزيلًا يعني وإن أمكن تعريفه بوجهٍ لكنَّه قد يدَّعي التعذُّر لتنزيل وجود معرفة القدر الزائد منزلة عدمه لغرضٍ من الأغراض كالتعظيم والتحقير، أي أنَّه في ارتفاع شأنه أو انحطاطه بالغٌ إلى حدٍّ لا يمكن أن يُعرف كقوله:

لَهُ حَاجِبٌ فِيْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِيْنُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاصبُ[285]

أي له حاجبٌ وأيُّ صاحب[286] وليس له صاحب،[287] والتنكير كقولهم: إنَّ له لإبلًا، وإنَّ له لغنمًا، أو التقليل[288] كقوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [سورة التوبة، 72/9]، والإبهام على السَّامع، وتأتي الإنكار لدى الحاجة والتحرُّز عن التطيُّر بالاسم الذي[289] يعيِّنه أو عن ثقلٍ فيه، وقد يجتمع التعظيم مع التكثير كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [سورة فاطر، 4/35]، أي ذو عددٍ كثيرٍ، وآياتٍ عظامٍ، وأعمارٍ طوالٍ.

وأمَّا تقديمه أي تقديم المسند إليه على المسند فلكونه ذكره[290] أي ذكر المسند إليه أهمُّ من ذكر المسند فيقدَّم عليه، ولَمَّا لم يوجد شيءٌ يجري مجرى الأصل في التقديم سوى العناية، والحال أنَّه لا يكفي أن يقال: قدَّم للعناية؛ بل يجب تفسير وجهها بشيءٍ، وتعريف معنى فيه، على ما نقل عن الشيخ عبد

---

285 أ، ض، حاجب. | لم أعلم قائله؛ [البحر الطويل]؛ السيوطي، *شرح عقود الجمان*، 25/1.

286 أ، ض، حاجب.

287 أ، ض، حاجب.

288 أ، والتقليل.

289 ض، بإلا ثم.

290 ض + أهم.

القاهر[291] ذلك الإمام الناصب لدلائل الإعجاز سامحه الله تعالى في معاملته،[292] خلافًا لما ظنَّه بعض الجهلة شرعٌ في بيان وجوه الأهميَّة فقال: لأصالة تقديمه، أي تقديم المسند إليه على المسند، يعني الراجح [12/ب] في المسند إليه، والذي ينبغي أن يكون عليه إذا خلى وطبعه هو تقديمه على المسند؛ لأنَّه ذاتٌ، والمسند صفةٌ، والذات مقدَّمٌ طبعًا، فليقدَّم ما يدلُّ عليه وضعًا للمناسبة، ومن زاد ولا مقتضى للعدول عنه، احترز عن تأخير الفاعل فإنَّ كون الفعل عاملًا فيه اقتضى العدول عن ذلك الأصل، ومن ترك الحالة[293] إلى بيان وجوه التأخير كما فعلوا في باب التعريف والتنكير، أو تضمُّنه أي المسند إليه للاستفهام، نحو: أيُّهم منطلقٌ، وذكره في قانون الخبر؛ لأنَّه في تعداد موجبات تقديم المسند إليه وهو منها، أو أنَّه أي المسند إليه ضمير الشأن والقصَّة، وهو ضميرٌ راجعٌ إلى حكمٍ خبريٍّ في الذهن فيجوز تذكيره باعتبار أنَّ ذلك الخبر شأنٌ، وتأنيثه باعتبار أنَّه قصَّته، سواءٌ كان العمدة مذكَّرًا أو مؤنَّثًا إلَّا أنَّ الاستعمال على الأوَّل، وعلى الثاني في الثاني للمناسبة، نحو: زيدٌ عالمٌ، وهي هندٌ مليحةٌ، أو أنَّ في تقديمه، أي تقديم المسند إليه تشويقًا للسامع إلى الخبر المسند إليه، وذلك إذا كان في المسند إليه طول خصوصًا مع اشتماله على أمرٍ عجيبٍ، كقوله:

والَّذِي حَارَتِ البريةُ فِيه حَيَوانٌ مُسْتَحدَثٌ[294] من جماد[295]

---

[291] الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: 471هـ): شيخ العربية، الجرجاني، صنف شرحًا حافلًا للإيضاح يكون ثلاثين مجلدًا، وله إعجاز القرآن، ومختصر شرح الإيضاح، وكتاب العوامل المائة، وكتاب المفتاح، وفسر الفاتحة، وله العمد في التصريف، و(الجمل وغير ذلك، وكان شافعيًا، عالمًا، أشعريًا، ذا نسكٍ ودينٍ. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 432/18.

[292] عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الجرجاني، *دلائل الإعجاز في علم المعاني*، مح: محمود محمد شاكر أبو فهر، ط3، (القاهرة– جدة: مطبعة المدني – دار المدني، 1992م)، ص107.

[293] أ، أحاله.

[294] أ، متحدثٌ.

[295] تقدم تخرجه.

أو أنَّ في تقديمه تفاؤلًا[296] وذلك حيث الاسم صالحًا له، نحو: سعد بن سعيد، أو السفَّاك بن الجرَّاح في دار فلان، فيُقدَّم ليتفاءل السَّامع فيحصل له مسرَّةٌ أو مساءةٌ، إذ التفاؤل بأوَّل الكلام بكونه[297] لا بما في أثنائه أو آخره، فلا يحصل التفاؤل إذا أخَّر الاسم عن المسند.

واعلم أنَّ المشهور اختصاص التفاؤل بالخير، واستعمال التطيُّر في الشرِّ، أو أنَّ في تقديمه إفادة للاستمرار أي صدور الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار، وهذا معنى قول الإمام السكَّاكي، وإمَّا لأنَّ كونه متَّصفًا بالخبر لكونه هو المطلوب لا نفس الخبر على ما اختاره العلَّامة الشيرازي، مشيرًا إلى أنَّه[298] المراد بالخبر الأوَّل وهو[299] المسند، وبالثاني هو الإخبار، وإلى[300] الحاكم الفارق بين قولك: الخطيب يشرب ويطرب، وقولك: يشرف[301] الخطيب، بأنَّه[302] في الأوَّل دلالةٌ على الاستمرار دون الثاني هو الذوق، والباقون من الفحول على أنَّ الاستمرار مستفادٌ من صيغة المضارع؛ لأنَّ[303] التقديم،[304] وعلى أنَّ مراد السكَّاكي أنَّ من صفة[305] المسند إليه مضمون[306] الخبر هو المطلوب وهو صفة[307] الخبر له، وهما اعتباران ولو متلازمين، [13/أ] فقد يقصد الأوَّل كما إذا كان الكلام في الخطيب، وأنَّه هل يتَّصف بالشرب

---

[296] ض – وتعريف معنى فيه .....تفاؤلًا.

[297] ض، يكون.

[298] ض، أنَّ.

[299] ض، هو.

[300] أ، أو إلى. ض + أن.

[301] أ، ض، يشرب.

[302] أ، ض، بأن.

[303] ض، لا من.

[304] إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين، *الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم*، مح: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، 164/4.

[305] أ، ض، موصوفية.

[306] أ، ض، بمضمون.

[307] أ، ض، دون وصفية.

فيقال: الخطيب شرب،[308] وقد يُقصد الثاني كما إذا كان الكلام في الشرب، وأنَّه هل يقع وصفًا للخطيب فيقال: يشرب الخطيب، أو أنَّ في تقديمه إيهامًا لعدم زواله عن الخاطر، أي خاطر المتكلِّم، فهو يسبق إلى لسانه، نحو: وصالك بغيتي، أو أنَّ في تقديمه إيهامًا لاستلذاذه، أي إيهامٌ أنَّه يُستلذُّ، فهو إلى الذكر أقرب من المسند، فمن استلذَّ شيئًا قدَّم ذكره كما من أحبَّ شيئًا أكثر ذكره، نحو: حبيبي يعاملني بلطائف، أو أنَّ في تقديمه تعظيمًا لشأنه لرفع محلِّه عن أن يُذكر قبله شيء، أو أنَّ في تقديمه إفادة لزيادة تخصيص للخبر به،[309] أي إثبات الخبر للمبتدأ، كقوله:

متى[310] تَهْزز بَنِي قَطَنٍ سُيُوْفًا ... فِي عَوَاتِقِهِمْ سُيُوْفُ

جُلُوْسٌ فِي مَنَازِلِهِمْ رِزَانٌ ... وَإِنْ ضَيْفٌ أَلَمَّ بِهِمْ وُقُوْفُ[311]

الاستشهاد في قوله: هم خفوفٌ، وأصل الإثبات في الذكر والزيادة في التقديم فليتأمَّل.

أو أنَّ في تقديمه إفادةٌ لتقوية الحكم فقط، أي بلا قصرٍ، وذلك إذا كان المسند فعلًا مسندًا إلى ضمير المسند إليه المعرَّف، سواءٌ أكان[312] مظهرًا، نحو: زيدٌ عرف، أو مضمرًا نحو: هو عرف، وأنا عرفت، وأنت عرفت، بلا اعتبار التقديم والتأخير، وسبب التقوّي جذب المبتدأ لخبرٍ إلى نفسه بنفسه مرَّةً، وبضميره أخرى، وبذلك يكتسي الحكم قوَّةً، أو أنَّ في تقديمه إفادةً لتقوية الحكم مع القصر، أي قصر المسند على[313] المسند إليه، وذلك إذا كان المسند فعلًا مسندًا إلى ضمير المسند إليه المنكَّر، نحو: رجلٌ جاءني،

---

308 أ، ض، يشرب.

309 ض، للخبرية.

310 أ، همتي.

311 لم أعلم قائله وذكر في كتب العربية من دون عزو لقائله؛ [البحر الوافر]؛ المستعصمي، *الدر الفريد*، 249/3.

312 أ، ض، كان.

313 أ، ض – المسند على.

أي لا رجلان أو لا امرأة، أو المضمر نحو: هو عرف، وأنا عرفت، وأنت عرفت، باعتبار التقديم والتأخير، وهو أن يقدَّر أنَّ أصل النظم أعرف[314] وعرفت أنا، وعرفت أنت، على أن يكون الضمير تأكيدًا، ثمَّ يقال: قدَّم هو وأنا وأنت، فصار مسندًا إليه، أو غير ذلك كإظهار التحقير في ابتداء الكلام، نحو: والد الحجَّام حضر، أو الترحُّم عليه، نحو: أسيرك المسكين بالباب، أو تحذير السامع منه، نحو: الأسد واقفٌ ههنا، والضابط أنَّ كلَّ معنى فعل[315] يصلح له اسم المسند إليه إذا أريد تعجيل إفادته قدَّم كذا أفاده الشريف العلّامة قُدِّس سرُّه.[316]

وأمَّا تأخيره أو[317] تأخير المسند إليه والمسند[318] فسيأتي[319] في بيان موجب تقديم المسند على [13/ب] المسند إليه.

هذا كلُّه أي الذي ذكر في فنِّ[320] المسند إليه من الحذف والذكر وغيرهما مقتضى الظَّاهر، أي ظاهر الحال، وقد يخرج المسند إليه لا عليه، أي لا على مقتضى الظاهر بعد أن كان مقتضى الحال، فيوضع اسم الإشارة موضع الضمير، وإنَّما كان ذلك الموضع موضع الضمير لكونه المشار إليه غير محصوص[321]

---

[314] أ، ض، عرف هو.

[315] أ، ض – فعل.

[316] الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص180.

[317] أ، ض، أي.

[318] أ، ض، عن المسند. أ، ض + فلما.

[319] ض، سيأتي.

[320] ض، نفس.

[321] ض، محسوس.

متقدِّم الذكر حقيقةً أو حكمًا لكمال العناية والاهتمام، لتمييزه[322] أي تمييز المسند إليه لاختصاصه، أي المسند إليه بحكمٍ بديعٍ أي خبر بديع عجيب الشأن، كما[323] قوله:

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوْقَا

هَذَا الَّذِيْ تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِّحْرِيْرَ زِنْدِيْقَا[324]

فإنَّ مقتضى الظاهر كون المشار إليه الحكم السابق، من كون العالم فقيرًا في الغاية، والجاهل غنيًّا في النهاية وهو غير محسوسٍ، لكنَّه لَمَّا اختصَّ بحكمٍ بديعٍ عجيب الشأن وهو جعل الأوهام حائرة، والعالم المتقن المتفطِّن زنديقًا مبطِّنًا لكفر[325] نافيًا للصانع الحكيم، أو قائلًا بإلهين خالق الخير وخالق الشرِّ، كملت عناية المتكلِّم بتمييزه فأبرزه في معرض المحسوس المشاهد، كأنَّه يُري السامعين أنَّ هذا الشيء المشخَّص المتميِّز هو الذي له الحكم البديع العجيب،[326] أو للتهكُّم بالسامع والسخرية منه، كما إذا كان فاقد البصر أو لم يكن ثمَّة مشارٌ إليه أصلًا، ولا شكَّ أنَّ التهكُّم يزداد بزيادة التمييز، فإذا قصد اعتنى بالتمييز فقصد إكماله[327] فأورد اسم الإشارة، وبما قرَّر[328] أنَّ قول:[329] أو للتهكُّم، عطفٌ على قوله: لاختصاصه، فهو من أسباب كمال العناية بالتمييز على ما أفاده الشريف قُدِّس سرُّه،[330] ولو عطفٌ لكمال العناية[331] كما

---

322 ض، بتميزه.

323 ض + في.

324 الأبيات لابن الرواندي؛ [البحر البسيط]؛ السيوطي، *شرح عقود الجمان*، 33/1.

325 أ، ض، للكفر.

326 أ، ض + الشأن.

327 أ، ض، أكمله.

328 أ، ض، قررنا. أ، ض + ظهر.

329 ض، قوله.

330 الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص184.

331 ض – على ما أفاده الشريف قُدِّس سرُّه، ولو عطف لكمال العناية.

أشار إليه العلَّامة التفتازاني في شرح التلخيص،[332] لكان أوجه لكن لا يساعده لفظ المفتاح، وكذا الكلام في بواقي المعطوفات.

أو للتنبيه على كمال بلادته، أي بلادة السامع بأنَّه لا تمييز[333] غير المحسوس، فإن قلت: قد تقدَّم أنَّ تعريف المسند إليه بالإشارة لتمييزه أكمل تمييز، فيتوسَّل به إلى التنبيه على غباوة السامع بأنَّه لا يدرك غير المحسوس، فما الفرق بين ما تقدَّم وبين ما ذكر[334] ههنا حتَّى يكون الأوَّل من مقتضى الظاهر والثاني من خلافه، قلت:

الأوَّل: محمولٌ إمَّا[335] إذا كان المشار إليه من الأعيان فإنَّها [14/أ] إذا ذكرت صارت بمنزلة المشار إليه حقيقةً، فاسم الإشارة هناك في موضعه.

والثاني: محمولٌ على المعاني، فإنَّها إذا ذكرت كان حقَّها أن يعبِّر عنها بالضمير، فإذا عبَّر عنها باسم الإشارة فقد وُضع موضع الضمير، وقد أشير إليه في المفتاح بإيراد الأمثلة للأوَّل من الأعيان، ثمَّ رأيت العلَّامة الشريف قُدِّس سرُّه قد سبقني إلى[336] هذا الجواب في المصباح،[337] لكنَّه بعد محلِّ نظرٍ فانظر، أو للتنبيه على كمال فطانته وبعد غور إدراكه بأنَّه غير المحسوس[338] عند غيره، وعليه يحمل ما في عبارة أكثر المصنِّفين في ديباجات كتبهم، هذه فائدة هذه عجالة إلى غير ذلك.

---

[332] التفتازاني، *المطول*، ص284؛ شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني: للعلامة، سعد الدين: مسعود بن عمر التفتازاني (ت: 792هـ)، شرحًا عظيمًا ممزوجًا، وقد اشتهر الشرح الأول: المطول. حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 473/1.

[333] ض، يتميز.

[334] ض، ذكره.

[335] ض، على ما.

[336] ض – إلى.

[337] ينظر: الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص183.

[338] أ، ض + عنده كالمحسوس.

أو لادِّعاء ظهوره، أي المسند إليه كالمحسوس أي كظهور المحسوس، ويجوز حمل ما في عبارة المصنِّفين على هذا أيضًا أو غير ذلك ممَّا يفيده اسم الإشارة في بيان حاله قربًا وبعدًا وتوسُّطًا، والتوسُّل[339] إلى التعظيم أو التحقير.

وقد يوضع المضمر موضع المظهر، كما في ضمير الشأن والقصَّة، نحو: هو زيد عارفٌ، وهي هند حسناء لتمكين ما بعده في ذهن السامع فضل تمكين ووجهه أنَّ السامع أتى[340] لم يفهم من الضمير معنى نعم[341] منتظرًا لآخر الكلام كيف يكون فيتمكَّن المسموع بعده فضل تمكُّن في ذهنه كعكسه، أي كما يوضع موضع المضمر لتمكين نفسه، أي نفس المظهر الموضوع موضع المضمر في ذهن فضل تمكين، ويجمعهما قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (1) اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص، 2.1/112]، وقد يترك الحكاية عن النفس عدولًا إلى المظهر لغرض من الأغراض، كإدخال الروع في ضمير السامع، هذا إذا لم يكن[342] خوفٌ وأريد إحداثه وتربية المهابة إذا كان له خوفٌ وأريد ازدياده وتقوية داعي المأمور، مثالها قول الخلفاء: أمير المؤمنين يأمرك بكذا، مكان أنا آمرك، إدخالًا للروع في ضمير السامع، وتربيةً للمهابة الكائنة فيه، وتقويةً لداعية إلى الامتثال، فإنَّ الآمر هو أمير المؤمنين، والمتَّصف بإمارتهم المعروف بوجوب إطاعته، وأنَّ بيده قهر من عصاه، والاستعطاف أي طلب العطف والرحمة، كما في قوله:

إِلَهِيْ عَبْدُكَ الْعَاصِيْ أَتَاكَا مُقِرًّا بِالذُّنُوْبِ وَقَدْ دَعَاكَا[343]

---

[339] ض + به.

[340] أ، ض، متى.

[341] أ، ض، بقي.

[342] أ، ض + له.

[343] لم أعلم قائله، ولكنه مذكور في كتب اللغة من دون نسبة؛ [البحر الوافر]؛ العباسي، *معهد التنصيص*، 170/1.

وفيه التمكُّن من إجراء الوصف عليه، كما في قوله تعالى خارج باب المسند إليه: ﴿قُلْ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ [14/ب] فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [سورة الأعراف، 158/7]، فإنَّه إنَّما قال: آمنوا بالله ورسوله، ولم يقل: بالله وبي، لكي يجري عليه الصفات التي أجريت عليه، وليعلم[344] الذي وجب الإيمان به والاتّباع له هو هذا الشخص الموصوف بأنَّه[345] النبيُّ، الأمر الذي يؤمن بالله وكلماته كائنًا من كان أنا أو غيري، إظهارًا للنَّصَفة وبُعدًا من التعصُّب لنفسه، فقرَّر أوَّلًا أنِّي رسول الله إليكم جميعًا، ثمَّ أخرج الكلام من الحكاية إلى الغيبة لغرضين:

الأوَّل: إجراء تلك الصفات عليه.

والثاني: الخروج من تهمة التعصُّب لنفسه.

واعلم أنَّه أي نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة لا يختصُّ المسند إليه، كما أنَّ الأحوال السَّابقة لا يختصُّه، ولا هذا القدر أي ولا يختصُّ نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة بما لم يسبق التعبير عنه بالحكاية أبعد التعبير أيضًا ينقل والأوفق كما[346] بعده اعتبار التقدير في الكلام، فالمعنى ولا النقل مطلقًا يختصُّ بهذا القدر، وهو نقل الحكاية إلى الغيبة؛ بل كلٌّ من الخطاب والغيبة والحكاية ينقل إلى الآخر سبق إلى[347]

---

344 أ + أن.

345 ض، بأنَّ.

346 ض، بما.

347 ض – إلى.

التعبير بالمنقول عنه، ولا[348] بعد أن يكون مقتضى الظاهر، فالأقسام اثني عشر حاصلةٌ من ضرب الثلاثة في الاثنين ثمَّ ضرب الستَّة في الاثنين، ويُسمَّى هذا النقل التفاتًا عند علماء المعاني.

مثال الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، وإلى الحكاية من[349] الخطاب إلى الغيبة، قوله:

ما إِنْ تَرَى السِّيدُ زَيْداً في نُفُوسِهِمُ كما تَرَاهُ بنُو كُوزٍ ومَرْهُوبُ

إِنْ تَسْأَلوا الحَقَّ نُعْطِ الحق سائله والدرع مُحْقَبَةٌ والسَّيفُ مَقْرُوبُ[350]

فالتفت في تسألوا من الغيبة إلى الخطاب، وفي نُعطِ من الغيبة إلى الحكاية، وفي سائله من الخطاب إلى الغيبة، ومثال الالتفات من الخطاب إلى الحكاية قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [سورة يس، 22/36]، مكان وما لكم لا تعبدون الذي فطركم، ومثال الالتفات من الحكاية إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [سورة يس، 22/36]، مكان وإليه أرجع، ومثال الالفتات من الحكاية إلى الغيبة قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ (1) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [سورة الكوثر، 2.1/108]، مكان[351] فصلِّ لنا، ووجه حسنه أي خلا[352] الالتفات على الإطلاق وتجديده[353] لنشاط السامع، أي حركة مروره، فإنَّ الكلام [15/أ] إذا انتقل من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ لا شكَّ في تجديده لنشاط السامع وامتلائه باستدرار إصغائه إليه، ولذلك وقع من القبول عنده في حيِّز كما في الأطعمة ذات

---

[348] ض، أو لا.

[349] ض، ومن.

[350] البيت لعبد الله بن عنمة الضبي؛ [البحر البسيط]؛ الضبي، *المفضليات*، 382/1.

[351] ض – مكان.

[352] أ، ض، حسن.

[353] ض، تجديده.

الألوان، وقد يختصُّ على أصبغة[354] المبني للمفعول، وأشار بقد إلى أنَّ الفائدة العامَّة كافيةٌ لحسن الالتفات في مواقعه،[355] لكن ربَّما يشتمل بعضها على فائدة ولطيفة غيرها فيزداد حسنه مواقعه أي مواضع وقوع الالتفات بلطائف غير الفائدة العامَّة، والتاء[356] الداخلة على المقصور كافي،[357] واختصَّ المندوب بوا كما في سورة الفاتحة، فإنَّ الالتفات فيها من الغيبة إلى الخطاب منبّهٌ على أنَّ العبد إذا أخذ في القراءة ينبغي أن يكون قراءته على وجهٍ يجد معها أنَّ[358] نفسه شبه محرّكٍ للإقبال على المحمود، وشبه[359] موجب بخطاب المعبود، وذلك الوجه أن يكون افتتاحه وانتقاله[360] عن قلبٍ حاضرٍ ونفسٍ يقظى، فمتى افتتح على هذا الوجه قائلًا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [سورة الفاتحة، 1/1]، يجد محرِّكًا للإقبال على محمودٍ معبودٍ عظيم الشأن، حقيقٌ بالثناء والشكر، مستحقٌّ للعبادة، ثمَّ إذا انتقل على نحو الافتتاح إلى قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[سورة الفاتحة، 1/1]، واصفًا له بكونه ربًّا مالكًا للخلق كلِّه قوي ذلك المحرّك، ثمَّ إذا قال: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [سورة الفاتحة، 2/1]، واصفًا ما[361] ينبئ عن كونه منعمًا على الخلق بأنواع النعم جلائلها ودقائقها زاد قوَّة ذلك المحرّك، ثمَّ إذا آل الأمر إلى الخاتمة، وهي: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة، 3/1]، المؤذنة بما تعزُّ[362] فصار[363] ذهنه إلى حدٍّ يوجب الخطاب بأن يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [سورة الفاتحة، 4/1]، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

---

354 ض، صيغة.

355 أ، ض + كلها.

356 أ، ض، والباء.

357 أ، كما في.

358 أ، ض، من.

359 ض + هي.

360 ض + هي.

361 أ، ض، بما.

362 أ، ض، تعرف.

363 ض، صار.

الفنُّ الثالث في: بيان أحوال المسند:

أمَّا تركه فلبعض ما مرَّ في حذف المسند إليه، وهو ما عدا المختصِّ بإيجاب حذفه، وذكر الحذف في المسند إليه والترك في المسند تفنُّن في العبارة، إذ الإمام السكَّاكي قد استعمل الترك في المسند إليه أيضًا، وقد يقال: فيه إشارةٌ إلى أنَّ المسند إليه هو الركن الأعظم، فكأنَّه ذكر ثمَّ أسقط بخلاف المسند فإنَّه قد يترك، ولم يؤتِ به، أو لأنَّ ذكره أي ذكر المسند يفضي إلى خلاف المراد، أي مراد المتكلِّم كما إذا قال في: أزيد عندك أم عمروٌ، أم عندك عمروٌ، أو أم عمروٌ عندك، فإنَّه [15/ب] يخرج أم عن كونها متَّصلةً إلى أنَّها منقطعةٌ؛ لأنَّ تعقيبها بالجملة مع القدرة على الاكتفاء بمفرد منها دليل الانقطاع، بخلاف ما إذا وليت أم والهمزة جملتان فعليَّتان مشتركتان في الفاعل، نحو: أقام زيدٌ أم قعد[364] أم انتبه، فإنَّك لا تقدر على الاكتفاء بمفردٍ منها هناك، لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بدَّ له من فاعلٍ، فأم في تلك الصورة متَّصلةٌ، وتفصيل مباحث أم بما لا مزيد عليه في شرح الشيخ الرضي[365] لكافية[366] ابن الحاجب[367] رحمه الله تعالى،[368] أو

---

[364] ض + وأنام زيد.

[365] الشيخ نجم الأئمة رضي الدين محمد بن حسن الأستراباذي (ت: 684هـ): شارح الكافية، قال السيوطي في "النحاة": و"شرح الكافية" الذي لم يؤلف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو، مثله جمعًا وتحقيقًا وحسن تعليل، وقد أكبّ الناس عليه وتداولوه، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة واختيارات جمّة، وله شرح على "الشافية" وشهر عنه الرفض. مصطفى بن عبد الله القسطنطيني حاجي خليفة، *سلم الوصول إلى طبقات الفحول*، مح: محمود عبد القادر الأرناؤوط، (استنبول: مكتبة إرسيكا، 2010م)، 126/3.

[366] الشافية: في التصريف: لأبي عمرو: عثمان بن عمر، المعروف: بابن الحاجب النحوي، المالكي (ت: 646هـ)، وهي: مقدمة مشهورة، في هذا الفن، كمقدمته المعروفة في النحو. وشرحها باسم الكافية: والشيخ، رضي الدين: محمد بن الحسن الأستراباذي، النحوي، وهو: شرحٌ جامعٌ. حاجي خلفية، *كشف الظنون*، 1021/2.

[367] ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي (ت: 646هـ): الشيخ، الإمام، العلامة، المقرئ، الأصولي، الفقيه، النحوي، جمال الأئمة والملة والدين، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي، الدويني الأصل، الإسنائي المولد، المالكي، صاحب التصانيف. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 246/23.

[368] رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، *شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب*، مح: يوسف حسن عمر، (ليبيا: جامعة قار يونس، 1975م)، 395/4.

غير ذلك كطلب تكثير الفائدة بالمذكور من حمله على حذف المسند تارةً، وعلى حذف المسند إليه معًا[369] أخرى، كقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [سورة يوسف، 18/12]،[370] أجمل أو فأمري[371] جميل، وهذه نكتةٌ مشتركة بين حذف المسند والمسند إليه يمكن إيرادها فيهما.

وأمَّا ذكره أي ذكر المسند البعض[372] ما مرَّ في ذكر المسند إليه، وهو ما عدا المختصِّ بإيجاب ذكره، أو لقصد التعجيب من المسند إليه، كقولك: زيدٌ يقاوم الأسد، في جواب[373] يقاوم الأسد، والقرينة إنَّما تدلُّ على نسبة المسند، وأمَّا قصد التعجيب فإنَّما هو من الذكر المستغنى عنه في الظاهر، فليتأمَّل، أو لتعظيمه أي تعظيم المسند إليه، نحو: الله إلهنا ومحمَّدٌ نبيُّنا، أو الإهانة[374] أي إهانة المسند إليه، نحو: زيدٌ ابن الزانية، أو لبسط الكلام بذكره في مقامه، أي مقام البسط كما[375] يكون إصغاء السَّامع مطلوبًا، أو لتعيُّن[376] اسميَّته، أي كون المسند إليه اسمًا فيستفاد منه الثبوت، أي ثبوت المسند يعني حصول مضمون المسند إليه من غير دالَّةً[377] على دوامٍ أو حدوثٍ، فإنَّ قولنا: زيدٌ قائمٌ، لا يدلُّ على أزيد من حصول القيام له على حاصر جوابه، وإليه الإشارة بقوله: صريحًا، فأصل الاسم صفة كان العالم أو غيره[378] صفة كغلام الدلالة على الثبوت، وأمَّا ما اشتهر من دلالة الجملة الاسميَّة على الدوام ودلالة الصفات على التجدُّد فبمعونة

---

369 ض – معًا.

370 أ، ض + أي فصبر جميل.

371 أ، ض + صبر.

372 أ، ض، فلبعض.

373 أ + ما. ض + من.

374 ض، لإهانته.

375 أ، ض، كأن.

376 أ، ض، ليتعين. أ، ض + بالذكر.

377 أ، ض، دلالة.

378 أ، ض، غير.

القرائن، وخصوص المقامات، أو لتعيين فعليَّته أي كون المسند إليه[379] فعلًا، فالتجدُّد أي فيستفاد منه التجدُّد، أي حدوث مضمون[380] صريحًا مع الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال، وإنَّما لم يقل صريحًا للاكتفاء بذكره في الاسم أو ليتعيَّن ظرفيَّته، أي كون المسند ظرفًا، فإن قيل: الظرف ليس مسندًا بل المسند هو المتعلِّق المحذوف، وقلنا:[381] هذا بالنظر إلى الظاهر المتعارف من كونه[382] [16/أ] المسند، في نحو: زيدٌ في الدار، هو الظرف، وأنَّ الضمير انتقل إليه فصار هو العامل فيه، وإن كان المسند بالحقيقة هو الفعل أو اسم الفاعل المحذوف فيحتملهما، أي الثبوت التجدُّد[383] وأراد به صريحًا، إلَّا أنَّه اكتفى بالسابق كما مرَّ فسقط ما يقال: إنَّ القرينة كافيةٌ في هذا الاحتمال بلا مدخلٍ للذكر فيه.

واعلم أنَّ مدار الاحتمال جواز التقديرين، وهما حاصلٌ أو حصل، وإن كان الأقوى هو الثاني، وسيشار إليه من كونه المسند جملةٌ ظرفيَّةٌ، وحاصل الكلام في هذا المقام أنَّ القرينة ربَّما تدلُّ على أنَّ المسند هو العلم مثلًا، ولا تدلُّ على عبارة خصوصيَّة عبارة يعبَّر بها، عنه نحو: عالمٌ أو علمٌ أو يعلم أو له العلم، فإذا أردت تعيين شيء منها الغرض صرَّحت بذكره، كذا أفاده العلَّامتان في شرحي المفتاح.[384]

وأمَّا إفراده أي جعل المسند غير جملةٍ فلفعليَّته إذ لم يكن فعليًّا، بل سببيًّا لم يجز الإفراد، وإن لم يقصد تقوِّي الحكم، نحو: زيدٌ قام أبوه، مع عدم قصد تقوِّي الحكم إذ لو قصد التقوِّي لم يجز الإفراد، وإن كان فعليًّا نحو: زيدٌ قام، وإنَّما زيدٌ لفظٌ قصد إذ حين لم يقصد التقوِّي لم يمكن إيراده جملة فسقط ما يقال: إنَّ

---

[379] ض – إليه.

[380] ض، مضمونه.

[381] أ، ض، قلنا.

[382] ض، كون.

[383] أ، والتجدد.

[384] الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص212؛ الشريف الجرجاني، *حاشية على المطول*، ص177.

المسند في قولك: أن[385] سعيت في حاجتك، ورجلٌ جاءني، وما أنا فعلت هذا عند قصد التخصيص جملة مع أنَّ التقوّي ليس بمقصود، بل هو مفاد فقط[386] لا نسلم إنَّه ليس بمقصود للبليغ، إذ لا عبرة للإفادة عندهم بدون القصد فليتأمَّل؛ بنفس التركيب إذ قصد تقوّي الحكم بالمؤكّدات الخارجة كالتكرير، وأداة التأكيد لا ينافي إفراد المسند، نحو: قام زيدٌ، قام زيدٌ، وإنَّ زيدًا لقائمٌ.

واعلم أنَّ المسند الفعليَّ ما يكون حالًا من أحوال نفس المسند إليه على قياس الوصف الفعليِّ الذي هو الوصف بحال نفس الموصوف، وهما من اصطلاحات الإمام السكّاكي سامحه الله في معاملته.

وأمَّا تنكيره أي إيراد المسند اسمًا منكرًا إذ التعريف في التنكير يوصف بهما الاسم فقط، وأمَّا وصف الجملة والفعل بالتنكير، فإنَّما هو بالنظر إلى الاسم المأخوذ من معناهما على ما أفاده الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه في حواشي المصباح،[387] فلوروده أي ورود المسند على حكاية المنكَّر، أي نقل المنكر الواقع في كلام آخر على استبقاء صورته[388] الأولى هو[389] التنكير، كما إذا أخبر بالذي عن رجلٍ في قولك: [16/ب] عندي رجلٌ، فقيل: الذي عندك رجلٌ، فإنَّ الخبر هناك يكون محكيًّا على تنكيره قطعًا، وإن لم يلزم حكاية إعرابه، أو لكون المسند إليه نكرةً، كقولك: رجلٌ من قبيلة كذا حاضرٌ، فإنَّ كون المسند إليه نكرة، والمسند معرفة، فليس[390] في كلام العرب، بل قد قيل: بامتناعه عقلًا، وإن ردَّه المحقِّقون، وأمَّا ما جاء من نحو[391] قول

---

385 أ، ض، أنا.

386 أ، ض + لأنا.

387 ينظر: الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص220.

388 ض، حدث.

389 أ، ض، وهي.

390 ض، ليس.

391 ض + قوله أي.

القطامي عمروًا[392] وعمر الثعلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابيّ[393] قد أسره فأطلقه وردَّ[394] ماله وأعطاه مائة من الإبل، أوَّلها:

قِفِي قَبْلَ التَّفرُّقِ يَا ضُبَاعا وَلَا يَكُ مَوْقِفُ مِنْكِ الوداعا[395]

قد[396] أنشده ابن جنّي[397] في أنَّ المسند إليه نكرة والمسند معرفة،[398] فإنَّ الشاعر رفع موقف على أنَّه اسم كان، ونصب الوادعا على أنَّه خبره، والأوَّل نكرة والثاني معرفة، فمحمول على القلب، وهو أن يجري[399] أحد[400] جزئي الكلام على الآخر، فههنا جعل كلَّ واحدٍ من المسند إليه والمسند في حكم الآخر، وإعرابه[401] فاصل الاستعمال الذي ليس[402] به الاعتبار ليس إلَّا كون المسند إليه معرفة والمسند نكرة، وهو

---

[392] عمير بن شُييم بن عمرو بن عباد، من بني جشم بن بكر، أبو سعيد، التغلبي الملقب بالقطامي (ت: 130هـ): شاعر غزل فحل. كان من نصارى تغلب في العراق، وأسلم. وجعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين، وقال: الأخطل أبعد منه ذكرًا وأمتن شعرًا. أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي، *المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم*، مح: ف. كرنكو، ط1، (بيروت: دار الجيل، 1991م)، 218/1؛ الزركلي، *الأعلام*، 88/5.

[393] زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابي (ت: 75هـ)، أبو الهذيل: أمير، من التابعين، من أهل الجزيرة، كان كبيرة قيس في زمانه. شهد صفين مع معاوية أميرًا على أهل قنسرين، وشهد وقعة مرج راهط مع الضحاك بن قيس الفهري. وقتل الضحاك، فهرب زفر إلى قرقيسيا ولم يزل متحصنًا فيها حتى مات. صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، *الوافي بالوفيات*، مح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، 2000م)، 134/14؛ الزركلي، الأعلام، 45/3.

[394] أ، ض + عليه.

[395] محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، *تهذيب اللغة*، مح: محمد عوض مرعب، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م)، 89/3.

[396] أ، ض، وقد.

[397] ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ) إمام العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، صاحب التصانيف. وله: سر الصناعة، اللمع، والتصريف، والتلقين في النحو، والتعاقب، والخصائص، والمقصور والممدود، وما يذكر ويؤنث، وإعراب الحماسة، والمحتسب في الشواذ. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 17/17.

[398] أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، ط4، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ت.)، 223/2.

[399] أ، ض + حكم.

[400] ض – أحد.

[401] أ، ض، وأعرب بإعرابه.

[402] ض – ليس.

أي القلب مطلقًا، باب من البلاغة؛ لأنَّ الحال قد يقتضي علامة[403] الكلام بالقلب، وإن لم يقتضه الظاهر، وذلك إذا لم يكن هناك لباس في المقصود فكان مقبولًا مطلقًا، وإن نظَّمه[404] اعتبارًا لطيفًا زاد حسنه كالالتفات، وبهذا يظهر أنَّ ردَّ بعضهم القلب مطلقًا، وبعضهم[405] إذا لم تنظِّمه[406] اعتبارًا لطيفًا مع قبولهم الالتفات مطلقًا ليس على ما ينبغي، أو لقصد عدم عهديَّته، أي عهديَّة المسند وانحصاره معطوفٌ على عهديَّته، أي وعدم انحصار المسند بالمسند إليه، والباء بمعنى في أو لتضمُّنه الانحصار معنى التخصيص، فإنَّه حينئذٍ ينكَّر، وإن كان المسند إليه معرفة، كقولك: زيدٌ كاتبٌ، وعمروٌ شاعرٌ، وأمَّا إذا أريد العهديَّة أو الانحصار فيجب تعريفه باللَّام أو الإضافة، إذ كلٌّ منهما يأتي للعهد والجنس، واعلم أنَّ قصد عدم العهد والحصر وإن[407] قصد حكاية المنكَّر لكونهما[408] متغايران مستقلَّان في اقتضاء التنكير كما لا يخفى، أو غير ذلك كالإنباء عن ارتفاع شأنه أو انحطاطه.

وأمَّا وصف[409] أي وصف المسند، كقولك: زيدٌ رجلٌ عالمٌ، أو إضافته كقولك: زيدٌ ضاربٌ غلام، فليكون الفائدة المستفادة من إسناده للمسند إليه أتمَّ، إذ كم بين الفائدتين في زيد رجل وزيد رجل عالم [17/أ] وفي زيد ضارب وزيد ضارب غلام.

وأمَّا تركه أي الكفُّ عن وصفه، أو إضافته فلمانعٍ، ولا يخفى أنَّ الموانع لا تحصى.

---

403 ض، ملاحة.

404 أ، ض، تضمن.

405 ض – القلب مطلقًا وبعضهم.

406 أ، ض، يتضمن.

407 أ، ض + جامع.

408 ض، لكنهما.

409 ض، وصفه.

وأمَّا تعريفه أي تعريف المسند فلإفادة السامع حكمًا إن كان جاهلًا به بمعلوم عند السامع بإحدى طرق[410] التعريف على معلوم كذلك، وإنَّما قال: هكذا؛ لأنَّه قد مرَّ أنَّ تنكير المسند إليه مع تعريف المسند ليس في كلام العرب، أو لإفادة السامع لازمه، أي لازم حكم بمعلومٍ على معلومٍ ممَّا تقدَّم[411] من المعرفتين هو الذي طلب السامع الحكم عليه في تصوُّرك، مثلًا إذا قلت: أخوك زيدٌ، قلته لمن يعتقد أخًا لنفسه لكن لا يعرفه على التبعين[412] فيصوُّره بطلب منك الحكم على أخيه بالتعيين، وإذا قلت: زيدٌ أخوك، قلته لمن لم[413] يعلم زيدًا، وهو كالطالب أن يعرف حكمًا له، وأنَّه معتقدٌ أنَّ له أخًا لكن لا يعلمه على التعيين على ما حقَّقه الإمام السكَّاكي سامحه الله في معاملته.[414]

وأمَّا كونه أي كون المسند جملةً فلتقوِّي[415] الحكم، أي تأكيده بنفس التركيب من غير تكرير أو حرف تأكيد، وسبب التقوِّي قد عرفته، ولا خفاء في أنَّه إنَّما يُتأتَّى[416] غير الاسميَّة، نحو: زيدٌ قام، أو لكونه أي سبب[417] المسند سببًا، أي مسند فيه نسبه تامَّة، وعائد فضلة فالمسند في هذا المسند يكون حالًا من أحوال متعلَّق المسند إليه على قياس الوصف السببيِّ الذي هو وصف الشيء بحال متعلَّقه، نحو: زيدٌ قام أبوه، وفعليَّتها واسميَّتها لما مرَّ من استفادة الثبوت أو التجدُّد مع الاقتران بأحد الأزمنة صريحًا، ولا تتوهَّمنَّ جواز الاسميَّة في التقوُّي والسببيَّة، بل في الثَّاني فقط، وشرطيَّتها لما[418] يأتي من الاعتبارات المختلفة الحاصلة

---

410 ض، طرف.

411 ض، فما نقدم.

412 أ، ض، التعيين.

413 أ، ض، قلت لمن.

414 السكاكي، *مفتاح العلوم*، 213/1.

415 أ، لتقوية.

416 أ، يتأدى في. ض + في.

417 أ، ض — السبب.

418 أ، لا.

من أدوات الشرط وظرفيَّتها الاختصار الجملة الفعليَّة، وذلك إذا تحقَّق مقام الفعليَّة بمناسبة التجدُّد ولزوم الحذف ولا[419] ينافيه كقولك: زيدٌ في الدار، بلد[420] استقرَّ، أو حصل في الدار على أقوى الاحتمالين من تقدير الفعل واسم[421] الفاعل، وإنَّما كان الأوَّل أقوى لتمام الصلة بالظرف، نحو: الذي في الدار أخوك، كما يقرُّره أئمَّة علم النحو، ففي غيرها الحمل عليه أولى؛ لأنَّه حمل المتردِّد فيه على المتيقِّن به مع أنَّ الأصل في التعلُّق هو الفعل، فمن رجَّح الأوَّل بأصالة الإفراد في الخبر فقد عارض الثاني، فبقي الأوَّل سالِمًا، وإنَّما لم يجعل أداة[422] الاحتمال [17/ب] التجدُّد والثبوت حالةً مقضيَّة لظرفيَّتها؛ لأنَّ الكلام في الجملة الواقعة مسندًا، والظَّرف لا يكون جملةً إلَّا بتقدير الفعل.

وأمَّا تأخيره أي تأخير المسند فلما مرَّ من مقتضيات تقديم المسند إليه، وقد يُتوهَّم أنَّه لا بدَّ أن يعقل المسند إليه أوَّلًا حتَّى يكون الحكم على متحقَّقٍ، فيجب بذلك تقديم المسند إليه[423] وتأخير المسند، ونسب ذلك إلى بعض الكوفيِّين، وها هو الإمام السكَّاكي سامحه الله في معاملته قد ردَّ هذا،[424] بأنَّه لو تمَّ فإمَّا[425] يدلُّ على أصالة التقديم والتأخير بدون[426] وجوبهما، أو لا ترى إلى تأخير وجوب المسند إليه في الفعليَّة وجوازه في الاسميَّة.

---

[419] أ، ض، لا.

[420] ض، بدل.

[421] أ، ض، أو اسم.

[422] أ، ض، إرادة.

[423] ض – إليه أوَّلًا حتَّى يكون الحكم على متحقَّق فيجب بذلك تقديم المسند إليه.

[424] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 208/1.

[425] ض، فإنما.

[426] أ، دون.

وأمَّا تقديمه أي تقديم المسند[427] ولما سبق معناه[428] حالة[429] وجه تأخير المسند إليه على وجوه تقديم المسند فصَّلها ههنا، فقال: فلتضمُّنه الاستفهام، كقولك: كيف زيد، وأين عمرو، ومتى الجواب، أو للقصر أي لقصر المسند إليه على المسند كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [سورة الكافرون، 6/109]، يعني دينكم مقصورٌ على الاتِّصاف بلكم[430] لا يتجاوزه إلى الاتِّصاف بلى[431] ودين مقصورٌ على الاتِّصاف بلى لا يتجاوزه إلى الاتِّصاف بلكم،[432] وهو منسوخٌ، والجار للاختصاص لا بمعنى القصر، على أنَّه يجوز اجتماع الأسباب، كما في قوله: أساميا لم تزده معرفة، وإنَّما لدة[433] ذكرناها من إنَّما، والتقديم أو للتنبيه من أوَّل الأمر على أنَّه، أي المسند خبر لا نعتٌ، كقول حسَّان يمدح النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم:

لَهُ هم لَا مُنْتَهى لكبارهَا وهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجلُّ مْن الدَّهرِ

لهُ رَاحة لَو أَن معشار جودها على الْبر كَانَ البرُّ[434] أندى من الْبَحْر[435]

فإنَّ النعت لا يتقدَّم، وهذا التنبيه إنَّما يصار إليه إذا كان المبتدأ نكرة خاصَّة[436] محضة غير مصدر، والخبر ظرفًا لاستدعائها وصفًا مع صلاحيَّة الظرف، وأمَّا إذا كانت موصوفةً أو مصدرًا فلا يجب تقديم الظرف

---

427 أ + إليه.

428 أ، ض، منه.

429 ض، إحالة.

430 ض، بلى.

431 ض، بلكم.

432 ض – ودين مقصور على الاتِّصاف بلى لا يتجاوزه إلى الاتِّصاف بلكم.

433 ض، لذة.

434 ض – كان البرُّ.

435 [البحر الطويل]؛ المستعصمي، *الدر الفريد*، 34/9؛ العباسي، *معاهد التنصيص*، 209/1.

436 أ، ض – خاصة.

عليها كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [سورة الأنعام، 2/6]، وقولك: سلام عليكٌ ويلٌ[437] له، أو للتفاؤل حيث المسند صالحٌ، نحو:

سَعِدَتْ بغُرَّةِ وَجْهِكَ الأَيَّامُ وتَزَيَّنَتْ بِلقَائِكَ الأَعْوَامُ[438]

أو للتشويق للسامع إلى ذكر المسند إليه، وذلك إذا كان فيه طول خصوصًا مع اشتماله على أمرٍ عجيبٍ، كقوله:

ثَلاثَةٌ تشرق الدُّنْيا ببَهْجَتِها شَمْسُ الضُّحَى، وأَبو إِسْحقَ، والقَمَرُ[439]

أو غير ذلك ككونه قلب السامع معقودًا به، كقولك: قد هلك خصمك، لمن يتوقَّع [18/أ] ذلك، فهلاك الخصم هو المهمُّ عنده ككونه[440] أهمُّ عند القائل، كما إذا قلت: عليه من الرحمن ما يستحقُّ؛ لأنَّ الوقوع عليه أهمُّ عند القائل من أن يكون ذلك ثوابًا أو عقابًا، وككونه فعلًا فيتقدَّم على المسند إليه قطعًا، نحو: عرف زيد، فإن قلت: إنَّ عرف، في قولنا: زيدٌ عرف، فعل مع أنَّه لم يقدَّم على المسند إليه وهو زيد قلت: هو مقدَّمٌ على المسند إليه وهو الضمير، وأمَّا زيد فالذي أسند إليه هو الجملة لا الفعل وحده فليتأمَّل.

باب مباحث الفعل

---

[437] ض، وويل.

[438] لم أجد قائله ويذكر في كتب البلاغة من دون عزو؛ [البحر الكامل].

[439] البيت لمحَمَّد بن وهيب الْحِمْيَرِي، [من الْبَسِيط]؛ علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم أبو الفرج الأصبهاني، *الأغاني*، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1415هـ)، 52/19.

[440] ض، ولكونه.

والاعتبارات المتعلقَّة به وبمتعلَّقاته من الترك والذكر والترك والإضمار والإظهار والتقديم والتقييد بالقيود الشرطيَّة.

أمَّا تركه أي ترك الفعل فلما مرَّ من إغناء قرائن الأحوال عن ذكره مع قصد الاختصار، أو اتِّباع الاستعمال الوارد على تركه وهو الحذف السماعيُّ، كما إذا أردت ضرب المثل بقولهم: الأخطية[441] فلا آلية، أو القياسيُّ كما إذا أردته بقولهم: لو رآه سواي[442] لطمتني، أو على ترك نظائره، وهو الحذف القياسيُّ فقط، كما إذا قلت: إنَّ زيدًا جاء ولو عمرو ذهب، ومن خصَّ الأوَّل بالسماعيِّ فقط[443] غلط كما عرفت.

واعلم أنَّ من القرائن حروف الجرِّ، نحو: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم،[444] وكون المحذوف مفسَّرًا نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [سورة الانشقاق، 1/84]، و ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [سورة البقرة، 40/2]، وكون الكلام جوابًا لسؤال محقَّق كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [سورة لقمان، 25/31]، أو مقدَّر كقراءة من قرأ: يسبَّح له بالغدوِّ والآصال رجالٌ، ببناء الفعل للمفعول.

وأمَّا ذكره أي ذكر الفعل فلما مرَّ أيضًا من مقتضيات الذكر في باب المسند والمسند إليه فتبصَّر.

وأمَّا ترك مفعوله أي مفعول الفعل، وفي الاقتصار على ترك الفعل والمفعول دلالةً على أنَّ فاعل الفعل لا يُحذف وحده وهو الحقُّ، خلافًا للكسائي[445] في باب التنازع وتركيب ما ضرب وأكرم إلَّا أنا لم يوجد في

---

[441] ض، الأحظية.

[442] أ، ض، ذات سوار.

[443] ض، فقد.

[444] أ، ض – الرحمن الرحيم.

[445] الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله (ت: 189هـ): الإمام، شيخ القراءة والعربية، أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم، الكوفي، الملقب: بالكسائي؛ لكساء أحرم فيه، تلا على: ابن أبي ليلى عرضا، وعلى حمزة، وحدث عن: جعفر الصادق، والأعمش، وسليمان بن أرقم، وجماعة. واختار قراءة وصارت إحدى السبع، وجالس في النحو الخليل، وسافر للعربية. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 131/9.

كلام[446] العرباء، وإن حمله الجمهور على حذف الفاعل، كذا قرَّره العلَّامتان في شرح المفتاح،[447] فللتعميم أي تعميم المفعول والامتناع عن ان يقصره السامع على ما يذكر معه[448] الاختصار، فحين قصدًا لو ذكر خاصًّا لفاتًا ولو عامًّا فالثاني كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [سورة يونس، 25/10]، أي كلُّ واحدٍ، واعترض بأنَّ القرينة إن لم تدلَّ على عموم المقرَّن[449] فلا تعميم، وإن دلَّت فالتعميم من عموم المقدَّر، فالحذف لمجرَّد الاختصار، وأجيب ناء[450] القرينة قد ترك[451] على أنَّ هناك محذوفًا دون عمومه وخصوصه، فيتوصَّل بخلافه[452] في المقام البرهانيّ[453] [18/ب] إلى تقديره عامًّا دفعًا للترجيح بلا مرجِّح، فللحذف مدخلٌ في تقدير[454] عامًّا، أقول:

وفيه أنَّ المقام الخطابيَّ من جملة القرائن، وليت شعري ماذا يقول هذا المجيب في المفعول المقدَّر[455] في المقام البرهانيّ فليتأمَّل، أو لقصد[456] إلى نفس الفعل بأن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل مطلقًا، أو نفيه عنه كذلك، أي من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلُّقه بمن وقع عليه، فيكون المتعدِّي حينئذٍ بمنزلة اللَّازم، فلا يذكر له مفعول لإخلال الغرض، ولا[457] يقدَّر أيضًا؛ لأنَّ المقدَّر كالملفوظ، فإمَّا

وتلا أيضا على: عيسى بن عمر المقرئ.

[446] ض + العرب.

[447] الرضي، *الكافية*، 202/1؛ الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص269.

[448] أ، ض + مع.

[449] أ، ض، المقدر.

[450] أ، ض، بأن.

[451] أ، ض، تدل.

[452] أ، ض، بحذفه.

[453] أ، ض، الخطابي.

[454] أ، ض، تقديره.

[455] أ، ض + عامًا.

[456] أ، ض، للقصد.

[457] أ — لا.

أن يجعل الفعل مطلقًا كنايةً عنه متعلِّقًا بمفعول مخصوصٍ دلَّت عليه قرينةٌ أوَّلًا، وإلى الثاني أشار الإمام السكَّاكي سامحه الله في معاملته بتمثيله بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، 17/2]، أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة،[458] مع أنَّ ما أنتم عليه في أمر ديانتكم من جعل الأصنام لله أندادًا، غاية الجهل ونهاية سخافة العقل، وإلى الأوَّل أشار الخطيب الدمشقيُّ[459] صاحب التلخيص والإيضاح بتمثيله بعدَّة أمثلة منها قول عمرو بن معدي كرب:[460]

فَلَو أَنَّ قَوْمي أَنْطَقَتْني رِماحُهُمْ نطقتُ ولكنَّ الرماحَ أَجَرَّتِ[461]

فإنَّ غرضه أن يثبت أنَّه كان من الرماح أجرا دون حبس[462] للألسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم حتَّى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنَّها أجرته،[463] أو لمجرَّد الاختصار إشارة إلى أنَّ في الصور الباقية أيضًا اختصارًا، وإن كان معنى نكتة أخرى وهي العمدة، كقوله تعالى حكاية: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [سورة الأعراف، 143/7]، أي أرني ذاتك، أو لرعاية الفاصلة كقوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى (1) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى (2) مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [سورة الضحى، 3.2.1]، أي ما قلاك، أو لاستهجان ذكره كقول عائشة

---

458 السكاكي، *مفتاح العلوم*، 229/1.

459 قاضي القضاة جلال الدين القزويني محمد بن عبد الرحمن بن عمر (ت: 739هـ): قاضي القضاة العلامة ذو الفنون جلال الدين أو عبد الله القزويني الشافعي وكان يحب الأدب ويحاضر به وله فيه ذوق كثير ويستحضر نكته وألف في المعاني والبيان مصنفًا قرأه عليه جماعة بمصر، وهو تصنيف حسن سماه تلخيص المفتاح وشرحه وسماه الإيضاح، وكان يكتب خطًا حسنًا، وبالجملة فكان من كملة الزمان وأفراد العصر. الصفدي، *الوافي بالوفيات*، 199/3.

460 عمرو بن معد يكرب الزبيدي (ت: 21هـ): يكنى أَبَا ثور، قدم على رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وفد زبيد فأسلم، وذلك فِي سنة تسع. وقال الْوَاقِدِيّ: فِي سنة عشر. وقد رَوَى عَنِ ابْن إِسْحَاق بعض أهل المغازي مثل ذَلِكَ. قال أَبُو عُمَر: أقام بالمدينة برهة، ثُمَّ شهد عامة الفتوح بالعراق، وشهد مع أَبِي عُبَيْد بْن مَسْعُود، ثُمَّ شهد مع سَعْد، وقتل يَوْم القادسية. يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي، *الاستيعاب في معرفة الأصحاب*، مح: علي محمد البجاوي، ط1، (بيروت: دار الجيل، 1992م)، 1201/3.

461 أ، أجزن. | [البحر الطويل].

462 أ، ض، أجرار وحبس.

463 الخطيب القزويني، *الإيضاح*، 151/2.

رضي الله تعالى عنها وعن أبيها: "ما رأيت منه ولا رأى منِّي"،[464] تعني العورة، أو غير ذلك ممَّا مرَّ في[465] حذف المسند والمسند إليه.

وأمَّا ذكره أي ذكر المفعول فلعدم ما ذكر من مقتضيات الترك، فيذكر على ما هو الأصل حين عدم داعي الحذف، أو لزيادة التقرير، أي تقرير المفعول، كقولك: بيَّنت الأمر لك وفوَّضت الأمر إليك، ولا يخفى[466] حسن موقع الزيادة، أو للبسط أي لبسط الكلام، كما إذا قال لك الحبيب: هل تريد وصالي، فتقول: أريد وصالك وأحبُّ جمالك وأناجي خيالك، أو لرعاية الفاصلة كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [سورة الشمس، 1/91] [19/أ] ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾ [سورة الشمس، 2/91]، أو غير ذلك ممَّا ذكر في المسند والمسند إليه.

وأمَّا إضمار فاعله أي فاعل الفعل، فلما مرَّ في باب[467] المسند إليه.

وأمَّا إظهاره أي إظهار فاعل الفعل فلمانعٍ من الإضمار من عدم كونه مقامه، أو لزيادة التعيين، أي تعيين الفاعل وتمييزه مع كون المقام مقام الضمير، كقولك: جاء[468] رجلٌ، فقال ذلك[469] الرجل: كذا، أو للالتفات كقول الخلفاء: يرسم[470] أمير المؤمنين بكذا، وهذا مبنيٌّ على ما ذهب إليه الإمام السكَّاكي

---

464 عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، *الجامع الصغير من حديث البشير النذير*، (د. م. د. ن. د. ت.)، 142/1 (1718).

465 أ، من.

466 أ – يخفى.

467 أ، ض + إضمار.

468 أ، ض، جاءني.

469 ض، كذلك.

470 ض، برسم.

سامحه الله تعالى في معاملته، من أنَّ الالتفات لا[471] يستدعي سابقة[472] التعبير بطريق آخر، بل يكفي كون مقتضى الظَّاهر ذلك.

وأمَّا تقديم فاعله المعنويّ، وهو ما لو أُخِّر عن الفعل يكون تأكيدًا أو بدلًا لفاعله، كما في قولك: أنا عرفت، ورجلٌ عرف، دون زيد عرف، أو مفعوله أي تقديم مفعول الفعل المتعدِّي، نحو: زيدًا عرفت، أو غيرهما من متعلَّقاته كالظرف والحال عليه، أي على ذلك الفعل فللقصر غالبًا إفرادًا أو قلبًا ولي ذلك الفاعل[473] أو المفعول، وأخواته حرف النفي نحو: ما أنا عرفت، وما رجل عرف، وما زيدًا عرفت، أو لم يلِ، نحو: ما عرفت هذا، في تقديم المفعول ونظائره ظاهرٌ، وأمَّا في تقديم الفاعل المعنويّ فقد عرفت في تقديم المسند إليه أنَّه إذا اعتبر التقديم والتأخير يفيد التقديم القصر، وإذا لم يعتبر، بل أجري الكلام على ظاهره لا يفيد التقديم إلَّا التقوِّي فتذكَّر مع الاهتمام والاعتناء بشأن المقدَّم في أن يتعلَّق به الحكم مدحًا كان أو ذمًّا أو كراهة أو استلذاذًا أو غير ذلك، فعلى المؤمن[474] في بسم الله، إذا أراد تقديم[475] الفعل معه أن يؤخِّر الفعل على نحو: بسم الله أقرأ أو أكتب،[476] وإنَّما لم يقدِّم باسم ربِّك على أقرأ في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [سورة العلق، 1/96]، كيلا يوهم التخصيص الذي هو بمراحل في[477] طباق الكلام[478]

---

[471] ض – لا.

[472] ض – سابقة.

[473] أ، ض + المعنوي.

[474] ض – المؤمن.

[475] أ، ض، تقدير.

[476] أ، ض، وأكتب.

[477] أ، ض، عن.

[478] ض – الكلام.

المقام، ولا يقدح ذلك في كون اسمه تعالى أهمُّ في نفسه، كما أنَّ تأخيره عن الفعل في نحو قال: الله وشكرت الله لا ينافيه، كذا أفاده الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه.[479]

وأمَّا تقديم بعض متعلَّقاته، أي متعلَّقات الفعل على بعضٍ آخر، منها فللاهتمام والاعتناء بشأن ما يقدَّم أزيد ممَّا يؤخِّر، ووجوه الاهتمام ثلاثةٌ أشار إلى أوَّلها بقوله: إمَّا لأصالته، أي أصالة المقدَّم، يعني أنَّ الأصل في الكلام تقديمه، ولا يقتضي العدول عنه، فاعلم أنَّ الأصل تقديم الفاعل [19/ب] ثمَّ المفعول به بلا واسطة حرف الجرِّ، ثمَّ الذي بالواسطة، ثمَّ المفعول فيه الزمان، ثمَّ المكان، ثمَّ المفعول المطلق، ثمَّ المفعول له، ثمَّ الحال، على ما اختاره الإمام السكَّاكي، نحو: ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربًا شديدًا تأديبًا له[480] ممتلئًا من الغضب،[481] وقيل: بتقديم المفعول المطلق على سائر المفاعيل، وإبقاء البواقي على ما ذكرنا، وإنَّ الأصل تقديم العامل والمبتدأ المعرَّف وذي الحال المعرَّف والمفعول الأوَّل وذي[482] الحال والتابع عقيب ذي الحال والمتبوع بلا فصلٍ، وعند اجتماع التوابع الأصل تقديم النعت ثمَّ التأكيد ثمَّ البدل أو البيان، كذا ذكره العلَّامة الثاني المحقِّق التفتازاني،[483] وأشار إلى ثانيها بقوله: وأمَّا لذاته، أي لكونه في نفسه لا باعتبار خارج نُصب عينيك لا يغيب عنها، كأنَّك تنظر إليه دائمًا كما إذا ابتليت بهجر حبيبك وقيل لك: ما تتمنَّى، فتقول: وجه الحبيب أتمنَّى، وعليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [سورة الأنعام،100/6]، فإنَّ تقديم الله على شركاء للعناية بشأنه لكونه في نفسه[484] نصب عين الموحِّد، وأشار

---

479 الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص297.

480 ض + حملت.

481 السكاكي، *مفتاح العلوم*، 236/1.

482 أ، ض، وذكر.

483 التفتازاني، *المطول*، ص378.

484 أ، نعته.

إلى ثالثها بقوله: وأمَّا العارض يورثه، أي الاهتمام يعني أنَّه ليس في نفسه[485] العين، ولكن باعتبار خارج كتقديم المجرور في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ [سورة يس، 20/36]، لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أصحاب أنطاكية رسل عيسى عليه السَّلام، فكان المقام مقام انتظار السَّامع لإلمام حديث يذكر[486] القرية، هل فيها نبت خيرٍ أم كلُّها كذلك، فهذا العارض يورث الاهتمام شأن[487] المجرور، ويجعله نصب العين بخلاف ما في سورة القصص، حيث أجرى الكلام على أصله لعدم ذلك العارض، واعلم أنَّه لا حصر للعارض المورث للاهتمام بشأن ما يقوم[488] فعليك بالإمعان.

وأمَّا تقييده أي تقييد الفعل بالشرط، مثل: إن تكرمني أكرمك، أو أكرمك إن تكرمني، فلاعتبارات تعرف بتفصيل ما بين كلماته، أي كلمات الشرط من الأسماء والحروف، ومن ههنا تنبَّه بعضهم أنَّ التحقيق في الجملة الشرطيَّة عند أهل العربيَّة[489] هو الجزاء وحده الشرط[490] قيدٍ له بمنزلة الحال والظرف، وقد أصرَّ عليه الإمام السكَّاكي، وعند أهل النظر أنَّ مجموع الشرط [20/أ] والجزاء كلامٌ واحدٌ دالٌّ على ربط شيءٍ بشيءٍ، وكلٌّ منهما خبره[491] من الكلام بمنزلة المبتدأ والخبر، هذا وإنَّنا[492] إذا راجعت[493] قول النحاة في كلام المجازات أنَّها تدلُّ على سببيَّة الأوَّل ومسبِّبه[494] الثاني، علمت بلا شكٍّ أنَّ قول أهل العربيَّة

---

485 ض + نصب.

486 أ، ض، بذكر.

487 أ، ض، بشأن.

488 ض، يقدم.

489 ض + أن الكلام.

490 أ، ض، والشرط.

491 ض، جزء.

492 ض، وأنت.

493 أ، رجعت. أ، ض + إلى.

494 أ، ض، ومسببية.

غير[495] ما ذهب إليه أهل النظر، وأنَّهم براءٌ عمَّا نُسب إليهم، على أنَّ العاقل لا يتريَّب[496] في[497] احتمال الصدق والكذب في الجملة الشرطيَّة إنَّما هو في مجموع الشرط والجزاء الدالِّ على الربط لا في الجزاء المقيَّد، هذا وإنَّ الإمام السكَّاكي قد انطقه الله تعالى بالحقِّ في علم الاستدلال، حيث قال: إنَّ الإثبات في الشرط هو كون الاتِّصال قائمًا، والنفي فيه هو سلب الاتِّصال،[498] مع جعله علم الاستدلال جزء من علم المعاني الذي هو[499] رأس[500] العلوم العربيَّة، فقد أطلعناك على الحقِّ الذي لا محيد عنه.

أمَّا إنْ وإذا شروعٌ في تفصيل ما بين إن وإذا، ولو لكثرة المباحث المتعلِّقة بها مع عدم استقصائها في علم النحو بخلاف البواقي، فلذا أحالها إليه، وجمع بين إن وإذا لما يخفى، فالاستقبال أي فهما للشرط في الاستقبال، يعني لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملةٍ أخرى في الاستقبال، وهذا ما فيه يشتركان، وأمَّا ما به تمتازان فإليه الإشارة بقوله: مع الجزم بوقوع الشرط في الثانية،[501] أي إذا وعدمه أي عدم الجزم بوقوع الشرط في الأولى، أي في إن، وإنَّما لم يتعرَّض هنا لعدم الجزم بلا وقوع الشرط لاشتراكهما فيه فتأمَّل،[502] فلم يجز[503] تفريع على كونهما للشرط في الاستقبال يعني أنَّهما لكونهما لتعليق حصول أمرٍ بحصول ما ليس بحاصلٍ لم يجز[504] في جملتهما، أي جملتين إن وإذا الاسميَّة، أي كونها جملة اسميَّة؛ لأنَّها

---

[495] أ، ض، عين.

[496] أ، ض، يستريب.

[497] ض + أن.

[498] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 491/1.

[499] أ — هو.

[500] أ، رئيس.

[501] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 240/1.

[502] أ، تأمل.

[503] ض، يجزم.

[504] ض، يجزم.

دالَّة على الثبوت في الحال ولا ثبوت في الشرط؛ لأنَّه مفروضٌ الحصول في الاستقبال ولا في الجزاء لتوقُّف حصوله على حصول الشرط، وبهذا يظهر عدم جواز كون إحداهما فقط اسميَّة أيضًا، ولم يجز أيضًا في أفعالهما، أي أفعال جملتهما المضيِّ أي كونها ماضية لما ذكرنا في الاسميّة بعينه.

واعلم أنَّه ليس المراد بعدم الجواز الامتناع بالكليَّة، بل المراد أنَّ الأصل مطابقة اللَّفظ للمعنى بحسب الظَّاهر، وإليه الإشارة بقوله: ويقد[505] يعدل عن هذا الأصل فيجعل كلتاهما أو إحداهما ماضويَّةً أو الجزءان[506] وحده اسميَّةً لفظًا، إذ المعنى في الكلِّ على الاستقبال [20/ب] لنكتةٍ، أي لطيفة مبنيّةٍ على التأمُّل من نكت في الأرض بالقضيب ونحوه، إذا ضربها وأثَّر فيها على ما هو فعل المتأمِّل، وذلك لأنَّه إخراج الكلام[507] لا على مقتضى الظَّاهر، فلا يصار إليه في بليغ الكلام إلَّا لنكتةٍ، وأمَّا غير البليغ فلا يطلب فيبه[508] نكتة العدول.

واعلم أنَّ قد تستعمل في الماضي مطَّردًا مع كان وبعد واو الحال لمجرَّد الوصل والربط وقليلًا في غير ذلك، وإذا قد تستعمل للماضي والاستمرار، كذا أفاده العلَّامة التفتازاني في شرح التلخيص كتصوير غير الحاصل في صورة[509] الحاصل نظرًا إلى الماضي،[510] كذا أفاد النكساري[511] في شرح الإيضاح،[512] وفيه قصور لقوَّة

---

505 أ، ض، وقد.

506 أ، ض، الجزاء.

507 ض، للكلام.

508 ض، فيه.

509 أ، ض، بصورة.

510 التفتازاني، *المطول*، ص328.

511 محمد النكساري (ت: 901هـ): محمد بن إبراهيم بن حسن العالم، العامل، الفاضل، الكامل، المولى محي الدين النكساري الرومي الحنفي. كان عالماً بالعربية، والعلوم الشرعية العقلية، ماهرًا في علوم الرياضة، صنف تفسير سورة الدخان، وكتب حواشي على تفسير القاضي البيضاوي، وحاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة. الغزي، *الكواكب السائرة*، 22/1.

512 شرح الإيضاح، في المعاني والبيان للخطيب القزويني: للمولى، محيي الدين: محمد بن إبراهيم النكساري (ت: 901هـ). حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 211/1.

أسبابه، أي أسبابٌ غير الحاصل المتظاهرة في حصوله، كقولك: إن اشترينا كذا، بلفظ الماضي حال اجتماع الأسباب في ذلك، أو لأنَّه سيقع عطفٌ على قوله: لقوَّة أسبابه، يعني أنَّه لتحقُّق وقوعه يصوَّر بصورة الحاصل، نحو: إن متُّ، أو للتعريض عطفٌ على قوله: لأنَّه سيقع، أو على قوله: لقوَّة أسبابه، وكذا بواقي المعطوفات، يعني يبرز غير الحاصل في صورة الحاصل بلفظ الماضي تعريضًا بمن حصل منه ذلك الفعل كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [سورة الزمر، 65/39]، فإنَّه تعريضٌ بمن حصل منه الشرك وأنَّه قد حبط عمله، ولا حظَّ للرسول صلَّى الله عليه وسلَّم على آله وصحبه في[513] هذا الخطاب إلَّا التهييج والإلهاب، ولا يخفى أنَّ المضارع لا يفيد التعريض؛ لأنَّه على الأصل، ولو سلم فإنَّما يفيد لمن يحصل منه الفعل في المستقبل، ولا طائل تحته فتدبَّر، أو للتفاؤل نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام، أو لإظهار الرغبة في وقوعه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [سورة النور، 33/24]، إظهارًا للرغبة في إرادتهنَّ التحصُّن، أو غير ذلك من أسباب تصوير غير الحاصل بصورة الحاصل، كالترغيب وإيصال المسرَّة في قولك: إن أكرمتك فلا تقصِّر في الشكر، والترهيب وإيصال المساءة في قولك: إن ضربتك فلا أرضى بقليل، والاستلذاذ في قولك: إن قدم الحبيب فعليَّ الضيافة الكبرى، وإظهار الوثوق به في قولك: إن أعطاني الأمير ألفًا أصرف في الخيرات، أو كإبراز[514] المقدَّر عطفٌ على قوله: كتصوير غير الحاصل، وهي نكتةٌ ثانيةٌ العدول وهو[515] الأصل المذكور في معرض الملفوظ به، كقولك: إن أكرمتني [21/أ] الآن فقد أكرمتك أمس، فهذا هو الملفوظ الذي أبرز في صورة[516]

---

513 أ، ض، من.

514 أ، ض، وكإبراز.

515 أ، للعدول عن. ض، عن.

516 أ، ض، صورته.

الكلام المقدَّر الذي هو إن تعتدَّ بإكرامك إيَّاي الآن فاعتدَّ بإكرامي إيَّاك أمس، لانصباب الكلام إلى معنى هذا[517] المقدَّر.

اعلم أنَّ الإنشاء قد يقع جزاءً لا شرطًا، ولَمَّا فرغ عن بيان العدول عن الأصل في الشرط والجزاء[518] شرع في بيان العدول عن الأصل في أداته، فقال: وقد يستعمل إن، وخصَّ البحث بأن إذ[519] لم يُعرف العدول عن الأصل فيها في الجزم في مقام جزم المتكلِّم بوقوع الشرط أو لا وقوعه في الاستقبال للتجاهل، أي سوق المعلوم مساق غيره لاستدعاء المقام إيَّاه، كما إذا سئل العبد: هل سيِّده في الدار فيقول وهو يعلم أنَّه فيها: إن كان في الدار أخبرك، وإن لم يكن في الدار أخبرك، فيتجاهل خوفًا عن سيِّده، أو عدم[520] جزم المخاطب بوقوع الشرط أو لا وقوعه، كما يقول لمن لا يصدِّقك فيما تخبره: إن صدَّقت أو إن[521] كذَّبت فقل لي: ماذا تعمل، أو لتنزيله أي تنزيل المتكلِّم المخاطب العالم بأحدهما منزلة الجاهل بهما، لعدم جريه على موجب علمه للتوبيخ علَّةً مرجِّحةً للتنزيل المذكور، وما قبله مصحَّحةً كما يقول الأب لابنه المؤذي: إن كنت أبًا لك فلا تؤذني، وإن لم أكن أبًا لك فلا عليك رعاية حقِّي، فالابن في الأوَّل عالمٌ بالوقوع، وفي الثَّاني باللاوقوع، فلعدم جريه على موجبٍ علميٍّ[522] نزل منزلة الشاكِّ توبيخًا وتقبيحًا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ [سورة الزخرف، 5/43]، فيمن قرأ إن بالكسر للتوبيخ على الإسراف، وتصوير أنَّه من العاقل، وأجب الانتفاء حقيقٌ أن لا يكون ثبوته

---

517 أ، هو.

518 ض، بالجزاء.

519 أ، إذا. أ + إذا.

520 أ، ض، لعدم.

521 أ، وإن.

522 ض، علة.

له إلَّا على مجرَّد الغرض أو تغليب غير المتَّصف بالشرط، وهو عطفٌ على التوبيخ على المتَّصف به، كما إذا كان القيام قطعيَّ الحصول بالنسبة إلى بعضٍ غير قطعي بالنسبة إلى آخرين، فتقول للجميع: إن قمتم كان كذا تغليبًا لم[523] لا يقطع[524] بقيامهم على من يقطع به، وجعل الإمام السكَّاكيُّ والخطيب الدمشقيُّ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ [سورة البقرة، 23/2]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ﴾ [سورة الحج، 5/22]، ممَّا يحتمل استعمال إن فيه للتغليب، بأنَّه كان فيهم من لا يرتاب بل يعاند عالِمًا بالحقبة[525] فغلب على من يرتاب، واعترض عليه النكساري بأنَّه إذا دخل الجزاء[526] في حكم غيره كالشرط[527] قطعيَّ اللاحصول نعم لو نزلوا منزلة المشكوك [21/ب] ارتيابهم لاختلاطهم لصحَّ، لكنَّه ليس من التغليب في شيءٍ، وأجيب: بأنَّ المراد تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه فتدبَّر.

والتغليب يجري في كلِّ فنٍّ بتحقُّق فيه متعدِّد لبعضه حكم ليس للآخر، فيرجَّح ذلك لجهةٍ من الجهات، ويعطي الآخر حكمه، وتلك الجهة كثرته كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [سورة الأعراف، 88/7]، أو خفَّته لفظًا[528] كالعمرين[529] أو ذكورة مدلوله كالغابرين والقانتين، أو شرفه كالعالمين أو حضوره كما في: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [سورة النمل، 55/27]، أو غير ذلك، وقد يجتمع اثنان كما

---

[523] أ، لمن. ض، له.

[524] أ، يقع.

[525] ض، بالحقية.

[526] أ، ض، المرتاب.

[527] أ، ض، كان الشرط.

[528] أ، خفة لفظه.

[529] أ، ض + وذكورته كالقمرين.

في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [سورة الشورى، 11/42]، حيث غلَّب المخاطب ذو[530] العلم في يذرؤكم.

وأمَّا لو فللمضي أي للشرط في الماضي، يعني لتعليق حصول مضمون جملةٍ[531] أخرى فرضًا في الماضي أعمٌّ من أن يكونا إثباتين أو نفيين أو مختلفين أربع صورٍ مع الجزم بلا وقوع الشرط، أي الجملة الثَّالثة،[532] فيلزم عدم وقوع الجزم[533] وهو الجملة الأولى، كما تقول: لو جئتني أكرمتك، فتعلَّق امتناع إكرامك بامتناع مجيء مخاطبك، وهذا معنى قولهم: إنَّ الانتفاء[534] الثَّاني لانتفاء الأوَّل، ويعكس في مقام الاستدلال، وعليه ورد قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء، 22/21]، وكلاهما في استعمالات العربيَّة، وقد يجيء لبيان استمرار الجزاء بجعل الشرط أبعد النقيضين عنه كقولك: لو أهانني لأكرمته، فيجب في جملتيها، أي جملتي لو وهما الشرط والجزاء الفعليَّة، أي كونها جملةً فعليَّةً، إذ الاسميَّة دالَّةٌ على ثبوت المنافي[535] للتعليق، ويجب في فعلها المضيّ، إذ الاستقبال ينافي المضيّ، وزعم الفرَّاء أنَّ لو يستعمل في الاستقبال كان كما في المفصَّل،[536] وقد يترك الأصل في فعلها فيعدل في[537] المضي إلى الاستقبال، إمَّا لتنزيله، أي تنزيل المستقبل منزلة الماضي لصدوره عمَّن لا خلاف في إخباره كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾ [سورة السجدة، 12/32]، وظاهر المفتاح والإيضاح أنَّ المعنى على المضيّ، كأنَّه قيل: هذه

---

[530] أ، ض، وذو.

[531] أ، ض + بحصول مضمون جملة.

[532] أ، ض، الثانية.

[533] أ، ض، الجزاء.

[534] ض، لو لانتفاء.

[535] أ، النافي.

[536] محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، *المفصل في صنعة الإعراب*، مح: علي بو ملحم، ط1، (بيروت: مكتبة الهلال، 1993م)، 439/1.

[537] أ، عن. ض، من.

حالة قد تحقَّقت ومضت وأنت ما رأيتها، وحينئذٍ كان المناسب ولو رأيت، لكنَّه عدل إلى الاستقبال تنبيهًا على أنَّ اللفظ المستقبل الصادر عمَّن لا خلاف في إخباره بمنزلة اللَّفظ الماضي المعلوم محقَّقٌ[538] معناه، وأشار الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه إلى أنَّ تلك الحالة ماضية تأويلًا مستقبلةً تحقيقًا، فروعي الجانبان معًا،[539] فأدخل لو على المستقبل، [22/أ] أو لقصد الاستمرار، أي استمرار انتفاء الفعل الدَّاخل عليه لو، كقولك: لو تحسن إليَّ لشكرتك، بمعنى انتفى شكري استمرار[540] انتفاء إحسانك إليَّ فيما مضى وقتًا فوقتًا، وعليه قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [سورة الحجرات، 7/49]، أي انتفى عنتكم باستمرار امتناعه عن إطاعتكم، هذا ما في المفتاح،[541] فإنَّ المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت، فلا بعد في إفادة المنفي[542] استمرار النفي كما قالوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة، 8/2] أنَّ الجملة الاسميَّة المثبت تفيد دوام الثبوت، فكذلك[543] المنفيَّة قد تفيد دوام النفي بحسب ما يقتضيه المقام، ويجوز أن يكون[544] المعنى انتفي عنتكم بامتناع استمراره على إطاعتكم، فإنَّ المضارع يفيد الاستمرار ويفيد لو الداخلة عليه امتناع الاستمرار، أو لقصد الاستحضار أي استحضار الصُّورة الماضية، فإنَّ المضارع دالٌّ على الزمان الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد الواقع،[545] فكأنَّه يستحضر تلك الصورة يشاهد[546] السامع، والحامل استحضار الفرية[547] أو الفظاعة أو غير ذلك، ويجوز كون المثال والآية من

---

[538] ض، تحقق.

[539] الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص325.

[540] ض، لاستمرار.

[541] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 247/1.

[542] أ، النفي.

[543] ض، فلذلك.

[544] ض، بامتناع.

[545] أ، ض + فيه.

[546] ض، ليشاهد.

[547] أ، ض، السامعون والحامل للاستحضار الغرابة.

هذا القبيل، فالصُّورة المستحضرة في المثال منع الإحسان، أو في[548] الآية تلك الحالة المرئيَّة[549] متوسِّلًا باستحضار صورة الرؤية المتعلِّقة بها.

واعلم أنَّه قد يعدل في الجزاء إلى الاسميَّة لإفادة الثبوت والاستقرار كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [سورة البقرة، 103/2]، ولم يتعرَّض له لظهوره، وأمَّا الشرط فلا يقع إلَّا فعليَّةً، لأنَّ لو لا تدخل[550] الفعل لفظًا أو تقديرًا فلا تغفل.

الفنُّ الرابع في الفصل

وهو ترك[551] الجمل، والوصل وهو العطف والإيجاز والإطناب وسيأتي معناهما.

أمَّا الفصل فإمَّا لعدم القصد إلى إعطاء حكم الجملة الأولى الجملة الثانية التي بعدها، ويُسمَّى الفصل لذلك قطعًا، فإن كان[552] الجملة الأولى ما يجوز عطف الجملة الثانية عليها، ولم[553] يكن مشتملًا على مانع من عطفهما عليه، فالقطع مستحسنٌ لئلَّا يُتوهَّم عطفها على الأقرب المشتمل على المانع من العطف، كقوله:

---

548 أ، ض، وفي.

549 ض – المرئية.

550 أ، ض + إلا على.

551 أ، ض + العطف بين.

552 أ، ض + قبل.

553 ض، عليه بأن لم.

وَتَظُنُّ سَلْمى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا أُرَاهَا فِي الضّلالِ تَهِيمُ[554]

فالجملة أبغي حكمٌ، وهو كونها مظنون سلمى، ولم يقصد تشريك جملة أراها إيَّاها في ذلك الحكم، وقبل الأولى جملة تظنُّ وليس فيها ما يمنع عطف جملة أراها عليها، بل فيها ما يصحِّح [22/ب] عطفها عليها من اتِّحاد المسندين وتناسب المسند إليها،[555] أعني المحبوب[556] والمحبوب لكنَّها لو عطفت لربَّما يتوهَّم السامع عطفًا[557] على جملة أبغي، فيكون من مظنونات سلمى، وليس[558] المعنى على ذلك، ويحتمل الاستئناف، وإلَّا أي وإن لم يكن قبل الأولى ما يجوز عطف الثَّانية عليه بأن لم يكن أصلًا، أو كان ولكن فيه مانعٌ من العطف فواجب[559] فالقطع واجب كقولك: إذا جئتني أكرمتك أنا أحبُّك،[560] وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (14) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [سورة البقرة، 15.14/2]، لم يعطف الله يستهزئ للمانع من العطف؛ لأنَّه لو عطف لكان المعطوف عليه إمَّا جملة: إنَّا معكم، وإمَّا جملة: قالوا، وإمَّا جملة: وإذا خلوا قالوا، فعلى الأوَّل يكون من مقولهم وليس كذلك، وعلى الثاني يكون مختصًّا بالظرف أيضًا، وعلى الثَّالث يكون مشاركًا للمعطوف عليه في حكم إمَّا عطف[561] عليه فليتأمَّل، ويُحتمل الاستئناف، وإمَّا لكونه[562] الجملة الأولى منشأ سؤالٍ، فكأنَّه يورد سؤالًا يجاب بالثَّانية فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بفحوى الأولى منزلة الواقع لنكتةٍ، ويطلب بهذه الثَّانية

---

554 لم أجد قائله، وهو مذكور في كتب اللغة من دون عزو؛ [البحر الكامل]؛ العباسي، *معاهد التنصيص*، 279/1.

555 أ، ض، إليهما.

556 أ، ض، المحب.

557 ض، عطفها.

558 ض، أو ليس.

559 ض + أي.

560 أ — أنا أحبك.

561 ض، ما عطفت عليه المعطوف.

562 أ، لكون.

وقوعها جوابًا له، فتفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال، ويسمَّى الفصل لذلك استئنافًا، وكذا الجملة الثَّانية أيضًا تسمَّى استئنافًا ومستأنفةً، كقوله:

إِنِّي غَرِضْتُ مِنْ الدُّنْيَا فَهَلْ زَمَنِي مُعْطٍ حَيَاتِي لِغِرٍّ بَعْدَمَا[563] غَرِضَا

جرَّبتُ دهري وأهْليهِ فَمَا تَرَكَتْ لِيَ التجاربُ فِي وُدِّ امْرِئٍ غَرضا[564]

لم يعطف جرَّبت على غرضت للعالي[565] البيت الأوَّل منشأ سؤال، وهو لمَ تقول:[566] هذا ويحك وما الذي ألجأك إلى أن تعرض عن الحياة، وإمَّا للإبدال أي إبدال الجملة الثانية من الجملة الأولى، بأن تكون الجملة الأولى غير وافيةٍ بتمام المراد، حيث يكون فيها قصور ما، أو كغير الوافية بتمام المراد، حيث يكون فيها خفاءٌ،[567] والمقام يقتضي اعتناءً بشأنه لكونه مطلوبًا في نفسه أو غريبًا أو فظيعًا أو عجيبًا أو لطيفًا أو غير ذلك، فيعيده المتكلِّم بنظمٍ أوفى أوضح،[568] وهذه طريقةٌ مسلوكةٌ، أن تنزِّل الثَّانية من الأولى منزلة باب الكلِّ أو البعض أو الاشتمال، فالأوَّل يكون[569] كقوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ﴾ [سورة المؤمنون، 81/23]، [23/أ] ﴿قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [سورة المؤمنون، 82/23]، وكقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (20) اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [سورة

---

563 ض + غر.

564 الأبيات لأبي العلاء المعري؛ [البحر البسيط]؛ العباسي، *معاهد التنصيص*، 280/1.

565 أ، ض، لكون.

566 ض – تقول.

567 أ، ض + ما.

568 ض، وأوضح.

569 ض – يكون.

يس، 21،20/36]، والثاني كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ (132) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ (133) وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [سورة الشعراء، 134،133،132/26]، والثالث كقوله:[570]

ارحَلْ لَا تقيمن عندنَا وَإِلَّا فكُنْ فِي السِّر والجهرِ مُسلِما[571]

وقد يقال: إنَّ التأكيد يغني غناء بدل الكلِّ، ولهذا[572] لم يُعتدَّ به فليتأمَّل، وإمَّا للبيان بأن يكون في الجملة الأولى خفاءٌ، والمقام يقتضي إزالته فنزل الثانية من الأولى منزلة عطف البيان من متبوعه، كقوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَاآدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾ [سورة طه، 120/20]، وإمَّا للتوكيد بأن يكون الجملة الأولى مظنَّة تجوُّزٍ أو سهوٍ أو غير ذلك، من قصورٍ في الشمول أو عروض شبهةٍ أو غفلةٍ للسامع ونحو ذلك ممَّا يقتضي زيادة تقريرٍ وتثبيتٍ، فينزل الثانية منزلة التأكيد المعنويّ أو اللفظيّ من متبوعه:

فالأوَّل إذا تغايرا معنى كقوله تعالى: ﴿الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [سورة البقرة، 2،1/2]، فإنَّ وزان لا ريب فيه في الآية، وزان نفسه في قولك: جاءني الخليفة نفسه، فإنَّه لَمَّا بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصيا بجعل المبتدأ ذلك، وتعريف الخبر باللَّام كان عند السامع قبل التأمُّل مظنَّه أنَّه ممَّا يُرمى به جزافًا من غير تحقُّق،[573] فأتبعه لا ريب فيه نفيًا لذلك اتباع الخليفة نفسه إزالة لما عسى أن يتوهَّم السامع أنَّك[574] في قولك: جاءني الخليفة، متجوِّزٌ أو ساهٍ.

---

[570] أ، ض + أقول له.

[571] لم أجد قائله؛ [البحر الطويل]؛ العباسي، *معاهد التنصيص*، 278/1.

[572] أ، ض، فلهذا.

[573] أ، ض، تحقيق.

[574] أ، أن.

والثَّاني: إذا اتَّحدا معنى كقوله تعالى: ﴿الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة، 2.1/2]، أي هو هدى للضالّين الصائرين إلى التقوى، ومعناه أنَّه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتَّى كان[575] هداية محضة، وهذا معنى قوله: ذلك الكتاب؛ لأنَّ معناه الكتاب الحامل[576] والمراد بكماله كماله في الهداية، إذ الكتب السماويَّة بحسبها تتفاوت في درجات الكمال، وإمَّا لكمال الانقطاع بين الجملتين قيَّد بالكمال إشارة إلى[577] ما فيه من الأسباب الآتية ليس بكامل الانقطاع فإمَّا شبيه به كما في الأوَّل او بكامل[578] الاتِّصال كما في الثاني أو كامل الاتِّصال كما في البواقي، وأشار إلى أوَّل الأسباب بقوله: لاختلافهما، أي الجملة الأولى والثانية خبرًا وطلبًا، أي لكون إحداهما خبرًا والأخرى طلبًا، أو المراد[579] بالطلب الإنشاء إرادة المقام بلفظ الخاصِّ [23/ب] مع عدم اشتمال المقام على مزيله، أي مزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الإنشاء أو تضمين الإنشاء معنى الخبر، إذ لو اشتمل المقام على مزيل الاختلاف كان الكلام موقع العطف على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

والإنشاء إمَّا إنشاء لفظًا ومعنى أو معنى فقط، فالأوَّل كقوله:

وَقَالَ رَائِدُهم أرْسُوا نُزَاوِلُهَا وكل حَتْفِ امرِئٍ يجْرِي بمقدارِ[580]

والثاني كقولهم: مات فلانٌ رحمه الله تعالى، وإلى ثاني الأسباب بقوله: أو لعدم الجامع بينهما، أي لعدم ما يجمع الجملتين عند القوَّة المفكرِّة مع اتِّفاقهما خبرًا أو إنشاءً، والقوَّة المفكِّرة قوَّة يتصرَّف بها النفس الناطقة

---

[575] أ، كأنَّه.

[576] أ، ض، الكامل.

[577] أ، ض + أن.

[578] أ، كامل.

[579] أ، ض، والمراد.

[580] البيت للأخطل؛ [البحر البسيط]؛ العباسي، *معاهد التنصيص*، 271/1.

في مدركاتها تركيبًا وتحليلًا، وقد يقال: إذا استعملها[581] النفس بواسطة القوَّة الوهميَّة فهي المتخيِّلة، وإذا[582] استعملتها بواسطة القوَّة العاقلة أو مع القوَّة العاقلة فهي المفكِّرة.

واعلم أنَّهم حصروا الجامع في ثلاثة:

أحدها: الجامع العقليُّ، وإليه الإشارة بقوله: من جهة العقل، وهو قوَّة النفس الناطقة بها تُدرك الكلِّيَّات والجزئيَّات المجرَّدة، والجامع[583] ما بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين عند القوَّة المفكِّرة من الاتِّحاد في تصوُّر ما، أي متصوَّر من المتصوُّرات الواقعة فيهما من مسندٍ إليه أو مسندٍ أو قيدٍ من قيودهما، صفةٌ أو حالٌ أو مفعولٌ أو غير ذلك، أو التماثل في متصوَّرٍ من متصوَّراتهما، والمراد بالتماثل الاشتراك في الحقيقة، وقد يقال: هو الاشتراك في أخصِّ الأوصاف الذي يصحُّ أن يكون وجه شبهٌ بينهما، أو التضائف في متصوِّرها وهو تقابل الوجود بين الذي[584] تعقل كلٌّ منهما بالقياس إلى الآخر، والمتضايقان إمَّا حقيقيَّان كالأبوَّة والبنوَّة، وإمَّا مشهوريَّان كالأب والابن، وإنَّما نُسب الجمع بهذه الثلاثة إلى العقل؛ لأنَّ العقل لَمَّا كان يميِّز بين الأمور الملتبسة، وينسب إليه الأمور الصحيحة المطابقة للواقع، وكان كلُّ واحدٍ من هذه الثلاثة سببًا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها إلى العقل، أمَّا الاتِّحاد فظاهرٌ، وأمَّا التماثل فلأنَّ العقل يجرِّد المثلين غير المشخَّصات الخارجة فيتَّحدان في الماهيَّة أو في أخصِّ الأوصاف، وأمَّا التضائف فمن [24/أ] تصوُّر معناه لا يخفى عليه حاله.

---

[581] أ، ض، استعملتها.

[582] أ، ض، إن.

[583] أ، ض + العقلي.

[584] ، اللذين.

وثانيها: الجامع الوهميُّ وإليه الإشارة بقوله: أو من جهة الوهم، هو قوَّةٌ للنفس بها تدرك المعاني الجزئيَّة المنتزعة من المحسوسات، والجامع الوهميُّ ما بسببه يقتضي الوهم اجتماع الجملتين في القوَّة المفكِّرة من شبه التماثل بين تصوُّراتيهما، أي متصوَّرًا في[585] الجملتين، وإنَّما جُمع لتعدُّد المواد لا لأنَّه[586] الجامع الوهميَّ، يجب أن يكون باعتبار كلِّ واحدٍ من متصوَّراتيهما، بل هو على قياس الجامع العقليِّ، وقد نبَّه الإمام السكَّاكي بقوله: نحو أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض، وفي الثانية لون صفرة،[587] فإنَّهما نوعان مختلفان لكنَّ الوهم يبرزهما في معرض المثلين حقٌّ كالصفرة[588] بياض زيد فيه شيء، أو التضادُّ عطفٌ على التضائف،[589] وهو تقابل الوجود بين الغير المتضائفين كالسَّواد والبياض فإن كان بينهما غاية الخلاف فحقيقيٌّ وإلَّا فمشهوريٌّ أو شبهه، أي شبه التضادِّ كالذي بين السماء والأرض، أمَّا عدم التضادِّ بينهما حقيقة كما في السواد والبياض فظاهرٌ لعدم تقابلهما، إذ المراد بالتقابل امتناع الاجتماع الشيئين الواردين على موضوعٍ واحدٍ في زمانٍ واحدٍ من جهةٍ واحدةٍ، وهذا إنَّما يكون في الصِّفات دون الذوات[590] تضمُّنًا كما بين الأسود والأبيض، فلأنَّ الوصفين الذين اشتهرا بهما وهما غاية الارتفاع وغاية الانخفاض ليسا داخلين في مفهومهما؛ بل غاية اللُّزوم بخلاف الأسود والأبيض،[591] وإنَّما نسب الجمع بهذه الثلاثة إلى الوهم، لأنَّ الوهم[592] لَمَّا كان يشتبه عليه الأمر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضادِّ شبه[593] مناسبة لتلك

---

585 أ، ض، متصوراتي.

586 أ، ض، لأنَّ.

587 السكاكي، *مفاتيح العلوم*، 254/1.

588 أ، ض، كأنَّ الصفرة.

589 أ، ض، المضاف.

590 أ، ض + وإما.

591 أ + فلأن الوصفين.

592 أ — لأن الوهم.

593 أ، ض، وشبهه.

الأسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها إلى الوهم، أمَّا شبه التماثل فلأنَّ الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين على ما مرَّ، وأمَّا التضادُّ وشبهه فلأنَّ الوهم ينزل المتضادَّين والشبيهين بهما منزلة المتضائفين، فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن.

وثالثها: الجامع الخياليُّ، وإليه الإشارة بقوله: أو من جهة الخيال، هو خزانة الصور مطلقًا سواءٌ كانت محسوسةً أو منتزعةً من المحسوسات أو معقولةً على ما أفاده الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه في شرح المفتاح،[594] والجامع الخياليُّ ما سببه[595] يقتضي الخيال اجتماع الجملتين عند المفكِّرة مع[596] تقارن تصوُّراتيهما[597] على قياس ما عرفت في الجامع [24/ب] الوهميُّ فيه، أي في الخيال للأسباب المختلفة تؤدِّيه، أي تؤدِّي إلى التقارن، فإنَّه ليس في الخياليَّات علاقةٌ لزوميَّةٌ كما في العقليِّ أو شبيهه بها كما في الوهميِّ، ولذلك اختلفت الصورة الثَّانية في الخياليَّات ترتُّبًا ووضوحًا، ولصاحب علم المعاني مزيدٌ من احتياج إلى معرفة الجامع سيَّما الخياليُّ فإنَّ جمعه على مجرى الألف والعادة بحسب ما ينعقد الأسباب في ذلك، كالجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ (17) وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ (18) وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ (19) وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [سورة الغاشية، 88/17.18.19.20]، بالنسبة إلى أهل الوبر[598] جلُّ انتفاعهم[599] من الإبل فيكون غايتهم مصروفة إليها، وانتفاعهم منها لا يحصل إلَّا بأن يرعى ويشرب، وذلك بنزول المطر فيكثر تقلُّب وجوههم في

---

[594] الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص350.

[595] أ، ض، بسببه.

[596] أ، ض، من.

[597] أ + أي متصوراتيهما.

[598] أ، ض + فإنَّ.

[599] أ، ض + في معاشهم.

السماء، ثمَّ لا بدَّ لهم من مأوى يؤدِّيهم وحصن يتحصَّنون به ولا شيء لهم في ذلك كالجبال، ثمَّ لا غنا لهم لتعذُّر طول مكثهم في منزل عن التنقُّل من أرضٍ إلى سواها، فإذا فتَّش البدويُّ في خياله وجد صور هذه الأشياء حاضرةً فيه على الترتيب المذكور بخلاف الحضريِّ، فإذا تلا قبل الوقوف على ما ذكرنا ظنَّ النسق لجهله معيبًا، كذا في الإيضاح والمفتاح،[600] أو لعدم الالتفات عطفٌ على قوله: لعدم الجامع، وإشارة إلى ثالث الأسباب إليه، أي إلى الجامع، يعني أنَّ هناك جامعًا لكن لا يلتفت إليه لإباء المقام عنه، أي عن الالتفات إليه إلَّا أنَّه يدعو إلى ذكره داعٍ فيورد في الذكر مفصولًا غير معطوف.

قال الإمام السكَّاكي: مثاله وجدت أهل مجلسك في ذكر خواتم لهم يقولون واحد منهم خاتمي، كذا يصنعه[601] بحسن صياغة وملاحة نقش ونفاسة فصٍّ وجودة تركيب وارتفاع قيمة، ويقول آخر: وإنَّ خاتمي[602] بديع الشكل خفيف الوزن لطيف النقش ثمين الفصِّ إلَّا أنَّه وسيع لا يمسكه أصبع، وأنت كما قلت: إنَّ خاتمي[603] ضيِّق لنبوِّ مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخفِّ فيختار القطع قائلًا: خفِّي ضيِّق قولوا: ماذا أعمل انتهى.[604]

وقال الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه: فيه تنبيهٌ على[605] هذا الجامع قد يعتبر في بعض المقامات، كأن تكون في أعداد[606] الأمور التي [25/أ] تتعلَّق بك وبيان أحوالها، وتقول: كم ثوبي واسع وخاتمي ضيِّق وخفِّي،

---

600 السكاكي، *مفتاح العلوم*، 258/1؛ الخطيب القزويني، *الإيضاح*، 139/3.

601 أ، يصغه.

602 أ + هذا سيء الصياغة كريه النقش فاسد التركيب دوني في غاية الرداءة، ويقول آخر، وإن خاتمي.

603 أ + ضيق تذكرت ضيق خفك وعنا فلا تقول خفي.

604 الخطيب القزويني، *الإيضاح*، 133/3.

605 أ + أن.

606 أ، تعداد.

كذلك فتصل لكنَّ مقام اشتغال أهل[607] مجلسك بذكر الخواتم ينبو عن ذكرك خفُّك مع خاتمك، انتهى عبارته الشريفة.[608]

وأمَّا الوصل أي عطف الثانية على الأولى فلاتِّفاقهما خبرًا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (13) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [سورة الانفطار، 14.13/82]، أو طلبًا كقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [سورة الأعراف، 31/7]، أو إزالة اختلافهما بتضمين الخبر معنى الطلب كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا﴾ [سورة البقرة، 83/2]،[609] إذ لا يخفى أنَّ قوله: لا تعبدون متضمِّنٌ معنى لا تعبدوا، أو يتضمَّن الطلب معنى الخبر، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (8) يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (9) وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾ [سورة النمل، 10.9.8/27]، فإنَّ قوله تعالى: وألق عصاك، عطفٌ على بورك، والمعنى: فلمَّا جاءها قيل: بورك من في النار، وقيل: ألق عصاك؛ لأنَّ أن المفسَّرة لا تقع إلَّا بعد فعلٍ في معنى القول مع وجود الجامع الملتفت إليه هناك قيدٌ للمعطوفين، إذ لو لم[610] يوجد هناك جامع[611] أو وجد ولم يلتفت إليه فصل الثانية عن الأولى وإن اتَّفقتا[612] أو أزيل اختلافهما أو دفع[613] الإبهام عطفٌ على الاتِّفاق أو إزالة يعني تعطف الثَّانية على الأولى وإن اختلف خبرًا وإنشاء،

---

607 أ – أهل.

608 الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص385.

609 ض – لا يلتفت إليه لإباء ..... وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا.

610 أ – لم.

611 ض – جامع.

612 أ، أتلفت.

613 أ، ض، وقع.

ولم يترك[614] اختلافهما ولم يكن هناك جامعٌ، إذا كان هناك مانعٌ من الفصل من إبهام[615] خلاف المقصود، كقولهم في الجواب: لا وأصلحك الله، حيث عطف الطلب، أعني الدعاء على الخبر الذي دلَّ[616] بكلمة لا، أو[617] ليس الأمر كذا، دافعًا[618] لإبهام[619] كونه دعاءً عليه في مقام يجب الاهتمام بدفعه، ولهذا قيل: هذه الواو أحسن من واوات الإصداع على وجوه المرد الملاح.

واعلم أنَّ ما ذكرناه من أوَّل الفنِّ الرابع إلى هنا إذا أريد العطف بالواو ولم يكن للأولى حكم إعرابي، وأمَّا إذا أريد الا لعطف أي عطف الثانية على الأولى بغير الواو من حروف العطف التي كان لها معانٍ محصَّلةٍ سوى الإشراك[620] إذا كان للأوَّل[621] محلٌّ إعرابيٌّ، بأن يقع موقع المفرد في أحد مواضع من خبر المبتدأ، وإن كان المفعول الثَّاني لعلمت، والثَّالث [25/ب] لأعلمت، وصفة النكرة والحال، وقصد تشريك الجملة الثانية للأولى في حكم إعرابها المحلَّى إذ لو لم يقصد التشريك لم يعطف، وإن وجدت الشركة في الواقع، نحو: الخبر بعد الخبر والصفة كذلك، فالأمر ظاهرٌ، يعني تعطف عليها بناها[622] جامعٌ، أو لا ليدلَّ العطف على التشريك فقط ومع التعقيب أو المهلة أو غيرها.

لمَّا فرغ من بيان بعض محسِّنات الوصل وهي المصحِّحات التي تورث الوصل حسنًا في أصل البلاغة شرع في بيان بعض محسِّناتها التي تورث حسنًا زائدًا على ما يقتضيه البلاغة فقال: ومن محسِّنات الوصل

---

614 أ، ض، يزل.

615 أ، ض، إيهام.

616 ض + عليه.

617 أ، ض، أي.

618 أ، رفعًا.

619 ض، لإيهام.

620 أ، الاشتراك.

621 أ، أو كان للأولى.

622 أ، بينهما.

تناسبهما، أي تناسب الجملة المعطوفة والمعطوف عليها، لكونها اسمين أو فعلين أو شرطين أو ظرفين مطلقين أو مقيَّدين، وكون فعلى الفعليَّتين ماضيين أو مضارعين، وكون الخبر في الاسميَّة اسمًا أو ماضيًا أو مضارعًا إلى غير ذلك، إلَّا لمانعٍ من التناسب، فإنَّه لا يراعى حينئذٍ جوازًا أو وجوبًا، وعليك باستخراج الأمثلة.

تكملة لمباحث الفصل والوصل

بإيراد مباحث[623] الحاليَّة، وكونها بالواو تارةً، وبدونها[624] أخرى، لأنَّ واو الحال أصلها العطف على ما في المفتاح الحال،[625] وهي ما تبيَّن هيئتها لفاعلٍ[626] أو مفعولٍ به إمَّا مطلقةً، وهي المسمَّاة بالمنتقلة[627] ما دلَّ على وصفٍ غير ثابتٍ، مشتقًّا أو لا كبسر[628] أو رطبًا، وإمَّا مؤكَّدة وهي ما يكن وصفًا ثابتًا تقدِّمها جملةٌ اسميَّةٌ أو فعليَّةٌ نحو: هو الحقُّ بيِّنًا، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [سورة يوسف، 2/12]، وبهذا يظهر أنَّها لا يجب أن يكون مقرَّرةً لمضمون جملٍ[629] اسميَّةٍ أن[630] يكون عاملها محذوفًا.

---

[623] أ + الجملة.

[624] ض – عليه في مقام .....تارة وبدونها.

[625] أ + تكميل الحال.

[626] أ، ض، هيئة الفاعل.

[627] أ، ض، بالمتعلقة.

[628] [بسر] البسر أوله طلع، ثم خلال، ثم بلح، ثم بسر، ثم رطب، ثم تمر. الواحدة بسرة وبسرة، والجمع بسرات وبسرات. الجوهري، *الصحاح*، 589/2.

[629] أ، ض، جملة.

[630] ض، وأن.

واعلم أنَّ نهجهما في الاستعمال أن يأتيا عاريين عن النفي؛ لأنَّ المقرون بالنفي إنَّما يدلُّ على نفي الصِّفة والهيئة، والمقصود تقييد الفعل بالهيئة في الأولى تقير[631] الصفة في الثَّانية، وإن دلَّ عليه من بعض الصور، فبطريق الالتزام والمختار في النهج إنَّما هو المطابقة فليتأمَّل، وحقُّ الحال الثانية وهي المؤكَّدة مطلقًا مفردة أو جملة، وحقُّ الحال الأولى وهي المنتقلة مفردة أو جملة فعليَّة على ما هو أصلها استقباليَّةً مثبتةً أي فعلها مضارعٌ مثبتٌ على ما[632] نهجهما عدم [26/أ] دخول الواو الحاليَّة التي هي[633] الأصل للعطف، أمَّا الأولى فلكمال الاتِّصال، وأمَّا الثانية فلأنَّ إعراب الحال بالأصالة لا بالتبعيَّة، وما ليس بتبعٍ ليس بمحلٍّ[634] بما هو حرف العطف في الأصل، وحقُّ الثانية جملةٌ فعليَّةٌ ماضويَّةٌ، أو[635] فعلها ماضٍ، أو جملةٌ فعليَّةٌ منفيَّةٌ استقباليَّةٌ كانت أو ماضويَّةٌ أو غيرهما رجحانه أي رجحان عدم دخولها مع جواز دخولها، أمَّا جواز دخولها فللبعد عن الحاليَّة للخروج عن نهجها، أمَّا المنفيَّة فظاهرٌ، وأمَّا الماضويَّة المثبت[636] فلوجوب قد ظاهرةً أو مقدَّرةً، وهي في حكم النفيّ بتقريبه إلى الحال[637] إلَّا ليس أي إلَّا جملةً فعليَّةً فعلها ليس، فرجحان دخولها أي فحقُّها ذلك، أمَّا جواز الأمرين فلخروجها عن نهجها فقط، وأمَّا رجحان الدخول فلأنَّ مجوِّزه ذاتيٌّ في ليس لا كالفعل المنفيّ، ولذا أكثر في الاستعمال، وحقُّ الثانية جملة اسميَّة مثبتة أو منفيَّة دخولها لأنَّها لبعدها عن الحاليَّة، وخروجها عن أصلها محتاجٌ إلى رابطة لفظي، وقيل: يجوز ترك الواو مطلقًا، وقيل: إذا

---

631 أ، ض، وتقرير.

632 أ، ض، هو.

633 أ، ض + في.

634 أ، ض + للعطف فليس بمحل.

635 أ، ض، أي.

636 ض، المثبتة.

637 أ، ض + فكأنها تسلب معنى الماضي وإما رجحان عدم دخولها فلكونه من حجة بقاء الحال.

كان الضمير في صدر الجملة، وقيل: إذا كانت بعقب حال مفردة، كقوله: وايبه سقيك[638] لنا سالما يرد أرك[639] تبجيل وتعظيم، أو معها حرف ينبئ عن التشبيه، كقوله:

فقلت: عَسى أَن تُبصِريني كَأَنَّما بُنَيَّ حَوالَيَّ الأُسودُ الحوارد[640]

وقيل: إذا كانت في تأويل مفردٍ، كقولك: كلمته فوه إلى فيَّ، أي مشافهًا إلَّا ما شذَّ من نحو تلك الأمثلة، وحقُّ الثانية جملة ظرفيَّة تساوي الأمرين من دخول الواو وعدم دخولها، لاحتمال ما أن يكون جملةً فعليَّةً، وأن لا تكون، وتردُّدها الورود على[641] أصل الحال وعدمه، والمشهور رجحان الترك وهو الأظهر عند السكَّاكيّ، بناءً على أنَّه يقدَّر الظَّرف بالفعل إلَّا إذا كانت حالًا عن النكرة المتقدِّمة عليها، نحو: جاءني رجلٌ وعلى كتفه سيفٌ، فالواو أي فحقُّها حينئذٍ دخول الواو لئلَّا يلتبس بالصفة، ولقد أخطأ صاحب الإيضاح[642] حيث أساء الظنَّ في شيخ الصناعة ذلك الإمام السكَّاكي،[643] حيث جزم باضطراب الأصول التي[644] مهَّدها [26/ب] ههنا،[645] ولعلَّه إنَّما هو قلَّ[646] التدبُّر أو سوء الفهمِ، والله أعلم.

وأمَّا الإيجاز فهو أداء المقصود بالأقلِّ من المتعارف، أي أداء المقصود بكلامٍ أقلِّ من عبارات متعارف الأوساط الذين[647] لم يبقوا في حدِّ الفهامة، ولم يبلغوا مرتبة البلاغة، وهي التي سمَّاها صاحب الإيضاح

---

[638] أ، ض، والله يبقيك.

[639] أ، ض، برواك.

[640] ض، الجوارد. | البيت للفرزدق؛ [البحر الطويل]؛ الفرزدق، *ديوانه*، 134/1.

[641] ض، بين الواو وعلى.

[642] أ، ض + ههنا.

[643] أ، ض – السكاكي.

[644] أ، ض – التي.

[645] ينظر: الخطيب القزويني، *الإيضاح*، 158/3.

[646] أ، ض، قلة.

[647] أ، الذي.

بالمساواة التي لا يحال معنى مراد فيه على القرينة، بل يذكر لكلِّ معنى دالٍّ عليه إلَّا أنَّه جعلها مقبولة،[648] والإمام السكَّاكيُّ جعلها لا[649] محمودةً ولا مذمومةً، أو أداء المقصود بالأقلِّ ممَّا يليق بالمقام ظاهرًا، إذ لو كان أقلَّ ممَّا يليق بالمقام ظاهرًا وتحقيقًا لم يكن من البلاغة في شيءٍ، فللإيجاز معنيان بينهما عمومٌ من وجهٍ، وهو أي الإيجاز إمَّا بالحذف أي بحذف شيءٍ من الكلام، ويسمَّى المجاز الحذف، وجعله بعضهم أربعة أنواع:

الأوَّل: الاقتطاع، وهو حذف حروف الكلمة، ومنه الترخيم وقراءة من قرأ: قل عوذ، بحذف الهمزة وإلقاء حركتها إلى اللَّام قبلها.

والثاني: الاكتفاء، وهو حذف أحد الشيئين بينهما تلازمٌ وارتباطٌ، واقتضى المقام ذكرهما، ويختصُّ غالبًا بالارتباط العطفيِّ كقوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [سورة النحل، 81/16]، أي والبرد.

والثَّالث: الاحتباك، وهو أن يحذف من الأوَّل ما أُثبت نظيره في الثَّاني، ومن الثاني ما أُثبت نظيره في الأوَّل كقوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ﴾ [سورة النمل، 12/27]، أي تدخل غير بيضاء وأخرجها تخرج بيضاء، وقريبٌ منه ما يقال: أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف[650] كلُّ واحدٍ منهما ما يقابله، لدلالة الآخر عليه كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ﴾ [سورة هود،35/11]، أي إن افتريته فعليَّ إجرامي وأنتم بريءٌ[651] منه، وعليكم إجرامكم، وأنا بريءٌ ممَّا تجرمون.

---

[648] الخطيب القزويني، *الإيضاح*، 181/3.

[649] أ – لا.

[650] أ، من. ض + من.

[651] أ، ض، براء.

الرابع: الاختزال، وهو ما ليس واحدًا عمَّا[652] سبق، فالمحذوف إمَّا كلمة اسم مضاف، نحو: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾ [سورة البقرة،177/2]، أي ذا البرِّ أو برُّ من آمن، أو مضاف إليه يكثر[653] في ياء المتكلِّم نحو: ربِّ اغفر لي، وفي الغايات نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [سورة الروم، 4/30]، أي ومن قبل القلب[654] ومن بعده، أو مبتدأ أو خبر، وقد مرَّ، أو موصوف، نحو: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ [سورة الصافات، 48/36]، أو صفة[655] أي حورٌ قاصرات الطرف، أو صفة، [27/أ] نحو: كلُّ سفينةٍ، أي صالحة، أو معطوف عليه نحو: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ ۖ فَانفَلَقَ﴾ [سورة الشعراء، 63/26]، أي فضرب،[656] أو معطوفٌ مع العاطف نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [سورة الحديد، 10/57]، أي ومن أنفق من بعد الفتح، أو مبدلٌ منه، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ [سورة النحل، 116/16]، أي لما تصفه، والكذب بدلٌ من الخاء[657] على وجهٍ أو فاعلٍ، ولا يجوز ذلك إلَّا في المصدر، وجوَّزه الكسائيُّ[658] وخُرِّج عليه: ﴿إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [سورة القيامة، 26/75]، أي الروح، أو مفعول، وقد مرَّ، أو منادى نحو: يا ليت، أي يا قوم ليت، أو موصول نحو: ﴿آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [سورة العنكبوت، 46/29]، أي[659] والذي أنزل إليكم؛ لأنَّ الذي أنزل إلينا ليس هو الذي أنزل إلى من قبلنا، أو فعل وقد مرَّ، أو حرف همزة الاستفهام، أو موصول نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [سورة الروم، 24/30]، أي أن يريكم، أو جارَّةً، ويطَّرد مع أنَّ، وأن

---

652 ض، مما.

653 أ، ض، ويكثر.

654 ض، الغلب.

655 أ، ض – أو صفة.

656 أ، ض + فانفلق.

657 أ، ض، الهاء.

658 أ، ض + مطلقًا.

659 ض – أي.

يسمع الحذف والإيصال، أو عاطفٌ نحو: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾ [سورة الغاشية، 8/88]، أي ووجوه عطفًا على وجوه يومئذ خاشعة، أو فاء الجزاء أو حرف النداء أو قد في الماضي الواقع حالًا أو لاء النافية نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف، 85/12]، أي لا تفتؤ، أو لام التوطئة، نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [سورة المائدة، 73/5]، أو لام الأمر وخرَّج عليه: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾ [سورة إبراهيم، 31/14]، أو نون التأكيد، وخرَّج عليه قراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ [سورة الشرح، 1/94] بالنصب، أو تنوين نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (1) اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [سورة الإخلاص، 2.1/112]، وأمَّا أكثر من كلمة مضافًا[660] نحو: ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [سورة الحج، 32/22]، أي فإنَّ تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، أو ثلاث متضايفات نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [سورة النجم، 9/53]، أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، أو مفعولًا باب ظنَّ، نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [سورة الأنعام، 22/6]، أي تزعمونهم شركاء، أو حرف الشرط وفعله ويطَّرد بعد الطلب نحو: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران، 31/3]، أي إن اتَّبعتموني، أو جواب الشرط نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ﴾ [سورة السجدة، 12/32]، أي لرأيت أمرًا فظيعًا، أو جملة القسم نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ﴾ [سورة النمل، 21/27]، أي والله، أو جوابه نحو: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾ [سورة النازعات، 1/79]، الآيات أي لتبعثنَّ، أو جملة كثيرة نحو:[661] ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [سورة يوسف، 46/12]، أي فأرسلون إلى يوسف لاستعبر والرؤيا،[662] فأرسلوه فأتاه فقال له: يا يوسف، أو بدونه أي بدون الحذف، ويسمَّى إيجاز القصر، [27/ب] وهو نوعان:

---

660 أ، متضافان. ض، مضافان.

661 أ، ض + فأرسلون.

662 أ، ض، لأستعبره الرؤيا.

الأوَّل: إيجاز التقدير، وهو أن يقدَّر معنى زائد على المنطوق ويسمَّى بالتضييق أيضًا، نحو: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة، 2/2]، أي الضالين الصائرين إلى التقوى بعد الضلال.

والثاني الإيجاز الجامع، وهو أن يحتوي اللفظ على معانٍ متعدِّدةٍ، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [سورة النمل، 18/27]، الآية جمعت في هذه اللفظة أحد عشر جنسًا من الكلام: نادت وكنَّت ونبَّهت وسمت وأمرت وقصَّت وخدَّرت[663] وخصَّت وعمَّت وأشارت وعذرت، فالنداء يا والكناية أي، والتنبيه هاء والتسمية النمل، والأمر ادخلوا، والقصص مساكنكم، والتحذير لا يحطمنّكم، والتخصيص سليمان، والتعميم جنوده، والإشارة وهم، والعذر لا يشعرون، فأفادت خمسة حقوق حقُّ الله وحقُّ رسوله وحقُّها وحقُّ رعايتها وحقُّ جنود سليمان، وإذا دلَّ الكلام في الإيجاز الجامع على معان جمَّة[664] بالتضمُّن والالتزام فذلك يسمَّى إشارة.

قيل: ومن أنواع إيجاز القصر باب الحصر والعطف والنائب عن الفاعل والضمير والتنازع وأدوات الاستفهام والشرط والألفاظ الملازمة للعموم كأحد وألفاظ التثنية والجمع، ومن أنواعه: الاتِّساع، وهو أن يؤتى بكلام يتَّسع فيه التأويل بحسب ما يحتمله ألفاظه من المعاني كفواتح السور.

وأمَّا الإطناب فأداؤه، أي أداء المقصود بأكثر أي بكلام أكثر منه أي من متعارف الأوساط، وينقسم إلى البسط وزيادة، فالأوَّل ما يكون بتكثير الجمل كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ

663 ض، وحذرت.

664 أ، حجة.

يَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة، 164/2]، أطنب فيها أبلغ إطناب، إذ لو أوثر إيجازه لقيل في ترجيح وقوع أي ممكن على لا وقوعه لآيات للعقلاء لكونه الخطاب مع الثقلين في كلِّ عصرٍ وحينٍ، للعالم منهم والجاهل والموافق والمنافق، والثاني أنواع أحدها دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد، وثانيها التأكيد الصناعيُّ وهو إمَّا التأكيد المعنوي بكلٍّ وأجمع وأخواتها، نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [سورة الحجر، 30/15]، وأمَّا التأكيد اللفظيُّ، وهو تكرير اللفظ الأوَّل بمرادفه أو بلفظه، وأمَّا توكيد الفعل [28/أ] بمصدره، وأمَّا الحال المؤكِّدة، وثالثها التكرير وهو يجامع التأكيد ويفارقه، ورابعها الصفة في بعض المواضع، وخامسها البدل، وسادسها عطف البيان، وسابعها عطف أحد المترادفين على الآخر[665] نحو: ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [سورة التوبة، 78/9]، وثامنها عطف الخاصِّ على العامِّ نحو: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ [سورة القدر، 4/97]، وتاسعها العكس نحو: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [سورة الأنعام، 162/6]، والنسك العبادة فهو أعمُّ، وعاشرها الإيضاح بعد الإبهام نحو: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [سورة طه، 25/20]، ومنه باب التمييز، وحادي عشرها التفسير نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا (19) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا (20) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [سورة المعارج، 19/70]، فقوله: إذا مسَّه آه، تفسيرٌ للهلوع كما قال أبو العالية[666] وغيره، وثاني عشرها الإظهار موضع الإضمار، وثالث عشرها الإيغال وهو الإمعان وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتمُّ المعنى بدونها نحو: ﴿يَاقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (20) اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [سورة يس، 20/36]، إيغال؛ لأنَّه يتمُّ المعنى بدونه إذ الرسول مهتد لا محالة، لكن

---

[665] أ – على الآخر.

[666] أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي البصري: الإمام، المقرئ، الحافظ، المفسر، أبو العالية الرياحي، البصري، أحد الأعلام.
كان مولى لامرأة من بني رياح بن يربوع، ثم من بني تميم، أدرك زمان النبي –صلى الله عليه وسلم– وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق، ودخل عليه، وسمع من: عمر، وعلي، وأبي، وغيرهم، وحفظ القرآن، وقرأه على: أبي بن كعب، وتصدر لإفادة العلم، وبعد صيته. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 207/4.

فيه[667] مبالغة في الحثِّ على اتِّباع الرسل والترغيب فيه، ورابع عشر التذييل، وهو توكيد منطوق جملة أو مفهومها بجملةٍ مستقلَّةٍ بالإفادة أو غير مستقلَّةٍ، فهو أربعة أقسام:

الأوَّل نحو: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [سورة الإسراء، 81/17]، والثاني: نحو: ﴿جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سورة سبأ، 17/34]، على وجه، والثالث والرابع نحو: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ (34) كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [سورة الأنبياء، 34/21].

وخامس عشرها الطرد والعكس، وهو أن يؤتى بكلامين يعرب الأوَّل بمفهومه[668] منطوق الثاني وبالعكس، نحو: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [سورة التحريم، 6/66]، ويقابله الاحتباك في الإيجاز، وسادس عشرها التكميل ويسمَّى بالاحتراس، وهو أن يؤتى في كلامٍ يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوهم نحو: ﴿تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ [سورة طه، 22/20]، وسابع عشرها التتميم وهو أن يؤتى في كلامٍ لا يوهم خلاف المقصود بفضله لنكتةٍ كالمبالغة في: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [سورة الإنسان، 8/76]، في وجه، وثامن عشرها الاستقصاء وهو أن يتناول المتكلِّم معنىً فيستقصيه، فيأتيه بجميع [28/ب] عوارضه فلوازمه[669] بعد أن يستقصي بجميع[670] أوصافه الذاتيَّة، كقوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾ [سورة البقرة، 266/2]، الآية، فإنَّه[671] لو اقتصر على قوله: جنَّة،

---

667 ض + زيادة.

668 أ، يقرب إلا وبمفهومه.

669 أ، ض، ولوازمه.

670 أ، ض، جميع.

671 أ + تعالى.

كفى[672] لكنَّه لم يقف حتَّى فسَّرها بقوله: من نخيل، فإنَّ مصاب صاحبها بها أعظم، ثمَّ زاد تجري من تحتها الأنهار، متمِّمًا لوصفها بذلك، ثمَّ كمَّل وصفها بعد التتميمين فقال: فيها من كل، فأتى بكل ما يكون في الجنَّات يشتدُّ[673] الأسف على فسادها،[674] ثمَّ قال في وصف صاحبها: وأصابه الكبر، ثمَّ استقصى المعنى في ذلك بما يوجب تعظيم المصاب بقوله بعد وصف[675] بالكبر: وله ذرِّيَّةٌ، ولم يقف عند ذلك حتَّى وصفه الذرِّيَّة بالضعفاء، ثمَّ ذكر استيطال[676] الجنَّة التي ليس لهذا المصاب غيرها بالهلاك في أسرع وقت حيث قال:[677] فيه نار، ثمَّ لم يقف عند ذلك حتَّى أخبر باحتراقها[678] أن يكون النار ضعيفة لا تفي باحتراقها لما فيها من الأنهار[679] ورطوبة الأشجار، فاحترس عن هذا الاحتمال بقوله: فاحترقت، فهذا أحسن استقصاء وقع في كلام الله تعالى وأتمُّه وأكمله، وتاسع عشرها الاعتراض، وهو الإتيان بجملةٍ أو اكثر لا محلَّ لها من الإعراب في أثناء كلام أو كلامين، اتَّصلا معنىً لنكتةٍ سوى دفع الإبهام، وجوَّز الإمام السكَّاكي كونه جملةً لها محلٌّ من الإعراب غير جملة كذلك، وكون النكتة دفع التوهُّم أيضًا، إلَّا أنَّه أوجب كونه في البيِّن،[680] وجوَّزه بعضهم في الآخر، وعشروها التعليل وحروفه اللَّام وأنَّ وإنَّ وإذ والباء وكي ومن ولعلَّ.

---

[672] أ، ض، لكفى.

[673] ض، ليشتد.

[674] أ، ض، إفسادها.

[675] أ، ض، وصفه.

[676] أ، ض، استيصال.

[677] أ، ض + فأصابها إعصارٌ ولم يقتصر على ذكره للعلم بأنه لا يحصل به سرعة الهلاك حتى قال.

[678] ض + لاحتمال.

[679] ض، الانحصار.

[680] أ، البائن.

باب القصر

قد أسلف في ضمير الفصل أنَّ للقصر مطلقًا بابًا على حدة فهذا أوان الشروع فيه:

هو لغةً الحبس نحو: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ﴾ [سورة الرحمن، 70/55]، أي محبوسات، واصطلاحًا: تخصيص أحد طرفي النسبة بالآخر بطريقٍ معهودةٍ، كما أشار إليه في تقسيمه بقوله: أمَّا قصر الموصوف، أي المنسوب إليه على وصفٍ، أي منسوبٍ دونه[681] وصفٌ آخر بينهما تنافٍ، أو لا اعتقد[682] السامع مع[683] كون الموصوف عليهما أو على أحدهما، كقولك: زيدٌ شاعرٌ لا منجمٌ، لمن يعتقده شاعرًا [29/أ] ومنجمًا،[684] وقولك: زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ، لمن يتوهَّمه[685] على أحد الوصفين من غير ترجيحٍ، ويسمَّى هذا القصر أعني قصر الموصوف على وصفٍ دون الآخر مطلقًا قصر إفراد بمعنى أنَّه يزيل شركة الآخر، ولهذا قيل: قصر الإفراد هو الذي يفيد تخصيص أمرٍ ببعض ما يعتقد السامع ثبوته له، أمَّا فيما اعتقد السامع كون الموصوف عليهما فظاهرٌ، وهو الذي يخصُّه صاحب الإيضاح باسم قصر الإفراد،[686] وأمَّا فيما اعتقد كونه على احدهما فلأنَّه يزيل الشركة الاحتماليَّة وهو الذي يسمِّيه صاحب الإيضاح بقصر التعيين،[687] أو قصر الموصوف على وصف مكانه، أي مكان وصفٍ آخر اعتقد السَّامع كون الموصوف عليه نافي الأوَّل أو لا، كقولك: زيدٌ شاعرٌ لا منجمٌ، لمن يعتقده[688] منجمًا لا شاعرًا، ويسمَّى هذا القصر قصر قلبٍ، بمعنى أنَّ المتكلِّم يقلب فيه حكم السامع، ولذا قيل: قصر القلب هو الذي يفيد تخصيص أمرٍ بغير

---

681 أ، ض، دون.

682 أ، أعتق.

683 أ، ض — مع.

684 أ، أو منجمًا.

685 ض، يتوهم.

686 الخطيب القزويني، *الإيضاح*، 13/3.

687 الخطيب القزويني، *الإيضاح*، 15/3.

688 ض، اعتقده.

ما يعتقد السامع ثبوته له، وأمَّا قصر الوصف على موصوفٍ أفراد أي دون موصوفٍ آخر اعتقد السامع ثبوت ذلك الوصف لهذين الموصوفين أو تردد بينهما، كقولك: ما قائمٌ إلَّا زيدٌ، لمن يعتقد زيدًا وعمروًا قائمين، أو يردِّد القيام بينهما أو قلبًا، أي مكان موصوفٍ آخر اعتقد السَّامع ثبوت ذلك الوصف له، كقولك: ما شاعرٌ إلَّا زيدٌ لمن يعتقد أنَّ شاعرًا في قبيلة كذا أو طرف كذا، لكنَّه يقول: ما زيدٌ هنا إلَّا شاعرٌ.[689]

واعلم أنَّ القصر الحقيقيَّ على تقدير صحَّته لا ينقسم إلى الإفراد والقلب؛ لأنَّه لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردُّده اصلًا، فلهذا أهمله السكَّاكي سامحه الله تعالى في معاملته، وللقصر أي مطلقًا ولهذا أظهره وحديث الإفادة[690] معرفة قد يعدل عنه كثيرًا طرق[691] أربعة يسلك للقصر بين كلِّ طرفي النسبة، بخلاف ما تقدَّم من ضمير الفصل، وتعريف المسند.

الطريق الأوَّل: العطف بلا عند تقديم الإثبات، كقولك في قصره إفراد أو قلبًا: زيدٌ شاعرٌ لا منجمٌ، وفي قصرها بالاعتبارين: زيدٌ شاعرٌ لا عمروٌ، وعن عبد القاهر[692] في دلائل الإعجاز:[693] أنَّ لا لقصر[694] القلب فقط،[695] أو بل عند تقديم النفي، كقولك في قصره إفرادًا أو قلبًا: ما زيدٌ منجمٌ بل شاعرٌ، وفي

---

689 أ، ض، هناك بشاعرٍ.

690 أ، ض، الإعادة.

691 أ، طرف.

692 ض، عبد القادر.

693 دلائل الإعجاز: في المعاني، والبيان التي أطلق اسم الكتاب فيه: للشيخ: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت: 474هـ). حاج خليفة، *كشف الظنون*، 759/1.

694 ض، يقصر.

695 الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص163.

قصرها كذلك: ما عمروٌ شاعرٌ بل زيدٌ، وقد أشار الإمام السكَّاكي في باب العطف على المسند إليه أنَّ لكن لقصر القلب عند تقديم النفي.[696]

والطريق الثاني: النفي والاستثناء بأدواتهما، نحو: ليس، أو ما زيدٌ إلَّا شاعرًا، [29/ب] في قصره إفرادًا أو قلبًا، وما شاعرٌ إلَّا زيد في قصرها كذلك.

والطريق الثالث: إنَّما أي باستعمالها مجازًا حذفيًّا أو لغويًّا، إذ الطريق استعمالها لا[697] بخلاف البواقي فإنَّها بأنفسها طرقٌ كذلك،[698] إنَّما زيدٌ كاتبٌ في قصره إفرادًا أو قلبًا، وإنَّما كاتب زيد في قصرها كذلك، وعن الشيخ عبد القاهر[699] أنَّ إنَّما لقصر القلب فقط.[700]

والطريق الرابع: التقديم، أي تقديم ما حقُّه التأخير، بقي بعد التقديم على حاله كما في شاعر هو في قصره إفرادًا أو قلبًا، أو[701] كما في أنا كفَّيت مهمَّتك في قصرها كذلك.

والكلُّ أي الطرق الأربعة المذكورة ههنا لنفي الخطأ، أي خطأ المخاطب في الحكم وتقرير الصواب أي صوابه فيه، أمَّا صوابه في قصر القلب فحكمه لأحدهما أو بإحداهما، وخطؤه تعيين أحدهما أو إحداهما،

---

[696] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 288/1.

[697] أ، ض + نفسها.

[698] ض، كقولك.

[699] ض، عبد القادر.

[700] التفتازاني، *المطول*، ص389.

[701] أ، ض، أولًا.

وأمَّا في قصر الإفراد فخطؤه التشريك، وصوابه الحكم لمعيَّن أو به في ضمنه[702] التشريك، والحقُّ أنَّه لا خطأ في قصر التعيين الذي جعله من قصر الإفراد، وإلَّا[703] أنَّها تختلف من وجوه:

الوجه الأوَّل: أنَّ دلالة الأخير، أي التقديم على القصر بالذوق فمن له ذوقٌ سليمٌ يفهم القصر من التقديم، ومن فقده أنكره كالشيخ ابن الحاجب حيث قال: لا دليل على أنَّه للقصر وإنَّما هو للاهتمام، ودلالة غيره، وهو الثلاثة الأول بالوضع لمعان تفيد القصر.[704]

والوجه الثاني: من وجوه الاختلاف، أنَّ الأصل أي الراجح وما ينبغي أن يكون عليه لولا المانع في الأوَّل، أي العطف الصريح[705] بالمثبت[706] مقدَّمًا في لا، ومؤخَّرًا في بل، والمنفي بالعكس، وقد يترك كراهة الإطناب، كقولك: زيدٌ يعلم النحو والصرف والاشتقاق، أو زيدٌ[707] يعلم النحو وعمروٌ وبكرٌ، والأصل في غيره وهو الثلاثة الأخيرة الصريح[708] بالمثبت فقط، ولا يترك إلَّا في مثل ما زيدًا ضربت، وما أنا قمت، فإنَّه في التحقيق لقصر الفعل على غير المذكور لا القصر[709] نفي الفعل على المذكور، فالمثبت المقصور عليه غير مذكور على ما أفاده العلَّامة الثاني المحقَّق للتفتازاني.[710]

---

[702] أ، ض، ضمن.

[703] ض، إلا.

[704] التفتازاني، *المطول*، ص376.

[705] أ، ض، التصريح.

[706] ض، بما ثبت.

[707] أ، وزيد.

[708] أ، ض، التصريح.

[709] ض، لقصر.

[710] التفتازاني، *المطول*، ص405.

والوجه الثالث: من وجوه الاختلاف، أنَّ الأوَّل أراد به العطف بلا بجامع الأخيرين، أي إنَّما، والتقديم هناك اختصاصٌ أولًا، وشرط السكَّاكي الثَّاني في مجامعه إنَّما يقال: إنَّما أنا تميميٌّ لا قيسيٌّ أو تميميٌّ أنا [30/أ] لا قيسيٌّ،[711] وإنَّما يأتيني زيد لا عمرو وزيدًا ضربت لا عمرو،[712] وسبب[713] القصر إلى الأسبق أولًا لأنَّ[714] بجامع الثاني، أي لنفي الاستثناء،[715] فلا يقال: ما زيدٌ إلَّا قائم لا قاعد، ولا[716] يقوم إلَّا زيد لا عمرو، وقد يقع مثل ذلك كثيرًا في كلمات أرباب التأليف لقصد التأكيد والتوضيح، وذلك لاشتراطه في الوضع بأنَّه لا ينفي منفيَّة قبله صريحًا.

والوجه الرابع: من[717] وجوه الاختلاف، هو أنَّه[718] مخاطب الثاني، أي المخاطب بالكلام المشتمل على النفي والاستثناء مصرٌّ عند المتكلِّم تحقيقًا، كما في إخراج مقتضى الظاهر أو تقديرًا كما في إخراج خلافه على الخطأ بخلاف الباقية، فإنَّ مخاطب الثالث غير مصرٍّ على الخطأ تحقيقًا أو تقديرًا، أو مخاطب[719] الطرفين لا يعتبر فيه الإصرار وعدمه.

والوجه الخامس: من وجوه الاختلاف، أنَّ حكم الثالث أي الحكم في الكلام المشتمل[720] على إنَّما جلى ظاهرًا بين الأنام بحسب اعتقاد المتكلِّم حقيقةً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [سورة

---

711 ض – أو تميميٌّ أنا لا قيسيٌّ.

712 السكاكي، *مفتاح العلوم*، 293/1.

713 أ، ض، ينسب.

714 أ، ض، الأقوى لا.

715 أ، ض، النفي والاستثناء.

716 أ، ض + ما.

717 أ، ض — من.

718 أ، ض، أن.

719 أ، ومخاطب.

720 ض — المشتمل.

الأنعام، 36/6]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [سورة النساء، 171/4]، أو ادِّعاء كما يحكى عن اليهود في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [سورة البقرة، 11/2]، ادَّعوا أنَّ كونهم مصلحين أمرٌ ظاهرٌ لا سترة به، ولذلك أجيبوا بقوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [سورة البقرة، 12/2]، مؤكِّدًا بما ترى، ويُحتمل أن يكون هذا تتميمًا لوجه[721] الرابع من وجوه الاختلاف فتبصَّر.

واعلم أنَّ المقصور عليه في الطريقين الأوَّلين، أي العطف والنفي، والاستثناء هو المثبت أي المعطوف[722] ببل، والمعطوف عليه إلَّا،[723] والمستثنى سواءٌ كان القصر[724] بين المبتدأ والخبر أو الفعل[725] والفاعل أو الفاعل والمفعول أو المفعولين أو الحال وذيها[726] إلى غير ذلك، وفي الطَّريق الثَّالث أي[727] إنَّما هو الجزء الأخير من الكلام المشتمل عليه مطلقًا، وفي الطريق الرابع أي التقديم، هو الجزء الأوَّل من ذلك الكلام مطلقًا ودونك الأمثلة والله تعالى أعلم بحقيقة الحال، وليكن هذا آخر ما قصدناه في توضيح قانون الخبر متنًا وشرحًا، ويتلوه الكلام إن شاء الله تعالى في تقرير قانون الطلب تعديلًا وجرحًا والله المستعان وعليه التكلان.

---

721 أ، ض، للوجه.

722 أ + عليه.

723 أ، بلا.

724 أ – القصر.

725 أ، والفعل.

726 أ، ض، دونها.

727 ض – أي.

القانون الثاني في بيان مباحث الطلب

وفيه مقدِّمة لتقسيمه وأبواب خمسة لمباحث أقسامه.

المقدِّمة: قد مرَّ وجه التعريف الطلب المراد أحد قسمي الكلام، أو إلغاؤه[728] يستدعي مطلوبًا، إذ لا يعقل طلبٌ بدون مطلوبٍ لكونه نسبةً أو كالنسبة بين الطالب والمطلوب مشعورًا به [30/ب] لامتناع طلب المجهول غير حاصلٍ، وفيه إذ لا معنى لطلب الحاصل فقد يستدعي الطلب فيه، أي في المطلوب إمكان الحصول، وقد لا يستدعي فيه إمكانه فالثَّاني وهو ما لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول هو التمنِّي إلَّا أنَّه يجب في صورة الإمكان أن لا يكون المطلوب متوقَّع الحصول مطموعه، ومن الأوَّل أي ما يستدعي إمكان حصول المطلوب، وإنَّما زيد من التبعيضيَّة، إذ لا دليل على حصره في الأبواب الأربعة سوى الاستقرار[729] الذي لا يفيد القطع، كذا في بعض شروح المفتاح.

أقول: بل ينتقض بالترجِّي، فليتأمَّل الاستفهام لطلب الحصول، أي حصول ثبوت متصوَّر أو مصدِّق به أو انتفائهما في الذهن متعلَّق بالحصول.

واعلم أنَّ في هذا التركيب وجوهًا: أن يكون من الأوَّل مبتدأ على معنى بعض الأوَّل، والاستفهام خبره[730] ولطلب خبرًا ثانيًا أو حالًا من المبتدأ أو الخبر على رأي من تجوِّزه، وأن يكون من الأوَّل خبرًا، والاستفهام مبتدأ ولطلب[731] خبرًا ثانيًا، فهو من بديع التراكيب أو حالًا، وأن يكون الاستفهام فاعل الظرف

---

728 أ، وإلقاؤه. ض، إلقاؤه.

729 أ، ض، الاستقراء.

730 أ — خبره.

731 أ، أو لطلب.

المتقدِّم[732] على رأي من جوَّزه، والمتأخِّر حالًا عنه، ومن الأوَّل النهي لطلب[733] حصول انتفاء المقصور[734] في الخارج، ولا جائز أن يكون لطلب حصول انتفاء المصدِّق به في الخارج وهو ظاهرٌ، ومن الأوَّل الأمر والنداء لطلب حصول ثبوته، أي ثبوت المقصور[735] فيه، أي في الخارج ولا جائزًا أيضًا أن يكونا لطلب حصول المصدِّق به في الخارج، وهو أيضًا ظاهر.

الباب الأوَّل من الأبواب الخمسة في بيان مباحث التمنِّي

فنقول وبالله التوفيق: له كلمةٌ واحدةٌ هي: ليت، يعني أنَّ ليت هي الكلمة الموضوعة للتمنِّيات المخصوصة بملاحظتها بمطلق التمنِّي فوضعها عامٌّ ومدلولها خاصٌّ كبواقي الحروف المعانيَّة، هذا وقد عرفت أنَّ التمنِّي لا يستدعي إمكان حصول المطلوب، فهذا ما[736] محال عقلي، كما تقول: ليت زيدًا جاءني، فتطلب كون غير الواقع فيما معنى[737] واقعًا فيه مع حكم العقل بامتناعه، وأمَّا عادي[738] كما تقول:

ليَتَ الشَّبابَ يَعودُ يَومًا.[739]

---

[732] أ، التقدم.

[733] أ، طلب.

[734] ض، التصور.

[735] أ، الصور. ض، التصور.

[736] أ، فهو إما.

[737] ض، فيها معا مضى.

[738] أ، عدى.

[739] البيت لأبي العتاهية: فيَا لَيتَ الشّبابَ يَعُودُ يَوْمًا فأُخبِرَهُ بمَا فَعَلَ المشِيبُ؛ [البحر الطويل]؛ المستعصمي، *الدر الفريد*، 180/4.

فتطلب عود الشباب مع جزم العقل بأنَّه لا يعود، وإمَّا مستبعد كما تقول: ليت زيدًا يأتيني، غير متوقِّعٍ ولا طامعٍ، وقد يقول:[740] منه، أي من التمنِّي بليت سؤال، كما إذا قلت: [31/أ] لمن همُّك[741] همُّه قصدًا إلى المجادلة[742] لإزالة الهمِّ: ليتك تحدِّثني، فإنَّ المعنى حدِّثني أوَّلًا[743] تحدِّثني، والمصحِّح أنَّ المتمنِّي غير حاصلٍ كالسؤال، والقرينة أنَّك تطمع في حصول الحديث من صاحبك، وإنَّما أبرزته في صورة التمنِّي قصدًا إلى إظهار الشكوى منه، أو إيماءً إلى عظم قدره ورفعة منزلته، بحيث لا توقع[744] منه المحادثة، بل يتمنَّى كمستبعدات[745] الأمور، ولَمَّا ورد أنَّ: لعلَّ وهل ولو، قد يفيد التمنِّي فلا يكون كلمته واحدة، فأشار[746] إلى جوابه بقوله: فأمَّا[747] لعلَّ في قولهم: لعلِّي سأحجُّ فأزورك، بالنصب فمجازٌ في التمنِّي، والمصحَّح بعد المرجوِّ، فإنَّه بمنزلة الإحالة أو الاستبعاد في المتمنَّي، والقرينة نصب المضارع بالفاء بإضمار أن، إذ لا يجوز ذلك إلَّا في جواب الأمر والنهي والاستفهام أو التمنِّي أو العرض على ما[748] نحو المفتاح وغيره،[749] والذي يليق بالمقام هو التمنِّي كهل أي كما أنَّ هل مجاز في التمنِّي، وسيجيئ توجيهه ولو فإنَّه أيضًا مجازٌ فيه، كما إذا قلت: لو يأتيني زيد فيحدِّثني، بالنصب والمصحَّح أنَّ لو[750] غير الواقع واقعًا، والتمنِّي طلب ما

---

740 أ، يتولد.

741 أ، جملا.

742 أ، ض، المحادثة.

743 أ، أو هلَّا. ض، إذ هذا.

744 أ، ض، بتوقع.

745 أ، كمستورات.

746 أ، ض، أشار.

747 أ، ض، وأما.

748 ض + في.

749 السكاكي، *مفتاح العلوم*، 106/1.

750 أ + تقدير. ض، لتقدير.

يستبعد وقوعه، والقرينة النصب على ما عرفت، ولَمَّا بقي أشهر[751] حروف التديم[752] والتحضيض أشار إلى جوابه بقوله: وكأنَّهما، أي[753] هل ولو، وإنَّما أورد لفظه كأنَّه[754] لعدم الجزم بالحكم بل الظنُّ بخلافه رُكِّبتا مع لا، وما الأوَّل مع الأوَّل، والثَّاني معهما لإلزامه، أي إلزام معنى التمنِّي إيَّاهما فإنَّهما قبل التركيب إنَّما يتمنَّى بهما بطريق المجاز،[755] وإمَّا بعده فبطريق اللزوم، وليس فائدة الإلزام إفادة معنى التمنِّي فقط بطريق اللُّزوم، بل لإفادة التنديم أيضًا في الماضي، كما إذا قيل: هلَّا، أو إلَّا بقلب الهاء همزة، أو لولا، أو:[756] لوما أكرمت زيدًا، فكأنَّ المعنى ليتك أكرمته متولِّدًا منه معنى التنديم، ولا[757] لإفادة التحضيض أيضًا في المضارع، كما إذا قيل: هلَّا تكرم زيدًا، أو لولا، فكأنَّ المعنى ليتك تكرمه متولِّدًا منه معنى التحضيض والسؤال. والله أعلم بحقيقة الحال.

الباب الثاني: من الأبواب الخمسة في بيان مباحث الاستفهام.

فنقول وبالله التوفيق: له كلماتٌ، يعني أنَّ ههنا كلماتٌ مخصوصةٌ موضوعةٌ للاستفهام على قياس ما عرفت، الهمزة أعمَّها، يعني تجيء لطلب حصول المتصوَّر والمصدَّر[758] به ثبوتًا وانتفاءً، نقول في طلب التصديق الذي هو مطلب: هل البسيطة أحصل الانطلاق أو لا الانطلاق[759] [31/ب] حاصل في

---

751 أ، ض، إشكال.

752 أ، ض، التنديم.

753 أ، ض + كان.

754 أ، ض، كأن.

755 أ، الجواز.

756 أ، أولو للاو.

757 أ، ض – لا.

758 أ، ض، والمصدق.

759 أ، اللانطلاق.

طلب التصديق الذي يطلب بهل المركَّبة: أزيدٌ منطلقٌ، أو انطلق زيدٌ، في طلب النفي[760] في طرف المسند إليه، أدبس[761] في الإناء أم عسلٌ، وفي طرف المسند أفي الخابية دبسٍ[762] أم في الزقِّ.[763]

واعلم أنَّ المطلوب بالحقيقة بالهمزة هو التصديق بالنسبة لأحدهما أو بأحدهما بعينه، إذ التصوُّر والتصديق بالنسبة له أو به لا بعينه، حاصلٌ للسائل قبل الجواب أيضًا على ما فصَّله الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه،[764] وهل يختصُّ التصديق، أي يختصُّ بطلب حصول[765] التصديق البسيط أو المركَّب ثبوتًا وانتفاءً، نقول[766] في الأوَّل: هل الانطلاق حاصلٌ أو هل حصل الانطلاق، وفي الثاني: هل زيدٌ منطلقٌ أو هل انطلق زيدٌ.

اعلم أنَّ التصديق البسيط هو الذي يكون الوجود أو العدم محموله، ويُسمَّى كلمة هل الطالبة له بسيطة، والتصديق المركَّب هو الذي يكون الوجود أو العدم رابطةً،[767] ويُسمَّى كلمة هل الطالبة له مركَّبةً، فقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود أو العدم، وفي الأولى[768] شيءٌ،[769] فكانت مركَّبةً بالنسبة على[770] الأولى، وتخصص أي كلمة هل بحسب[771] الوضع المضارع من الأفعال بالاستقبال، يعني أنَّ هل تجعل المضارع

---

760 أ، ض، التصور.

761 أ، ولبن.

762 ض، دبسك.

763 [زقق] الزق: السقاء. الجوهري، *الصحاح*، 1491/4.

764 الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص477.

765 أ – حصول.

766 ض، تقول.

767 ض، رابطته.

768 أ، وإن ولي. ض + أو العدم.

769 أ، ض + واحد.

770 أ، لا.

771 أ، ض، بحسب.

مقصورًا على الاستقبال لا يتجاوزه إلى الحال، سواءٌ قصد بها الاستفهام حقيقةً أم لا، فلا يصحُّ أن يقال: هل تضرب زيدًا، أي الآن، وهل تضرب زيدًا وهو صديقك، بخلاف الهمزة.

والبواقي أي ما سوى هل والهمزة، التصوُّر أي تختصُّ بطلب حصول المتصوَّر، وتختلف في أنَّ المطلوب في كلٍّ منها شيءٌ آخر، والسؤال[772] عن الجنس، نقول:[773] ما عندك، بمعنى أيِّ جنسٍ من أجناس الموجودات عندك، وجوابه إنسانٌ أو فرسٌ أو كتابٌ أو طعامٌ، ومنه السُّؤال عن الماهيَّة[774] الاعتباريَّة، كما تقول: لما[775] الكلمة، بمعنى أيِّ جنسٍ من أجناس المفهومات الاصطلاحيَّة هي، وجوابه تعيين ما اصطلح عليه من أنَّه لفظٌ وضع لمعنىً مفردٍ أو الحقيقة، كما تقول: ما الإنسان، بمعنى أيُّ جنسٍ من أجناس الموجودات الخارجيَّة هو،[776] وجوابه التحديد بأنَّه: حيوانٌ ناطقٌ، إلَّا أنَّه بالعلوم الحكميَّة أنسب، إذ فيها يطلب تفاصيل الحقائق الموجودة والمفهومات الاصطلاحيَّة، هذا وإمَّا ما الطالبة لشرح الاسم، كما تقول: ما الغضنفر،[777] أو ما[778] الأصل بمعنى، أيُّ جنسٍ من أجناس المعاني معناه، وجوابه بما يراد:[779] فكأنَّه الأسد، أو بمركَّبٍ يعيِّن مفهومه، كأنَّه ما [32/أ] يبتنى عليه غيره،[780] قيل أنَّ المطلوب بها التصديق فليتأمَّل، أو الوصف يعني أنَّ ما مشتركة بين سؤال الجنس وسؤال الوصف، وهو كثيرٌ في اللُّغة، سواءٌ كان الوصف لأولي العلم أو لغيرهم، تقول: ما زيدٌ، وجوابه: العالم الفاضل، وما هذا الحجر وجوابه الصلب.

---

772 ض، فما للسؤال.

773 أ، ض، تقول.

774 أ، المهية.

775 أ، ض، ما.

776 ض — هو.

777 غضفر: الغضنفر: الأسد. ورجل غضنفر: غيظ الجثة. الجوهري، *الصحاح*، 770/2.

778 أ، وأما.

779 أ، ض، يرادفه.

780 أ، ض + فقد.

ومَنْ للسؤال عن جنس ذوي العلم، تقول: من جبريل، بمعنى أبشرٌ هو أم ملكٌ أم جنِّيٌّ، وجوابه: ملكٌ، هذا ما عليه الإمام السكَّاكي،[781] واعترض عليه الخطيب الدمشقي بالمنع، بل هو سؤالٌ عن العارض المشخَّص لذي العلم، وجوابٌ من جبريل ملكٌ، يأتي[782] كذا وكذا لا أنَّه ملك،[783] وصوَّبه سائر العلماء، ولعلَّ الإمام السكَّاكي غلط ممَّا ذكره الأصوليُّون أنَّ من الاستفهاميَّة تعمُّ ذوي العلم؛ لأنَّ معنى من في الدار زيد[784] في الدار أم عمرو إلى غير ذلك، فعدل إلى لفظ من قطعًا للتطويل، وأين هذا من ذاك.

وأيٌّ للسؤال عن المميَّز، أي عمَّا يميِّز أحد المتشاركين أو المتشاركات في أمرٍ عامٍّ ذاتيٍّ أو عرضيٍّ، هو مضمون ما أضيف إليه أيٌّ، يقول القائل: عندي ثيابٌ، فتقول: أيُّ الثياب هي، فتطلب منه وصفًا مميِّزًا عندك عمَّا يشاركها[785] في الثوبيَّة، وجوابه: قطنٌ أو عنَّابيٌّ أو غير[786] ذلك.

وكم للسؤال عن العدد المعلوم عند المخاطب في ظنِّ المتكلِّم، ومميِّزه منصوبٌ مفردٌ قد[787] يذكر وقد يقدَّر بقرينة الكلام،[788] ويكون من أجناس الأشياء أو المقادير أو الأزمنة[789] أو المرَّات أو غير ذلك ممَّا يدخل تحت العدد باعتبار كونه أجزاء ممَّا ذكر في الكلام أو جزئيَّات له على ما قرَّره الغمام[790] العلَّامة التفتازاني

---

781 السكاكي، *مفتاح العلوم*، 311/1.

782 ض + بالوحي.

783 3الخطيب القزويني، *الإيضاح*، /64.

784 أ، أزيد.

785 أ، يشار لها.

786 أ، وغير.

787 أ، وقد.

788 أ – بقرينة الكلام.

789 أ، ض + أو الأمكنة.

790 أ، ض – الغمام.

مستخرجًا من أمثلة الإمام السكَّاكي ذلك الحزيت[791] الماهر[792] في إبداع لطائف الكلام سامحه الله تعالى في معاملته، وقد تكون كم خبريَّة لتكثير العدد المبهم عند المخاطب، وربَّما يعرفه المتكلِّم ومميَّزه مجرور بالإضافة.

وكيف للسؤال عن الحال، أي عن وصف الشيء وكيفيَّته التي هو عليها، واختلفوا في أنَّها ظرفٌ أم لا، ونُقل الأوَّل عن سيبويه فمحلُّها نصب دائمًا تقول: كيف زيد، أي على أيِّ صفةٍ هو أو في أيِّ حالٍ،[793] وكيف جئت، أي على أيِّ حال أو في أيِّ صفة؟[794] والجواب المطابق على صحَّته ونحوه، وعلى الشيء ونحوه، ونُقل الثاني عن السيرافي[795] والأخفش[796] فمحلُّها رفعٌ مع المبتدأ [32/ب] ونصب مع غيره، والتقدير في المثال الأوَّل أصحيحٌ أم سقيمٌ، وفي الثاني أماشيًا أم راكبًا، والحقُّ[797] المطابق صحيح ونحوه وماشيًا ونحوه.[798]

وأين للسؤال عن المكان، تقول: أين زيد، وجوابه: في السوق أو في المسجد أو في الدار.

---

[791] ض، الخبر بت.

[792] أ، آخر أنيت إلمام.

[793] ض + هو.

[794] ض + جئت.

[795] السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368هـ): العلامة، إمام النحو، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، صاحب التصانيف، ونحوي بغداد. وقد جود شرح كتاب سيبويه، وله ألفات القطع والوصل، وكتاب الإقناع في النحو الذي كمله ولده يوسف، وله جزء مروي في أخبار النحاة، وكان وافر الجلالة، كثير التلامذة. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 247/16.

[796] الأخفش سعيد بن مسعدة البلخي (ت: 211هـ): إمام النحو، أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي، ثم البصري، مولى بني مجاشع. أخذ عن: الخليل بن أحمد، ولزم سيبويه حتى برع، وكان من أسنان سيبويه، بل أكبر. وكان ثعلب يفضل الأخفش، ويقول: كان أوسع الناس علمًا، وله كتب كثيرة في: النحو، والعروض، ومعاني القرآن. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 206/10.

[797] أ، ض، والجواب.

[798] عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، *مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب*، مح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، (د. م. د. ت. منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات)، 206/1.

وأنَّى تارة بمعنى كيف، وذلك إذا كان بعدها فعل، كما في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [سورة البقرة، 223/2]، أي كيف شئتم، أي على أيِّ وضع أردتم بعد أن يكون المأتيُّ موضع الحرث وهو القُبُل، وتارةً بمعنى من أين، كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ [سورة آل عمران، 37/3]، أي من أين لك، ولذا أجابت بقولها: ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران، 37/3]، وظاهر عبارة المفتاح أنَّ كلمة أنَّى وحدها بمعنى من أين،[799] وذكر بعض النحاة أنَّها بمعنى أين ومن مقدَّرة، ويؤيِّده استعمالها مع من ظاهرة في قوله: من اثني[800] عشرون لنا، أي من أين.

ومتى للسؤال عن الزمان ماضيًا أو مستقبلًا.

وأيَّان للسؤال عنه، أي عن الزمان، كذلك تقول: متى جئت أو أيَّان جئت، وجوابه: يوم الجمعة ونحوه، هذا ظاهر المفتاح والإيضاح،[801] لكن في التلخيص أنَّه يسأل بأيَّان عن الزمان المستقبل، وعن عليِّ بن عيسى الربعي[802] إمام أئمَّة بغداد في علم النحو: أنَّ أيَّان يستعمل في مواضع التفخيم، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة القيامة، 6/75]، أي أيَّان وقوع يوم القيمة،[803] إذ ظرف الزمان لا يخبر به عن غير الحدث، هذا ويتولَّد كثيرًا منها، أي من كلمات الاستفهام المذكورة غير هذه المعاني السابقة ممَّا يقتضي قرائن الأقوال[804] بعد أن امتنع القصد إلى حقيقة الاستفهام كالاستخفاف والتحقير

---

[799] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 313/1.

[800] ض، أنى.

[801] السكاكي، مفتاح العلوم، 313/1؛ الخطيب القزويني، *الإيضاح*، 67/3.

[802] الربعي أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج (ت: 420هـ): إمام النحو، أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي، البغدادي، صاحب التصانيف. لازم أبا سعيد السيرافي ببغداد، وأبا علي الفارسي بشيراز، حتى بلغ الغاية، بلغنا أن أبا علي قال: قولوا لعلي البغدادي: لو سرت من الشرق إلى الغرب، لم تجد أحدا أنحى منك، وصنف شرحًا للإيضاح، وشرحًا لمختصر الجرمي.
وتخرج به كبار. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 392/17.

[803] السكاكي، مفتاح العلوم، 313/1.

[804] ض، الأحوال.

في قولك: ما هذا، أو منْ هذا، ووجهه أنَّ الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل[805] المستلزم لحقارته من وجه؛ لأنَّ الحقير غير ملتفتٍ إليه فلا يعلم، والتمنِّي في قول القائل: هل لي من شفيعٍ، في مقام يعلم أن لا شفيع له، ووجهه أنَّ المتمنِّي إذا اشتدَّ حرصه على حصول المتمنى فلا محالة يستفهم عن حصوله، والتعجُّب[806] والتعجيب كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [سورة البقرة، 28/2]، أي كيف تكفرون، والحال أنَّكم عالمون بهذه القضيَّة، فمعنى التعجُّب أنَّ كلَّ عاقلٍ يطَّلع عليه بتعجُّب من حيث إنَّه صدر منهم الكفر مع الصارف القويِّ وهو علمهم بهذه القضيَّة، ومعنى التعجيب: تعجَّبوا أيُّها الناس من كفرهم الجليِّ، مع هذا الصارف القويِّ، ووجهه أنَّ التعجُّب والتعجيب ممَّا خفي سببه ومدركه [33/أ] فيلزمه[807] الاستفهام والاستبطاء، كقولك: كم دعوتك، ووجهه أنَّ الاستفهام عن عدد الدعاء يستلزم الجهل به المستلزم لاستكثاره عادةً أو ادِّعاءً المستلزم للاستبطاء كذلك والإنكار توبيخًا بمعنى ما كان ينبغي أن يكون، نحو: أعصيت ربَّك، فإنَّ العصيان واقع منكرًا، ولا ينبغي أن يكون نحو: أتعصي ربَّك، فإنَّه غير واقعٍ، لكنَّه منكرًا وتكذيبًا، بمعنى لم يكن نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ [سورة الإسراء، 40/17]، أي لم يفعل أولا يكون نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [سورة هود، 28/11]، أي لا نفعل، ووجه الكلِّ أنَّ الاستفهام يستلزم الجهل به المستلزم لعدم الالتفات المناسب لكراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الأزمنة، سواءٌ كان واقعًا أو لا، والعرض كما في قولك لمن تعلم أنَّه لا ينزل البتَّة: ألَّا تنزل تصب خيرًا، ووجهه ظاهرٌ بعد علمك أنَّ الهمزة لإنكار النفي بمعنى لا ينبغي أن يكون فتبصَّر، والتقرير أي التحقيق والتثبيت نحو: أجئتني، ووجهه أنَّ الاستفهام

---

[805] ض + به.

[806] ض، فالتعجب.

[807] أ، ض، فيلزم.

عن الشيء يستلزم توجُّه الذهن إليه المستلزم لتحقيقه وتثبيته والتهديد في قولك: كم أحلم، ووجهه أنَّ الاستفهام عن عدد حلمه يستلزم الجهل به المستلزم لاستكثاره المستلزم لبلوغه حدِّه المستلزم؛ لانتهاء[808] به ضدَّه والتنبيه على الضَّلال، أي تنبيه المخاطب على ضادٍّ له[809] كما في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [سورة التكوير، 26/81]، ووجهه أنَّ الاستفهام يستلزم توجُّه قلب المخاطب[810] لتنبُّهه[811] على ما هو عليه، فمن سلك طريقًا ضالًّا فاستفهم عنه تنبَّه على ضلاله بمعونة القرائن والاستبعاد في قوله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة، 214/2]، ووجهه الاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل[812] المستلزم لبعده، إذ الأنسب للقريب أن بعلم[813] بنفسه أو بأمارته.

واعلم أنَّ ما ذكرناه مقتفيًا إثر الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه من وجوه إفادة كلمات الاستفهام هذه المعاني المجازيَّة أنموذج لك وتشحيذًا لذهنك تستعين به فيما لم نذكر، وأكثرها ذوقيَّة ظاهرة للعارفين بخواصِّ التراكيب الواقفين على الطرق والأساليب، فالمنع في بعضها بأنَّا لا تسلِّم ذاك ولما يجوز أن يكون، كذا غير مسموعٍ خارجٍ عن قانون الفنِّ، فعلى فاقد الذوق أن يقلِّد صاحب هذين العلمين في فتاواه كما نبَّه عليه الإمام السكَّاكي في المفتاح، والشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز.

الباب الثالث: من الأبواب الخمسة في بيان مباحث الأمر.

---

808 أ، لا تقلا. ض، لا نقلًا.

809 أ، ض، ضلاله.

810 ض + المستلزم.

811 أ، لشبهة.

812 ض + به.

813 ض، يعلم.

قد عرفت أنَّ الأمر بديهيٌّ [33/ب] يعرفه كلُّ أحدٍ ولو ممَّن لم يمارس بالحدود، وتنبُّهك أنَّ[814] طلب حصوله[815] ثبوت المتصوَّر في الخارج، فهذا وإنَّ[816] الإشارة إلى أنَّ المستعمل لتأدية هذا المعنى ماذا وأنَّه موضوعٌ للطلب الاستعادئي،[817] فيورث قصد إلزام الفعل المتصوَّر[818] على المطلوب منه، فقد يجب ذلك الفعل وقد لا يجب وأنَّ ما سواه متولِّد، أمَّا الأوَّل فإليه الإشارة بقوله: له، أي للأمر[819] حرفٌ واحدٌ وهو: اللام الجازم للمضارع، في نحو: ليفعل، أمر الغير الفاعل الحاضر كثيرًا وله قليلًا، وصيغ بيَّنوا طريقة[820] اشتقاقها من الأفعال، وهي أن تحذف من الغابر الزائد في أوَّله وتبتدئ بالثاني إن متحرِّكًا، وإلَّا فإنَّ من باب أفعل رُدِّدت الهمزة الساقطة أوَّلًا جلبت همزة وصل مضمومة في باب يفعل مضموم العين مكسورة فيما عداه، ثمَّ تحذف الآخر إن معتلًّا أو تسكنه إن لم يكنه، ولا مشدَّدًا وتحرِّكه في المشدَّد بأيِّ حركة شئت أنَّ ما قبله مضمومًا وإلَّا فبغير الضمِّ وبسكون الآخر تحذف المدَّة قبله كيف اتَّفقت، نحو: قل، وبع، وخف، على ما في صرف المفتاح،[821] وأسماء عدُّوها من أسماء الأفعال نحو: رويد زيدًا، رويدك تبد، هلمَّ هات هاء دونك عندك حذرك حذارك حيَّهل بله عليك إيه صه مه هيت هل هيَّك قدَّك قطَّك

---

[814] أ، ض، وتنبهت أنه.

[815] أ، ض، حصول.

[816] أ، ض، أوان.

[817] أ، ض، الاستعلائي.

[818] أ، المصور.

[819] أ، الأمر.

[820] أ، طرقه.

[821] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 66/1.

إليك آمين آمِّين على ما في[822] المفتاح،[823] وأمَّا ما جاء على فعال أمرًا نحو: نزال وتراك وحذار فقياسيٌّ من الثلاثيِّ المجرَّد عند سيبويه، وميل الإمام السكَّاكي إلى أنَّه سماعيٌّ على ما في[824] شروح المفتاح.[825]

وأمَّا الثَّاني فإليه الإشارة بقوله: وضعت تلك الأسماء والصيغ مقترنةً باللَّام أو لا للاستعلاء، أي لغرض الاستعمال، للطلب على سبيل الاستعلاء، فبعضها بالوضع الشخصيِّ وهي الأسماء المعدودة وبعضها بالوضع النوعيِّ وهي الصيغ المضبوطة مقترنةً باللَّام أو لا، وبعضها مختلفٌ فيه وهو ما جاء على فعال أمرًا كما عرفت، واستدلَّ الإمام السكَّاكي على ذلك بتبادر الفهم عند استماع، نحو: قم وليقم زيدٌ إلى الطلب الاستعلائيِّ، وتوقُّف المتولِّدات على اعتبار القرائن،[826] وأيَّده بأطباق أئمَّة اللغة على إضافتهم نحو: قم وليقم، إلى الأمر بقولهم: صيغة الأمر،[827] ومثال [34/أ] الأمر ولام الأمر دون أن يقولوا صيغة الإباحة مثلًا فلزم الإيجاب، إذ لا شبهة في أنَّ طلب حصول ثبوت المتصوَّر في الخارج يوجب قصد الإلزام ذلك الفعل على المأمور، ولا يترك له رخصةً في الترك ولا معنىً للإيجاب سوى هذا، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الإيجاب ليس معنىً حقيقيًّا كما ظنَّ، فإن كان الاستعلاء من الأعلى رتبةً من المأمور حقيقةً وجب الفعل المطلوب منه، فإن كان الأمر من قبل الشرع فوجوب الفعل شرعيٌّ، وإن كان من جهة العقل فعقليٌّ، وإن كان من العرف فعرفيٌّ، وقد اجتمعت الثلاثة في طاعة العبد لمالكه وسيِّده، وإلَّا أي وإن لم يكن الاستعلاء

---

[822] أ + نحو.

[823] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 78/1.

[824] أ – في.

[825] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 79/1.

[826] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 318/1.

[827] أ – بقولهم: صيغة الأمر.

من الأعلى من[828] المأمور لا، أي لا يجب الفعل بوجه من تلك الوجوه، إذ مدار الوجوب كون الترك مظنَّة لتوقُّع مكروهٍ من العقاب أو الذمِّ أو الملامة، فإن وجد وجب وإلَّا لا.

وأمَّا الثالث فإليه الإشارة بقوله: فقد تُستعمل، أي تلك الأسماء والصيغ[829] تضرُّعًا أي للطلب على سبيل[830] التضرُّع[831] والتخشُّع والتضعُّف كما في مجمل اللغة، فولَّد الدعاء نحو: اللهمَّ اغفر لي وارحمني، وقد تستعمل تلطُّفًا، أي على طريق التساوي فولَّد الالتماس، كقولك لمن يساويك بدون الاستعلاء: أعطني الكتاب، وقد تُستعمل إذنًا، يعني أنَّها تستعمل وتدلُّ بحسب الظاهر مع قطع النظر عن القرائن على الطلب وإيجاب المطلوب، إلَّا أنَّ المراد ليس الطلب لكن الإذن في الفعل، وبهذا[832] يظهر أنَّ في الإباحة طلبًا أيضًا، لكن بحسب الدلالة لا بحسب الإرادة، فليس[833] في إشعار الإمام السكَّاكي الطلب في الإباحة شيء كما ظنَّ، وكذا الكلام في التهديد فتبصَّر، فالإباحة أي فولَّد الإباحة كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [سورة المائدة، 2/5]، وقد تُستعمل تسخُّطًا، أي غضبًا للمأمور به، يعني أنَّها تستعمل وتدلُّ ظاهرًا مع قطع النظر في القرائن الصارفة على الطلب وإيجاب، إلَّا أنَّ المراد هو إظهار الغضب للمأمور به، فالتهديد أي فولَّد التهديد، نحو: ما[834] اعملوا ما شئتم، إلى غير ذلك المذكور من المعاني على ما ذُكر في أصول الفقه.

---

828 أ — من.

829 أ + المتعثر وجد به باللام وغيرها. ض + المقترنة اللام وغيرها.

830 أ — سبيل.

831 أ، ض + وهو التذلل.

832 أ، وزبدًا.

833 أ، وليس.

834 أ، ض — ما.

الباب الرابع: من الأبواب الخمسة في بيان مباحث النهي.

قد نبَّهتَ[835] على[836] أنَّه[837] انتفاء المتصوَّر في الخارج له صيغةٌ [34/ب] واحدةٌ، وهي لا تفعل، أي المضارع الداخل عليه لا الجازم نهيًا للفاعل الحاضر أو غيره[838] من أيِّ بابٍ كان، وهو أي النهي كالأمر فيما سبق كلَّه بأنَّ[839] صيغته وضعت للطلب الاستعلائيِّ فلزم التحريم، وهو إيجاب الترك فإن كان الاستعلاء من الأعلى حرم الفعل ووجب الترك وإلَّا لا، وقد تستعمل تضرُّعًا فولَّد الدعاء، كقول المبتهل: اللهمَّ لا تكلني إلى نفسي، وتلطُّفًا لالتماس وإذنًا فالإباحة، إلَّا أنَّ المقصود الأصليُّ فيه إباحة الترك، وفي الأمر إباحة الفعل وتسخُّطًا فالتهديد إلى غير ذلك، وحقُّهما أي حقُّ الأمر والنهي مطلقين مجرَّدين عن القرائن، الفور أي وجوب الفعل والترك عقيب الأمر والنهي إن[840] وإلَّا ففي أقرب أوقات الإمكان، أمَّا[841] الفور حقُّ النهي فذهب[842] الكثيرين، وأمَّا أنَّه حقُّ الأمر فذهب الشيخ أبو الحسن الكرخي[843] من

---

[835] أ، ض، تنبهت.

[836] أ، ض – على.

[837] أ، ض + طلب.

[838] أ، وغيره.

[839] أ، ض، من أنَّ.

[840] أ، ض + أمكن.

[841] أ، ض + أن.

[842] ض، فمذهب.

[843] الكرخي عبيد الله بن الحسين بن دلال (ت: 340هـ): الشيخ، الإمام، الزاهد، مفتي العراق، شيخ الحنفية، أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال البغدادي، الكرخي، الفقيه.، انتهت إليه رئاسة المذهب، وانتشرت تلامذته في البلاد، واشتهر اسمه، وبعد صيته، وكان من العلماء العباد ذا تهجد وأوراد وتأله، وصبر على الفقر والحاجة، وزهد تام، ووقع في النفوس، ومن كبار تلامذته أبو بكر الرازي المذكور. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 426/15.

أصحاب أبي حنيفة رحمه الله ومن تابعه وأبي بكر الصيرفي[844] وأبي حامد[845] من أصحاب الشافعيّ رحمه الله، والأكثرون من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي وعامَّة المتكلِّمين على أنَّ حقَّه التراخي وعدم التقييد بالحال، ونعم ما قال النكساوي في شرح الإيضاح، والكلام في هذا المقام طويل الذيل وتحقيقه موكول إلى أصول الفقه.[846]

والتراخي أي جواز التأخير من أقرب أوقات الإمكان، وعدم التقييد بالحال إلى القرائن أي مفوَّض إليها، وأصلهما أي أصل الأمر والنهي المرَّة، يعني أنَّ المرَّة[847] توجب الخروج عن عهدة الأمر المطلق، إمَّا لدلالته على خصوص المدَّة كما ذهب إليه طائفة، وإمَّا على الماهيَّة مطلقًا كما هو مذهب الجمهور، وكذلك في النهي إن كانا لقطع الواقع، كقولك للساكن: تحرَّك وللمتحرِّك لا تتحرَّك، وأصلهما الاستمرار إن كانا لاستدامته، أي الواقع كقولك للمتحرِّك: تحرَّك ولا تسكن، وقال بعضهم: أصل الأمر المرَّة، والنهي الاستمرار مطلقًا، وبسط الكلام في أصول الفقه،[848] وقد يجاب هذه الأربعة أي يعقب التمنِّي والاستفهام والأمر والنهي قارَّة في مقرِّها أو مزالة بمضارعٍ مجزومٍ بأن المضمرة مع الشرط، بناءً على تقدير الشرط الملائم

---

[844] الصيرفي أبو بكر يعقوب بن أحمد بن محمد (ت: 466هـ): الشيخ الرئيس الثقة، المسند، أبو بكر يعقوب بن أحمد بن محمد النيسابوري. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 245/12.

[845] الغزالي أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (ت: 505هـ): الشيخ، الإمام، البحر، حجة الإسلام، أعجوبة الزمان، زين الدين، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، الغزالي، صاحب التصانيف، والذكاء المفرط. وعظم جاه الرجل، وازدادت حشمته، بحيث إنه في دست أمير، وفي رتبة رئيس كبير، فأداه نظره في العلوم، وممارسته لأفانين الزهديات إلى رفض الرئاسة، والإنابة إلى دار الخلود، والتأله، والإخلاص، وإصلاح النفس، فحج من وقته، وزار بيت المقدس، وصحب الفقيه نصر بن إبراهيم بدمشق، وأقام مدة، وألف كتاب الإحياء، وغيره. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 322/19.

[846] ينظر: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي، *نهاية السول شرح منهاج الوصول*، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م)، 175/1.

[847] أ – يعني أنَّ المرَّة.

[848] بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، *البحر المحيط في أصول الفقه*، ط1، (د. م.، دار الكتبي، 1994م)، 312/3.

لها بعدها، يعني أنَّ هذه الأربعة تكون قرائن على تقدير الشرط الملائم لها[849] [35/أ] بعدها، يعني أنَّ هذه الأربعة تكون قرائن على تقدير الشرط بعدها، فيؤتى بمضارعٍ مجزومٍ جوابًا لهذا الشرط المقدَّر، وقرَّره الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه،[850] بأنَّها تدلُّ على الطلب والغالب في المطلوب أن يكون مطلوبًا لغيره[851] وسيلة إلى حصوله، فإذا[852] ذُكر بعد الطلب ما يصحُّ توقُّفه على المطلوب وترتُّبه عليه فهم أنَّ المطلوب لذلك المذكور وإنَّ ذلك المذكور مسبَّب منه، وهذا هو معنى الشرطيَّة، فيستغنى[853] عن ذكر الشروط وأداته ويؤتى بالمضارع مجزومًا على أنَّه جزاءٌ لذلك الشرط المقدَّر، كقولك: ليت لي مالًا فأنفقه،[854] أي أن أُرزقه فأنفقه،[855] وأين بيتك أزرك، أي إن تعرفينه أزرك، وزرني أكرمك، أي إن تزرني أكرمك، ولا تشتمُ يكن خيرًا لك،[856] أن لا تشتم يكن خيرًا لك، وأمَّا جزم المضارع على أنَّه جزاء للشرط المقدَّر بعد العرض في نحو قولك: ألا تنزل تصب خيرًا، أي إن تنزل تصب خيرًا، فقد عرفت أنَّ العرض من الاستفهامات المزالة[857] مقارُّها عن مقراها فليتأمَّل.

الباب الخامس: من الأبواب الخمسة في بيان مباحث النداء.

---

849 أ، ض — الملائم بعدها.

850 الشريف الجرجاني، *المصباح*، 312.

851 أ، بالغير.

852 أ، وإذا.

853 أ، ض + حينئذٍ.

854 أ، ض، أنفقه.

855 أ، ض، أنفقه.

856 أ، ض + أي.

857 ض — المزالة.

وهي كثيرةٌ مستقاةٌ[858] في النحو، ولذلك لم يتعرَّض[859] الإمام السكَّاكيُّ في المعاني، له حروفٌ ستَّةٌ، وزاد بعضهم آ بالمدِّ لنداء البعيد كما في مغني اللبيب،[860] فيا وأيا بزيادة الهمزة على يا وهيا بإبدال الهمزة في هاء[861] للبعيد، أي لنداء البعيد تحقيقًا، كيا عبد الله إذا كان بعيدًا عنك أو تقديرًا، لتبعيدك نفسك عنه هضمًا، كيا إله الخلق، وهو أقرب إليك من حبل الوريد، أو لما أي لنداء ما هو بمنزلة البعيد في إعلاء الصوت بالتحقيق، أي من غير إضافةٍ إلى خصوص أمرٍ، كنداء النائم والساهي، ففي البعيد تقديرًا يُتصوَّر البعد ويقدَّر، وفيما هو بمنزلة البعيد لا يتصوَّر ولا يقدَّر، أو بمنزلة البعيد بالإضافة إلى خصوص الأمر الذي ينادي له، وأنَّه معتنىً به مهتمٌّ بشأنه، كنداء الله تعالى لنبيِّه صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم: بيا أيُّها النبيُّ، ويا أيُّها الرسول، فليس هناك بعد لا تحقيقًا ولا تقديرًا، وهو ظاهرٌ، ولا المنادى بمنزلة البعيد بالتحقيق إذ لا غفلة فيه ولا سهو، إلَّا أنَّ الأمر بلغ من عظمه وعلوِّ شأنه إلى [35/ب] حيث إنَّ المخاطب مع تهالكه إلى الامتثال كأنَّه غافلٌ عنه، وأيُّ والهمزة للتقريب،[862] ولا يبعد أن يقاس القريب بالبعيد، ولم أر لأحد، وقد يجيء، أي كيا ووا للندبة خاصَّةً، نحو: وازيداه، هذا ما في المفتاح،[863] وبعضهم على أنَّ يا مشتركة بين القريب والبعيد، وبعضهم بين الثلاثة، وبعضهم على أنَّ أي للمتوسُّط، وبعضهم على أنَّ الهمزة أيضًا للمتوسِّط، وردَّ هذا بأنَّه خرقٌ للإجماع، وأجاز بعضهم استعمال وا في النداء الحقيقيِّ.

---

858 أ، ض، مستقصاة.

859 أ، ض + لها.

860 ابن هشام، *مغني اللبيب*، 29/1؛ مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب: في النحو: للشيخ، جمال الدين، أبي محمد: عبد الله بن يوسف، المعروف: بابن هشام النحوي (ت: 762هـ)، جعله منحصرا في: ثمانية أبواب، الأول: في تفسير المفردات، الثاني: في الجمل، الثالث: فيما يتردد بينهما، الرابع: في أحكام يكثر دورها، الخامس: في الأوجه التي تدخل على العرب الخلل من جهتها، السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بينهم، والصواب خلافها، السابع: في كيفية الإعراب، الثامن: في أمور كلية. حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1747/2.

861 ض، إياها

862 أ، ض، للقريب.

863 السكاكي، *مفتاح العلوم*، 101/1.

فائدة: قال ابن هشام[864] في مغني البيب: وإذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل والحرف في الجملة الاسميَّة، فقيل: هي النداء والمنادى محذوف، وقيل: هي مجرَّد[865] التنبيه لئلَّا يلزم الإعجاز[866] بحذف الجملة كلِّها، وقال ابن مالك:[867] إن وليها دعاء أو أمر فهي للنداء لوقوع[868] كثرة[869] النداء جلَّهما[870] وإلَّا فهي للتنبيه انتهى ملخَّصًا.[871]

وقد يراد بصورته، أي بصورة النداء الاختصاص، أي اختصاص ما أريد به من بين أمثاله بما نسب[872] إليه، وتوجيهه أنَّ النداء تخصيص المنادى بطلب الإقبال، ثمَّ جرِّد في طلب الإقبال، ونقل إلى ما ذكرنا، والتزم حذف حرف النداء إذ لم يبق فيه معنى النداء أصلًا، فإذا قلت: أنا أكرم الضيف أيُّها المخاطب، ثمَّ[873] الرجل ثمَّ[874] تردُّ به مخاطبًا منادى، بل قصدت به ما دلَّ عليه الضمير السابق، فالمعنى أنا أكرم

---

[864] عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت: 762هـ): جمال الدين أبو محمد النحوى الفاضل المشهور وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم وله تعليق على ألفية ابن مالك ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب أشتهر في حياته وأقبل الناس عليه وكان كثير المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه رحمه الله وتصدر الشيخ جمال الدين لنفع الطالبين وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة. أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*، مح: محمد عبد المعيد ضان، ط2، (الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1972م)، 93/3.

[865] أ، ض، لمجرد.

[866] أ، ض، الإجحاف.

[867] محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الإمام البليغ النحوي (ت: 686هـ): بدر الدين ابن الإمام العلامة جمال الدين الطائي الجياني ثم الدمشقي كان إماما ذكيا فهما حاد الخاطر، إمامًا في النحو إمامًا في المعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق جيد المشاركة في الفقه والأصول ومن تصانيف الشيخ بدر الدين شرح الفية والده المعروفة بالخلاصة وهو شرح فاضل منقى منقح، والمصباح اختصر فيه معاني وبيان المفتاح. الصفدي، *الوافي بالوفيات*، 165/1.

[868] ض – لوقوع.

[869] أ – كثرة. ض، لكثرة.

[870] أ، ض، قبلهما.

[871] ابن هشام، *مغني اللبيب*، 488/1.

[872] ض، ينسب.

[873] أ، ض – المخاطب ثمَّ.

[874] أ، ض، لم.

الضيف متخصِّصًا بإكرامه من بين الرجال، وعلى هذا القياس فظهر أنَّ الاختصاص ليس بمتولِّدٍ عن النداء كمخاطب،[875] بل الاختصاص باب على حدةٍ ليس مقصورًا على صورة النداء بلفظ أي، فربَّما يقوم مقامه العلم والمضاف والمعرَّف باللَّام، وربَّما لا يكون لا يكون الاختصاص بيانًا لضميرٍ سابقٍ، بل في صورة العطف على مرفوعٍ أو مجرورٍ بتقدير أخصُّ، والله تعالى أعلم.

خاتمة للقانونين

وقد يقام الخبر مقام الطلب لهم في تقرير ذلك طريقان:

أحدهما: انَّ الخبر ينسلخ عن معناه إلى معنى الطلب فيستعمل فيه، ولذا حكموا بامتناع العطف في مثل مات فلانٌ رحمه الله، بأنَّ رحمه الله إنشاءٌ، ومات إخبارٌ، وبينهما كمال الانقطاع، وكذا[876] قالوا في لا وأيَّدك الله تعالى، أنَّه عطف الإنشاء على الإخبار، أي ليس الأمر كذلك، وأيَّدك الله، وإنَّما عطف لئلَّا يختلَّ [36/أ] المقصود بانقلاب الدعاء[877] دعاءً عليه.

والثَّاني: أنَّ الخبر في معناه باقٍ على خبريَّته، وأنَّ التصرُّف يجعل[878] المتوقَّع بمنزلة الواقع والإخبار عنه واقعًا، ولذا قالوا: إنَّه الخبر المستعمل في موضع الطلب، دون أن يقولوا: في معنى الطلب، والحقُّ هو الرجوع إلى قصد المتكلِّم، إذ لا حجر في شيءٍ من ذينك الطَّريقين، ولا ترجيح لمسلكٍ من ذينك المسلكين كما قالوا في: أنبت الربيع البقل، ونطقت الحال بكذا، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

---

875 ض، كما ظن.

876 أ، ولذا.

877 ض + له.

878 ض، بجعل.

للتفاؤل بالوقوع، أي ليتفاءل بأنَّه واقعٌ ينبغي أن يخبر واقعًا، كما إذا قيل: أعاذك الله من الشبهة، وعصمك من الحيرة، ووفَّقك للتقوى، وأوصلك الدرجات العلى، وإنَّ التفاؤل في الكلام مستحسن الاعتبار، بل واجب الاهتمام، ألا ترى أنَّ الدَّاعي العلويَّ[879] كان أبو[880] مقاتل الرازي شاعرًا له أنشده في يوم المهرجان:

لَا تَقل بُشرَى وَلَكن بُشريان غرَّة الدَّاعي وَيوم المهرَجَان[881]

فقال له الداعي: أعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان، وكان الواجب أن تفتتح القصيدة بغير لا، فإنَّه حرفٌ غير محبوبٍ، ولو قدَّمت المطرح[882] الثاني لكان أصوب، فقيل: بطحه وضربه خمسين سوطًا، وقال: إصلاح أدبه أبلغ في ثوابه، وقيل: بل قال له أبو مقاتل: أيُّها السيِّد ما في الدنيا كلمة أجلُّ من قول لا إله إلَّا الله، وابتداؤها لا فقال الداعي: أصبت وأجدت وأجزل عليه.[883]

أو لإظهار الحرص في وقوعه والرغبة في حصوله، فإنَّ الطالب إذا عظم رغبته واشتدَّ حرصه تخيَّل مطلوبه الغير الحاصل حاصلًا وعليه رحمه الله، والأمثلة السابقة أيضًا صالحةٌ لذلك، أو لقصد الكناية كقول العبد للمولى إذا حوَّل عنه الوجه: ينظر إلى المولى ساعةً في مقام انظر أو لينظر، ووجه الكناية أنَّ حصول النظر إليه من المولى من لوازم طلب النظر المفضي إلى الامتثال، فعبَّر باللَّازم عن الملزوم على ما هو طريق

---

[879] الزيدي الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل (ت: 270هـ): الأمير، صاحب جرجان، الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن ابن الإمام علي بن أبي طالب العلوي، فجده إسماعيل هو أخو الست نفيسة، ظهر هذا في سنة خمسين ومائتين، وكثر جيشه، واستولى على جرجان وتلك الناحية، واستفحل أمره، وهزم جيوش الخلفاء، ثم أخذ الري، وصاهر الديلم، وتمكن وعظم، وامتدت أيامه، إلى أن توفي. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 163/13.

[880] ض، ليس.

[881] [البحر الرمل].

[882] ض، المصراع.

[883] أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، *الصناعتين*، مح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت: المكتبة العنصرية، 1419هـ)، 432/1.

الكناية، وأنَّها في نفسها مستحسنةٌ مع ما فيها من رعاية الأدب مع المولى بترك صورة الأمر، أو الحمل المخاطب على المذكور فعلًا أو تركًا أبلغ حملًا[884] بالعطف وجه، كما إذا سمعت من لا تحب أن ينسب إلى الكناية[885] يقول لك: تأتيني أو لا تأتيني، أمَّا أنَّه حمل عليه أبلغ حمل،[886] فلدلالته [36/ب] على حصول الامتثال حتَّى ينتج الخبر عنه ولو في[887] الاستقبال، وإمَّا أنَّه بألطف وجه[888] إلى أنَّ المخاطب في محبَّة الطالب حيث لا يحبُّ[889] إن نُسب[890] إليه حقيقةً، أو لغير ذلك المذكور من إظهار تهيُّؤ الأسباب في قولك: اشتريتَ لي عبدًا، مقام: اشتروا، لدلالة على الكمال في بذل النوال في قولك: أعطيتني، كذا مقام أعطني، والإشعار والاستغناء عن السؤال في قولك: سعيت في حاجتي، والاحتراز عمَّا يكرهه المخاطب من عدم التقوى لو قلت: اللهمَّ وفِّقه للتقوى، بخلاف ما إذا قلت: وفَّقك الله للتقوى، نظرًا إلى الظاهر من اللَّفظ، أو قصد إدخال السرور في قلبه في قولك: أعطاك زيدٌ، مقام: ليعطيك زيد، وغير ذلك من المناسبات التي تظهر بالتأمُّل، وقد يعكس أن يقام الطلب مقام الخبر بأحد الطريقين الذين أشرنا إليهما في الأصل لإظهار مزيد الرضا، كما في قولك لحبيبك: أكرمني أو أهنِّي، فإنَّك أظهرت مزيدًا لرضاك[891] بمدلول لفظ الطلب وهو الإكرام والإهانة، بأنَّك أبرزته في صورةٍ كأنَّه مطلوبٌ حقيقةً بأن يراد[892] لفظ الطلب عليه، ولو أبرزته بصورة الإخبار لم يكن بذاك الموقع، بل ربَّما توقَّع[893] تسويتهما عندك

---

884 أ – حملًا.

885 أ، ض، الكذب.

886 أ – أبلغ حمل.

887 ض، وكذا.

888 أ، ض + فلإشارته.

889 أ + أن ينسب في كلامه إلى الكذب ولو صورة فضلًا.

890 ض، ينسب.

891 أ، رضاك.

892 أ، ض، بإيراد.

893 ض، توهم.

وعدم مبالاتك بهما، إذ الأصل في التسوية الإخبار، ولذلك كان الطلب المورد التسوية[894] المشار إليه بقوله: أو التسوية[895] مقامًا مقام الإخبار، كقولك لصاحبك: صُمْ أو أفطر فإنِّي لا أترك الصيام مقام صمت أو لم تصم، وما ذكره الأصوليُّون في نحو قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [سورة الطور، 16/52]، من أنَّ التسوية إحدى معاني الأمر،[896] فليس بمخالفٍ لما ذكرنا، فإنَّهم أرادوا أنَّها من موارد استعمالات الأمر، ولم يريدوا أنَّها من معانيه حقيقةً أو لغير ذلك كالإيماء، إلى أنَّ ما يخبر به محبوبٌ أو مرغوبٌ أو غريبٌ أو عجيبٌ يراد حصوله ويطلب وقوعه.

هذا آخر ما شيَّدنا أركان المباني في تقرير قواعد علم المعاني، والآن نشرع بتوفيق المستعان في تحقيق[897] علم البيان، حامدين الله ربَّ العالمين ومصلِّين ومسلِّمين على رسوله خاتم النبيِّين وعلى آله الطيِّبين وأصحابه الطاهرين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفصل الثاني في علم البيان

قد مرَّ ما يتعلَّق بهذا التركيب، هو علم به[898] تطبيق الكلام لمقتضى الحال، وقد مرَّ أيضًا ما يتعلَّق به في كيفيَّة الدلالة على المعنى المقصود، وهي الاختلاف في [37/أ] في الوضوح بالزيادة والنقصان، والذي يكشف عن حقيقة حدَّي العلمين أنَّ مقتضى الحال في الكلام أصل أنَّ[899] أحدهما: كون نظم الكلام

---

894 أ، ض، للتسوية.

895 أ، ض، للتسوية.

896 الزركشي، *البحر المحيط*، 279/3.

897 ض + قواعد.

898 أ — به.

899 أ، ض، أمران.

بعد صحَّة إعرابه وهيئات مفرداته في الدلالة على المعنى المقصود كما ينبغي، وهو ثمرة علم المعاني، والثَّاني: كون تلك الدلالة في مراتب الوضوح زيادةً ونقصانًا كما ينبغي، وهو ثمرة علم البيان، مثلًا تأدية معنى مضيافيَّة زيد بقول: هو مضيافٌ، إنَّه مضيافٌ إنَّه لمضيافٌ، والله إنَّه لمضيافٌ، في الابتداء والتردُّد والإنكار والإصرار هو ثمرة علم المعاني، وبه الاحتراز عن الخطأ في ذلك، وجعل الدلالة على ذلك مختلفة المراتب في الوضوح زيادةً نقصانًا في قولك: هو كثير الرماد، مهزول الفصيل، جبان الكلب، على ما يناسب المقام والحال، هو ثمرة علم البيان وبه الاحتراز عن الخطأ في ذلك، حتَّى لو أدَّيت ذلك المعنى في الابتداء بقولك: إنَّه لكثير الرماد، كنت مخطئًا في نظر المعاني دون البيان، ولو أدَّيته في مقام زيادة الوضوح بقولك: هو كثير الرماد، لكان الأمر بالعكس، والتعريف كالتصريح باختلاف[900] مقتضيات الأحوال في الدلالات، وفيه مقدِّمةٌ لبيان أنواع دلالات الكلم[901] وأصول ثلاثة هي مبنى علم البيان.

المقدِّمة:

لَمَّا اشتهر أنَّ الدلالة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر، وأنَّ دلالة اللَّفظ كونه بتلك الحيثيَّة عوَّل عليه واشتغل ببيان أنواعها، فقال: دلالة اللفظ الموضوع: كالبيت والإنسان علم تمام ما وضع له، كالجدران مع السقف والحيوان الناطق وضعيَّة؛ لأنَّها بحكم الوضع المحض من غير اعتبار ربطٍ عقليٍّ، ودلالته على غيره أي غير ما وضع له، سواءٌ كان داخلًا كالسقف والناطق، أو خارجًا كالباني والضَّاحك عقليَّةً، لأنَّها تكون بحسب تعلُّقٌ بين المفهوم[902] الوضعيِّ وغيره بحسب حكم العقل، ويسمَّى الدَّلالة على تمام المفهوم الوضعي مطابقةً لموافقة اللفظ إيَّاه بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ، وعلى الداخل تضمُّنًا، لأنَّها دلالةٌ

---

[900] أ، بخلاف.

[901] أ، دلالة الكلمة.

[902] أ + اللفظي.

على ما في ضمنه المفهوم الوضعيّ وعلى الخارج التزامًا؛ لأنَّها دلالةٌ على اللَّازم للمفهوم الوضعيّ، ولا بدَّ له [37/ب] أي لدلالة[903] الغير من تعلُّق الأولى،[904] أي المفهوم الوضعيّ، بحيث يصحُّ الانتقال منه إليه عرفيًّا، أي منسوبًا إلى عرف جماهير الهوام،[905] كما بين الأسد والشجاعة، أو غير عرفيٍّ، أي غير منسوبٍ إلى عرفهم، سواءٌ كان منسوبًا إلى عرف الخواصِّ كما بين التسلسل والبرهان[906] والبطلان عند المتكلِّمين، وعدم الإيذاء والإسلام عند المتشرِّعين، أو لم يكن منسوبًا إلى عرفٍ كما في التلميحات والتهكُّمات، واللفظ على الأوَّل، أي بناءً على دلالته على المفهوم الوضعيّ حقيقةً إمَّا لغويَّةً إن كان مفهومه ذلك بحسب وضع اللغة، كالصَّلاة في الدعاء، وإمَّا شرعيَّةً إن كان بحسب وضع الشرع كالصَّلاة للأركان المخصوصة، وإمَّا عرفيَّةً إن كان بحسب العرف العامِّ كالدابَّة لذات القوائم الأربع، أو الخاصِّ كاصطلاحات أرباب الصناعات والعلوم، وفي هذا الكلام تنبيهٌ على أنَّ اللفظ قبل الاستعمال لا يُسمَّى حقيقةً إذ الدلالة بالاستعمال فتدبَّر.

وعلى أنَّ صاحب اللغة إذا استعمل مثلًا في الأركان لا يكون حقيقةً، مع أنَّها مفهومها بحسب وضعٍ آخر، إذ قيَّد الحيثيَّة معبِّر، وإنَّا[907] سمَّى حقيقة؛ لأنَّه ثابتٌ أو مثبتٌ في موضعها الأصليّ في[908] حقّ يحقّ إذا ثبت فهو فعيلٌ بمعنى فاعلٍ، أو من حقَّقت الشيء أحقُّه، إذا أثبتُّه فهو فعيلٌ بمعنى مفعولٍ، والتاء للتأنيث عند السكَّاكي، أمَّا على الأوَّل: فإنَّها[909] في الأصل صفةٌ للكلمة، فلا بدَّ من التأنيث جاريةً على

---

[903] ض، لذلك.

[904] ض، بالأول.

[905] ض، العوام.

[906] أ، ض — والبرهان.

[907] ض، وإنما.

[908] أ، ض، من.

[909] أ، ض، فلأنها.

موصوفها أو غير جاريةٍ، وأمَّا على الثَّاني: فلعدم جريانها على الموصوف الأصليِّ المؤنَّث وهو الكلمة، وفعيلٌ بمعنى مفعولٍ إذا لم يجر على موصوفها يُذكَّر في المذكَّر ويؤنَّث في المؤنَّث، مثل: قتيل بني فلانٍ وقتيلتهم، وأمَّا الجمهور فالمفهوم من كلام بعضهم أنَّها عندهم لنقل الوصف من الوصفيَّة إلى الاسميَّة على الوجهين، ومن كلام بعضهم على الوجه الثَّاني، وأمَّا على الوجه الأوَّل فللتأنيث بالإجماع، ومعنى كون التاء للنقل أنَّ ما كان في الأصل وصفًا فبغلبة الاستعمال قد يكون[910] يصير اسمًا، فإسميته فرع وصفيَّته، كما أنَّ التأنيث فرع التذكير، فيجعل التاء علامة الفرعيَّة فلا يوصف به بعدها كأكيلة وذبيحة، لا يقال: شاةٌ أكيلةٌ، وشاةٌ ذبيحةٌ، واللفظ بناءً على دلالته على الثَّاني، وهو غير المفهوم الوضعيِّ داخلًا أو خارجًا لازمًا أو ملزومًا مجاز لغويٌّ أو شرعيٌّ أو عرفيٌّ كالحقيقة، وإنَّما سُمِّي مجازًا لتعدِّيه [38/أ] من الموضع الأصليِّ، فهو مصدرٌ ميميٌّ يعني الفاعل من جاز المكان يجوزه إذا تعدَّاه، إن قرنه أي اللفظ ما يمنع إرادة الأوَّل أي المفهوم الوضعيِّ، وكناية إن لم يقرن اللفظ ما يمنع إرادة المفهوم الوضعي، نحو: رأيت أسدًا يرمي، أو طويل النجاد، ففي الأوَّل يمتنع إرادة حقيقة[911] الهيكل المخصوص، ويتعيَّن إرادة الشجاع لمكان يرمي، وفي الثَّاني لا يمتنع إرادة حقيقة طول النجاد مع إرادة طول القامة، والمراد بجواز إرادة المفهوم الوضعيِّ في الكناية، أنَّ الكناية من حيث إنَّها هي لا تنافي ذلك، وإن امتنعت في بعض المواد[912] المخصوصة، فقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه، 5/20]، كنايةً عن عظم الملك والقدرة، وإن امتنع الجلوس والاستقرار على العرش، بخلاف المجاز، فإنَّه من حيث إنَّه مجازٌ ينافيه، وينبِّهك عليه اعتبار القرينة المانعة عن ذلك في مفهومه دونها، والمفهوم من كلام بعضهم أنَّ خصوص المادة التي يمتنع فيها ذلك من

---

910 أ، ض – يكون.

911 أ – حقيقة.

912 ض – المود.

القرائن المانعة، فالآية على هذا من المجاز لا من الكناية، ومن المجاز ما يبتني على التشبيه، وذلك لأنَّ المجاز لا بدَّ فيه من تعلُّقٍ للمراد بالمفهوم الوضعيّ، وذلك التعلُّق إمَّا بالمشابهة فالمجاز استعارةٌ، وإمَّا بغيرها بمجازٍ[913] مرسلٍ، ولَمَّا لم يختلف الدلالة في الحقيقة في مراتب الوضوح بالزيادة والنقصان لحصول الدلالة عند العلم بالوضع وعدمها عند عدمه بخلاف العقليَّة، لجواز اختلاف مراتب[914] التعلُّق في الوضوح، واعتبر ذلك في إيراد وجود زيدٍ بالوضعيَّة والعقليَّة، فإذا قلت: زيدٌ جوادٌ، زيدٌ سخيٌّ، زيدٌ معطٍ، زيدٌ منعمٌ، إن علم[915] الوضع وضح[916] الدلالة، وإلَّا فلا دلالة، وإذا قلت في طرق المجاز: رأيت بحرًا في الدار، ثمَّ رأيت متلاطم الأمواج، ثمَّ لجَّة زيد كثرت، وفي طرق الكناية زيدٌ مضيافٌ، زيدٌ كثير الرماد، ثمَّ إنَّ الجود في قبَّةٍ ضربت على زيدٍ، استوضحت اختلاف مراتب الوضوح بالزيادة والنقصان، أخرجوها من البين ولم يعدُّوها أصلًا مستقلًّا برأسها؛ بل لو بحثوا عنها فإنَّما يبحثون لاستيضاح حقيقة المجاز والكناية.

وبنوا علم البيان على أصول ثلاثة: التشبيه فالمجاز فالكناية.

ووجه الترتيب أنَّ التشبيه مبنى[917] شيء من المجاز المنزَّل في الكناية منزلة المفرد من المركَّب، لجواز [38/ب] إرادة المفهوم الوضع[918] فيها دونه، وإلى ههنا نظرٌ؛ وهو أنَّ ما ذكر في عدم اختلاف الدلالة في الحقيقة لو تمَّ فإنَّما يدلُّ على عدم اختلافها فيها وحدِّها، وذلك لا ينافي اعتبارها مع غيرها بأن تكون هي مرتبةٌ

---

913 أ، ض، فمجازٌ.

914 ض، صلتيه.

915 ض + أن الوضع.

916 ض، وضع.

917 أ + على.

918 أ، ض، الوضعي.

من مراتب الوضوح، ثمَّ رأيت الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه قد سبقني إليه في حواش شرح التلخيص، فلله الحمد والمنَّة على ما أولاني هذه النعمة.[919]

الأصل الأوَّل من الأصول الثلاثة: التشبيه

المفهوم من كلام بعضهم أنَّ التشبيه ليس بأصل مستقلٍّ في علم البيان؛ لأنَّ المقصود الأصليَّ في التشبيه هو المفهوم الوضعيُّ فقط، وإنَّما يتَّخذ أصلًا لابتناء بعض المجازات عليه، والحقُّ أنَّه كما أنَّه مقدِّمةٌ[920] لبعض المجازات فهو أصلٌ مستقلٌّ حقيقيٌّ، لأنَّ له المراتب متفاوتة في الوضوح، ألا ترى إلى قولك: وجهٌ كالبدور[921] في البهاء والإشراق، ثمَّ وجه كالبدور ثمَّ وجهٌ بدرٌ، فإنَّك تقصد به معنىً آخر غير مفهومه الوضعيِّ، وهو أنَّ ذلك الوجه في غاية الحسن واللطافة مع جواز إرادة مفهومه الوضعيِّ أيضًا، وفيه تفاوت مراتب الوضوح ما لا يخفى، فنسبة التشبيه إلى الاستعارة كنسبة الكناية إلى المجاز المرسل، ولهذا استحسن بعض الأفاضل انحصار أصول علم البيان في أربعة: وفيه أنواع أربعة؛ لأنَّ الكلام إمَّا في طرفيه أو وجهه أو غرضه أو أحواله.

النوع الأوَّل: الكلام في طرفيه

طرفاه أي طرفا[922] التشبيه، إمَّا حسِّيان أي مدركان بحسِّ البصر كالخدِّ والورد أو السمع كالأطيط وصوت الفروج أو الشمُّ كالنكهة والعنبر أو الذوق كالريق والخمر أو اللمس كالجلد الناعم والحرير، أو عقليَّان أي مدركان بالعقل كالعلم والحيوة، أو مختلفان أي المشبَّه مدركٌ بالعقل، والمشبَّه به مدركٌ بالحسِّ كالعقل

---

[919] الشريف الجرجاني، *المصباح*، 531.

[920] أ، مقدر.

[921] أ، ض، كالبدر.

[922] أ، طرف.

والقسطاس، وكالمنية والسبع وكالحال والناطق أو بالعكس كالعطر وخلقٌ كريمٌ، فيجعل المعقول كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة، فبطل توهُّم عدم جواز هذا القسم، والخياليُّ وهو المعدوم الذي تركِّبه المخيِّلة[923] من أمورٍ كلٌّ منها محسوسٌ، ك:

أعلامُ ياقوتٍ منشرْ ة عَلى رماح من زَبَرْجَدْ[924]

في[925] الحسِّيِّ، فالحسِّيُّ مفسَّرٌ بما يكون هو، أو مادَّته مدركًا بالحسِّ، والوهميُّ وهو ما يخترعه الوهم من عند نفسه باستعمال المتخيِّلة من غير أن تركِّبه من المحسوسات، [39/أ] كما إذا قدَّرنا صورةً وهميَّةً محضةً مع المنية مثلًا، ثمَّ شبَّهناها بالمخلب أو بالناب المحققين،[926] فقلنا: افترست المنيَّة فلانًا، بشيءٍ هو لها شبيه بالمخلب والناب،[927] والوجدانيُّ وهو ما يدرك بالقوى الباطنة، كاللذَّة والألم والشبع والجوع، من العقليِّ، فالعقليُّ يفسَّر بما لا يكون هو ولا مادَّته مدركًا بالحسِّ فيقابل الحسِّيَّ والعقليَّ، والمقصود تقليل الاعتبار وتسهيل الضبط.

النوع الثاني: من الأنواع الأربعة

---

923 أ، ض، المتخيلة.

924 يذكر أنه للصنوبري؛ [البحر الكامل]؛ العباسي، *معاهد التنصيص*، 4/2.

925 أ، ض، من.

926 ض، المحقيقن.

927 أ، ض، أو بالناب.

النظر في وجه[928] التشبيه وجهه[929] إمَّا واحدٌ، وهو ما يُعدُّ في متعارف اللغة أمرًا واحدًا، سواءٌ كان حقيقةً لا جزء لها كمفهوم الجوهر مثلًا، أو لها أجزاء اعتبر انضمام بعضها إلى بعضٍ، بحيث وضع بإزاء المجموع لفظٌ مفردٌ، كمفهوم الجسم والعيون،[930] أو كان وصفًا واحدًا على أحد هذين الوجهين، فإذا شبَّه زيدٌ بعمروٍ في الإنسانيَّة مثلًا، كان وجه الشبه أمرًا واحدًا، كما إذا شبَّه الخدَّ بالورد في الحمرة عُدَّ وصفًا واحدًا، مع تركُّب كلٍّ منهما من جنسه وفصله، كذا حقَّقه الشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه،[931] أو مركَّبٌ وهو هيئةٌ واحدةٌ قصد اشتراك الطرفين فيها، منتزعةً من أمورٍ أو أوصافٍ أو متعدِّدٍ، وهو أمورٌ أو أوصافٌ قصد اشتراك الطرفين في كلٍّ منها، والأوَّل أي ما يكون من[932] وجه الشبه واحدًا كما ذكرنا، إمَّا حسِّيٌّ بالمعنى الذي مرَّ فيجب أن يكون طرفاه حسِّيَّين ضرورة امتناع إدراك الحسِّ من غير المحسوس أمرًا يجعله وجه شبه، سواءٌ كان حقيقةً أو وصفًا، كالحمرة في تشبيه الخدِّ بالورد ونظائرها، أو عقليٌّ بذلك المعنى، وهو أعمُّ من أن يكون طرفاه حسِّيَّين كالجرأة في تشبيه الشجاع بالأسد، أو عقليَّين كالكونه[933] جهة، أو[934] إدراك في تشبيه العلم بالحياة، أو مختلفين كتحصيل ما بين الزيادة والنقصان في تشبيه العدل بالقسطاس، وكاستطابة النفس في تشبيه العطر بخلقٍ كريمٍ، وهذا[935] معنى قولهم: التشبيه بالوجه العقليِّ أعمُّ من التشبيه بالوجه الحسِّيِّ، وبالتحقيق وجه التشبيه عقليٌّ مطلقًا، سواءٌ كان الطرفان حسِّيَّين أو عقليَّين أو مختلفين، وسواءٌ كان وجه الشبه واحدًا أو مركَّبًا او متعدِّدًا البتَّة، جزمًا بلا شكٍّ، لامتناع الاشتراك أي اشتراك

---

928 ض، ووجه.

929 أ، ووجهه.

930 أ، ض، والحيوان.

931 الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص560.

932 أ — من.

933 أ، ض، كالكون.

934 أ، ض — أو.

935 أ، وكذا.

الطرفين في الحسِّيِّ؛ لأنَّه جزئيٌّ حقيقيٌّ، ولا شيء ممَّا كان جزئيًّا حقيقيًّا يقبل الاشتراك فيه، ولا يردُّ الكلِّيُّ الطبيعيُّ إن قيل بوجوده في الخارج؛ لأنَّه ليس بمحسوسٍ، ولا يصحُّ أن يقال: المراد بالوجه الحسِّيِّ ما يكون جزئيَّاته [39/ب] محسوسةٌ؛ لأنَّ التحقيق[936] ترك التحقيق إلى التسامح، والثاني أي المركَّب أيضًا أي كالواحد إمَّا حسِّيٌّ، والطرفان مفردان كالهيئة الحاصلة من الحمرة، والشكل الكرى، والمقدار المخصوص في تشبيه سقط النار بعين الديك، أمركَّبان[937] كهيئة حصول مضيئ في مظلم على الكيفيَّة المخصوصة في قول بشار:[938]

كَأنَّ مَثارَ النَّقع فوقَ رُؤوسنا وَأسيافِنَا لَيلٌ تَهاوَى كَواكِبه[939]

إذا المراد بتشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الأسود والسيوف الأبيض[940] متفرّقات فيه بالهيئة الحاصلة من اللَّيل المظلم والكواكب المشرقة، ووجه الشبه ههنا منتزعٌ من أمورٍ، وهناك من أوصاف أو مختلفان أي المشبَّه[941] والمشبَّه به مركَّبٌ أو العكس،[942] ولم أظفر لهما بمثالٍ في الأشعار، وأمَّا ما مثَّل به صاحب التلخيص من تشبيه الشقيق بإعلام ياقوت منشرة على رماحٍ من زبرجد للأوَّل، ومن تشبيه النهار المشمس

---

936 أ، ض، لأنه بالتحقيق.

937 أ، ض، أو مركبان.

938 بشار بن برد أبو معاذ البصري الضرير (ت: 168هـ): شاعر العصر، أبو معاذ البصري، الضرير، بلغ شعره الفائق نحوا من ثلاثة عشر ألف بيت، نزل بغداد، ومدح الكبراء، وهو من موالي بني عقيل، ويلقب: بالمرعث؛ للبسه في الصغر رعاثا، وهي الحلق، واحدها: رعثة، وولد أعمى. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 24/7.

939 [البحر الطويل]؛ بشار بن برد بن يرجوخ العُقيلي، ديوان بشار بن برد، مح: محمد الطاهر ابن عاشور، محمد رفعت فتح الله، ومحمد شوقي أمين، (د. م. د. ت. 1954م)، 335/1.

940 أ، ض، البيض.

941 أ، ض + مفرد.

942 ض، بالعكس.

وقد خالطه زهر الربى بالليل المقمر للثَّاني، وارتضاه العلَّامة التفتازاني،[943] فلعلَّه من قبيل اشتباه المفرد المقيَّد بالمركَّب، فيا لمن وصَّى[944] بالتأمُّل في الفرق بينهما ولم يعمل هو نفسه بموجبها أو عقلي[945] منتزعٌ من أمورٍ كلِّها أو بعضها مدركةٌ بالعقل.

والثاني هو الغالب، كما إذا اشتبهت[946] أعمال الكفرة بالسَّراب في المنظر المطمع في المخبر الرئيس.

والثالث أي المتعدَّدٌ، إمَّا حسِّي كلُّ[947] أي كلُّها مدرك بالحسِّ، كما إذا شبَّهتّ فاكهةً بأخرى في حكم[948] اللون والطعم والرائحة، أو عقليٌّ كلُّه أي كلُّها مدركٌ بالعقل، كما إذا شبَّهت بعض الطيور بالغراب في حدَّة النظر وكمال الحذر وإخفاء السنبعاد،[949] أو مختلف، أي بعضها مدركٌ بالحسِّ وبعضها مدرك بالعقل، كما إذا شبَّهت إنسانًا بالشمس في حسن الطلعة، ونباهة الشَّأن، وعلوِّ الرُّتبة، الأوَّل حسِّيٌّ والباقيان عقليَّان.

فوائد: يختم بها مباحث النظر في وجه الشبه.

---

[943] أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي، *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*، مح: عبد الحميد هنداوي، ط1، (بيروت: المكتبة العصرية، 2003م)، 37/2؛ التفتازاني، *المطول*، ص519.

[944] أ، لزوحي.

[945] أ، ض + أي.

[946] أ، ض، شبهت.

[947] أ، ض، كله.

[948] أ، ض – حكم.

[949] أ، ض، السفاد. وهو الصحيح. | سفد: السفاد: نزو الذكر على الأنثى. وقد سفد بالكسر يسفد سفادا. الجوهري، *الصحاح*، 489/2.

الأولى: وقد[950] يذكر في إيراد التشبيهات على سبيل التسامح ملزوم الوجه،[951] أي ما يكون مستتبعًا لوجه التشبيه في الحقيقة بدله، أي بدل وجه الشبه على طريقة إيراد الملزوم مورد اللَّازم، وذلك إذا كان الوجه وصفًا اعتباريًّا لا تحقق[952] في نفسه حسًّا أو عقلًا، فلمَّا لم يكن أمرًا ظاهرًا دلَّ على مكانه بأمورٍ موجودةٍ تستتبعه، كما في قولهم في الجهة المطلوب[953] قلع الشبهة إذا كانت معلومة المقدِّمات بدايته[954] أو كسبًا، يقينيَّة التأليف كالاستقراء والتمثيل قطعيَّة [40/أ] الاستلزام المنتجة[955] بالاشتمال على شرائط الإنتاج هي كالشمس في الظهور، فالظُّهور ملزوم إزالة الحجاب التي هي وجه الشبه في الحقيقة أو[956] البصيرة مع الشبهة كالبصر مع الظلمة في كونهما معهما كالمحجوبين، فانقلاب[957] حالهما إلى الخلاف مع الحجَّة إذا بهرت، والشمس إذا ظهرت وأزالت الحجاب، كما ترى أمرٌ اعتباريٌّ دلَّ على مكانه بالظهور.

الثانية: من الفوائد حقُّه أي ما يجب أن يكون وجه الشبه عليه، ويليق به شمول الطرفين أي المشبَّه والمشبَّه به إذ لا معنى له سوى ما قصد اشتراكهما فيه، فإذا صادفه صحَّ التشبيه، كما إذا جعل في قولهم: النحو في الكلام كالملح في الطعام، مطلق الصلاح بالاستعمال، والفساد بالإهمال أعمُّ من أن يكون حسِّيًّا[958] كما في المشبَّه به، أو عقليًّا كما في المشبَّه، وإذا لم يصادفه فسد التشبيه، كما إذا جعل كون القليل مصلحًا

---

[950] أ، ض، قد.

[951] أ، والوجه.

[952] ض + له.

[953] أ، ض + بها.

[954] ض، بداهة.

[955] أ، ض، للنتيجة.

[956] أ، ض، بالحقيقة إذ.

[957] أ، وانفلات.

[958] ض، حسًا.

والكثير مفسدًا فإنَّه مختصٌّ بالمشبَّه،[959] إذ لا معنى لتقليل النحو في الكلام وتكثيره كما لا يخفى، ولو باعتبار أي ادِّعاء كما في الوجه المنتزع المأخوذ والتضادُّ[960] أي تنافي الوصفين بحيث يمتنع اجتماعهما؛ لأنَّهما لَمَّا اشتركا في وصف المضادَّة جاز أن يجعل أحدهما غير الآخر بحسب الادِّعاء، على ما أشير إليه بقوله: المقام صفة التضادِّ مقام التناسب، فيحصل هناك معنىً واحدٌ مشتركٌ بين موصوفيِّ المتضادَّين على قياس الوجه في التناسب والتماثل، فيشبه أحد موصوفهما بالآخر تمليحًا أي إتيانًا بشيءٍ مليحٍ من الظرافات، أو لمنع الخلوِّ تهكُّمًا أي استهزاءً وسخريةً للمشبَّه، كقولك للجبان: ما أشبه بالأسد، وللبخيل أنَّه حاتم، وقد يترك هذا التشبيه، أي تشبيه الضدِّ بالضدِّ إلى الاستعارة، بأن يعي[961] بعد انتزاع الشبه من التضادِّ إلى[962] أحد الضدَّين من جنس الآخر، ويفرد[963] اسم ذلك الجنس بالذكر وينصب القرنية المانعة عن إرادة ما يسبق إلى الفهم، فيسمَّى استعارةً تمليحيَّةً إذا كان المقصود مجرَّد الإتيان بالملح والظرافات، أو تهكُّميَّةً إذا كان المقصود الهزء والسخرية، كقولك: رأيت حاتمًا، أي بخيلًا وخالدًا، أي جبانًا وسحبانًا، أي ذا الكنه وعيّ،[964] وأنَّ فلانًا توارت[965] عليه البشارات بقتله ونهب أمواله وسبى أولاده أي الإنذرات.

الثالثة: من الفوائد متى كان الوجه وصفًا غير حقيقيٍّ، أي غير متحقَّقٍ لا حسًّا ولا عقلًا بل توهُّمًا، وهذا القيد تفرَّد به الإمام السكَّاكي خلافًا للجمهور، وأمَّا الشيخ عبد القاهر [40/ب] فقد اكتفى بكونه

---

959 أ، ض + به.

960 ض، من التضاد.

961 أ، ض، يدعي.

962 أ، ض، أن.

963 أ، فيفرد.

964 ض، ذا لكنةٍ دعي.

965 أ، ض، تواترت.

غير[966] حسّيٍّ منتزعًا مأخوذًا من عدَّة أمور من الطرفين المركَّبين، هذا ما عليه المحقِّقون من فحولة علماء البيان انَّه يجب التركيب في طرفي التشبيه التمثيليّ كوجهه، وأمَّا العلَّامة التفتازاني فمن المتوهّمين أنَّ المراد انتزاع وجه الشبه من عدَّة أمور هي أجزاؤه،[967] سواءٌ كان الطرفان مفردين أو مركَّبين، المتوسّلين بذلك إلى تجويز أفراد الطرفين في الاستعارة التمثيليَّة، إذ كلُّ تشبيهٍ تمثيليٍّ إذا ترك إلى الاستعارة صارت[968] استعارةً تمثيليَّةً، ولذلك تراه في شرح الكشَّاف[969] لم يتحاش عن القول بإجماع[970] الاستعارة التبعيَّة والتمثيليَّة، وقد حكى أنَّه وقع له مناظرات مع علماء ما وراء النهر في هذه المسألة فألزموه وأسكتوه، والشريف العلَّامة قُدِّس سرُّه قد بالغ في الردَّ عليه في المصباح وشرح الكشَّاف وحواشي شرح التلخيص،[971] إلَّا أنَّ الأستاذ المدقِّق الشيخ الجليل السيِّد محمَّد بن بسطام الواني حفَّ بالنور السبحاني والصون الصمداني وبما سمعناه يرجّح رأي العلَّامة الثاني المحقِّق التفتازاني، فالتشبيه المذكور وهو ما وجهه مركَّبٌ غير حقيقيٍّ، وطرفاه مركَّبان، تمثيل أي يسمَّى تمثيلًا، ويمتاز باسم التمثيل من بين أنواع التشبيه فيجب التيقُّظ والتأمُّل الصادق في تحقيق الوجه، إذ لا ريب في أنَّه قد يلتبس العقل[972] الحقيقيُّ بالوهميّ لخفاءٍ في الأوَّل وظهورٍ في الثَّاني؛

---

966 أ — غير.

967 التفتازاني، *المطول*، ص199.

968 أ، صار.

969 شرح الكشاف: لالعلامة، سعد الدين: مسعود بن عمر التفتازاني: وهي: ملخصة من: حاشية الطيبي، مع: زيادة تعقيد في العبارة، ولم يتمها، أقول: وصل فيها إلى: سورة الفتح، وفرغ منها: سنة 789هـ. حاجي خليفة، *كشف الظنون*، 1475/2.

970 أ، ض، باجتماع.

971 أبو الحسن على بن محمد الشريف الجرجاني، *الحاشية على الكشاف*، مح: رشيد أعرضي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2016م)، ص372؛ الشريف الجرجاني، *المصباح*، ص663.

972 ض، العقلي.

لجريه[973] من الجهات في[974] تحقيق المعاني التي ينتزع هو منها، فربَّما يظنُّ انتزاعه من ثلاثةٍ مثلًا، وهو من أكثر أي واجب أن ينتزع من أكثر من ثلاثةٍ مثلًا، فيخطأ أي فيقع الخطأ كما إذا انتزعته في قوله:

كما أبرقت قومًا عطاشًا غمامة، فلمَّا رأوها اقتشعت[975] وتجلَّت[976]

من المصراع الأوَّل فحسب،[977] إذ المقصود أن يصل ابتداءً مطمعًا بانتهاء مويس، وذلك يوجب انتزاعه من مجموع البيت والله أعلم.

ومتى فشا أي شاع واشتهر استعماله أي استعمال التمثيل على سبيل الاستعارة، بأن يذكر اللفظ الدالُّ على هيئةٍ مركَّبةٍ من عدَّة أمور، ويراد به هيئته أخرى مثلها مشبَّهة بها سمِّي مثلًا، وهو القول السائر الممثَّل مضربه بمورده، كقولهم: بالصيف ضيَّعت اللبن، فلا يغيِّر المثل أي ألفاظه عمَّا وردت عليه من التذكير والتأنيث وغيرهما، وإن خالف مضربه في ذلك، إذ لو غيَّر لم يكن على سبيل [41/أ] الاستعارة، فإذا أردف[978] التمثيل بقولهم: لو ذات[979] سوار لطمتني لا تغترَّ، عن طريق التأنيث، وإن استعملت في حقِّ المذكَّر، هذا ما في المفتاح،[980] وهو الأظهر لا ما علّله صاحب الكشَّاف من أنَّه لَمَّا كان قولًا فيه غرابة من بعض الوجوه، حوفظ على تلك الغرابة وحميت الألفاظ من التغيير.[981]

---

[973] أ، ض، لجهة.

[974] ض، وفي.

[975] أ، أقشتعت. ض، أقشعت.

[976] لم أعلم قائله؛ [البحر الطويل]؛ العباسي، *معاهد التنصيص*، 51/2.

[977] أ – فحسب.

[978] أ، ض، أردت.

[979] أ، ذاق.

[980] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 225/1.

[981] ض، التقرير. | الزمخشري، *الكشاف*، 72/1.

النوع الثالث: من الأنواع الأربعة

النظر في الغرض من التشبيه وهو في الأغلب عائد إلى المشبَّه، وقد يعود إلى المشبَّه، أمَّا الأوَّل فهو المشار إليه بقوله: غرضه إمَّا بيان حال المشبَّه كما في شبيه[982] ثوب بآخر في السواد، إذا علم لون المشبَّه به دون المشبَّه، أو بيان مقدارها أي مقدار[983] حال المشبَّه في القوَّة والضعف والزيادة والنقصان، كما في قوله: مداد مثل خافية الغراب، أو بيان إمكان وجوده أي وجود المشبَّه، وذلك في كلِّ أمرٍ غريبٍ يمكن أن يخالف ويدعي امتناعه، كما في قوله:

فإن[984] تَفُقِ الأنامَ وأنتَ مِنهُمْ فإنَّ الْمسك بعض دم الغَزَالِ[985]

أي[986] حالك وهو أن تكون من الأنام وتفوقهم كلَّهم، كحال المسك في أنَّه يعدُّ من جنس الدم وقد فاقه بحيث يعدُّ من نوعٍ آخر، وقد أمكن ذلك ووقع، فذا[987] حالك فهذا من التشبيهات المكنيَّة أو زيادة تقريرٍ، أي تقرير المشبَّه بتقوية شأنه في ذهن السامع، كما في تشبيه سعيٍّ لا طائل تحته بالرقم على الماء لإبراز المعقول في صورة المحسوس أو تزيينه أي تزيين المشبَّه للترغيب فيه، كما في تشبيه وجهٍ أسود بمقلة الظبي، أو تشويهه أي تقبيح المشبَّه للتنفير عنه، كما في تشبيه وجه مجدود[988] بسلحه[989] جامدة قد

---

[982] أ، ض، تشبيه.

[983] أ، مقدارها.

[984] ض، وإن.

[985] البيت لأبي الطيب المتنبي؛ [البحر الوافر]؛ العباسي، *معاهد التنصيص*، 53/2.

[986] أ، أنَّ.

[987] أ، ض، فكذا.

[988] أ، محدود.

[989] و"سلح" الطائر "سلحا" من باب نفع وهو منه كالتغوط من الإنسان، وهو "سلحه" تسمية بالمصدر. أحمد بن محمد بن علي الفيومي، *المصباح المنير*، مح: يوسف الشيخ محمد، (بيروت: المكتبة العصرية، د. ت.)، 148/1.

نقرها[990] الديكة، أو استطرافه أي عدَّ المشبَّه أمرًا طريفًا جديدًا غريبًا، كما في تشبيه فحمٍ فيه جمرٍ موقدٌ ببحرٍ من المسك موجهه[991] الذهب، لإبرازه في صورة الممتنع عادةً أو غير ذلك، مثل التعظيم والإهانة[992] والتشويق وحسن الاعتقاد وضدَّه وما يناسبها، وأمَّا الثَّاني فهو المشار إليه بقوله: وأمَّا إيهام[993] المشبَّه به أتمُّ من المشبَّه في الوجه وذلك في التشبيه المقلوب، كما في قوله:

وبدا الْمِصْبَاح كَأَن غرته وَجه الْخَلِيفَة حِين يمتدح[994]

فإنَّه قصد إيهام أنَّ وجه الخليفة في الوضوح أتمَّ من الصباح، أو بيان[995] كون المشبَّه به أهمَّ عند المشبَّه بكسر الباء، أي عند من أوقع التشبيه، ويسمَّى هذا إظهار المطلوب وحسنه في مقام الطمع في حصول المطلوب، كما يحكى عن الصاحب إنَّ قاصر[996] سجستان [41/ب] دخل عليه فوجده[997] متفننًا بالعلم،[998] فأخذ يمدحه حتَّى قال: وعالم يعرف بالسنجرى،[999] وأشار إلى النَّدماء أن ينظموا على أسلوبه ففعلوا واحدًا بعد واحدٍ إلى أن انتهت النوبة إلى شريفٍ في البين، فقال: أشهى إلى النفس من الخبز، فأمر الصاحب أن يقدِّم له مائدةً من الخبز كما في المفتاح.[1000]

---

[990] أ، ض، نقرها.

[991] ض، موجه.

[992] أ، أو الإهانة.

[993] أ، ض + أن.

[994] البيت محمد بن وهيب؛ [البحر البسيط]؛ أبوهلال العسكري، *الصناعتين*، 63/1.

[995] ض + كونه أي.

[996] ض، قاضي.

[997] أ، ض + الصاحب.

[998] أ، ض، في العلم.

[999] لم أجد له ترجمة.

[1000] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 364/1.

فرع:

لما سبق المصير إلى التشبيه إنَّما هو عند تفاوت الطرفين في الوجه حقيقةً، كما في التشبيهات المستقيمة، أو ادِّعاءً كما في التشبيهات المقلوبة، وأمَّا إذا تساويا في وجه الشبه ولم يتفاوتا حقيقةً أو ادِّعاءً، فالتشابه متعيّنٌ لأن يصار إليه، حذرًا من ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجّحٍ، كما في قوله:

رَقَّ[1001] الزُّجاجُ وَرَقَّت الخَمرُ فَتَشابها فتَشاكلَ الأمرُ

فَكَأنَّه خَمرٌ وَلَا قَدحٌ وَكَأنَّها قَدحٌ وَلَا خَمر[1002]

فيجوز التشبيه بينهما من كلا الطرفين، كتشبيه غرَّة الفرس بالصبح، والصبح بغرَّة الفرس، متى أريد ظهور منيرٍ في مظلمٍ كثيرٍ[1003] منه، وإن عظم التفاوت بين البياضين، فإنَّه لا ينظر إليه في التشبيه.

النوع الرابع: من الأنواع الأربعة.

في النظر في أحوال التشبيه من القرب والبعد ومن القبول والردّ: التشبيه قريبٌ نازل الدرجة عن[1004] كان الوجه فيه واحدًا، كما في تشبيه الهندي بالفحم في السواد، أو كان المشبَّه به مناسبًا للمشبَّه كما في تشبيه العنبة الكبير[1005] السوداء بالأجاصة في الشكل والمقدار واللون، أو كان المشبَّه غالب الحضور لجهةٍ من الجهات المقتضية لغلبة الحضور، كالتكرُّر على الحسِّ في تشبيه الشعر الأسود باللَّيل، والوجه الجميل

[1001] أ، دق.

[1002] الأبيات للصاحب بن عباد؛ [البحر الكامل]؛ عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، *خاص الخاص*، مح: حسن الأمين، (بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت.)، 161/1.

[1003] أ، ض، أكثر.

[1004] أ، ض، إن.

[1005] ض، الكبيرة.

بالبدر، وكشدَّة الحاجة في تشبيه المحبوب بالروح، وبعيد رفيع الدرجة بخلافه أي خلاف القريب، وأيضًا التشبيه مقبولٌ إن وفَّى بالغرض،[1006] وسلم من الابتذال، والوفاء بالغرض بأن يكون المشبّه به أعرف شيء بالوجه في الغرض الأوَّل والثاني، ومسلَّم الحكم في الثالث، وقس عليه، ومردودٌ بخلافه، أي خلاف المقبول.

خاتمة: لمباحث التشبيه

ذكر طرفي التشبيه، نحو: زيدٌ أسدٌ، أو تقديرهما نحو: أسدٌ في مقام الإخبار عن زيدٍ يوجب حمل الكلام على التشبيه، إذ لا وجه لتصحيح معناه إلَّا جعل[1007] الجنس وصفًا، أو تقدير أداة التشبيه، والأوَّل ممتنعٌ، إذ المساق للتشبيه ولا تشبيه حين إذ كان أسد في [42/أ] معنى شجاعٍ فجاز،[1008] أو توضيح المقام؛ أنَّ ههنا ثلاث مراتب:

الأولى: ادِّعاء المشابهة لفظًا، نحو: زيدٌ كالأسد، أو تقديرًا نحو: زيدٌ الأسد.

والثانية: ادِّعاء اندراجه تحت الأسد، وأنَّه فردٌ من أفراده، نحو: زيدٌ أسدٌ.

والثالثة: جعل اندراجه تحته أمرًا مسلَّمًا، نحو: رأيت الأسد يرمي، ولا خلاف في أنَّ الأولى تشبيهٌ، والثالثة استعارةٌ، وأمَّا الثانية فقد ترقَّت عن مرتبة صريح التشبيه، إذ الكلام سيق ظاهرًا لكونه فردًا من الأسد لا لإثبات تشبيهٍ به لم يبلغ درجة الاستعارة، حيث لم يجعل اندراجه[1009] أمرًا مسلَّمًا معروفًا، فالمحقِّقون سمُّوها تشبيهًا بليغًا، تنبيهًا على انحطاطها عن درجة الاستعارة، وقد يسمُّونها استعارةً تنبيهًا على ارتفاعها عن

[1006] أ، الغرض.

[1007] أ، ض + اسم.

[1008] أ، شجاعة مجاز. ض، مجاز.

[1009] أ + فيه.

مرتبة صريح التشبيه، وبهذا يظهر أنَّ ما أصرَّ عليه العلَّامة التفتازاني من أنَّها استعارةٌ مصطلحةٌ[1010] مخالفٌ لما عليه المحقِّقون، فالحقُّ أحقُّ بالاتِّباع، وإذا عرفت أنَّ ذكر الطرفين أو التقدير يوجب حمل الكلام على التشبيه، فالأقوى من بين التشبيهات ما حُذف وجهه وأداته[1011] ذكر المشبَّه به،[1012] نحو: زيد أسدٌ، أو لا نحو: أسدٌ في مقام الإخبار عن زيدٍ، ثمَّ ما حُذف أحدهما، أي الوجه، نحو: زيدٌ كالأسَد أو كالأسُد، أو الأداة نحو: زيدٌ أسدٌ في الشجاعة، أو أسدٌ في الشجاعة، واختلف في أنَّ أيَّهما أقوى ولا قوَّة للباقي، وهو ما ذكر فيه الأركان الأربعة نحو: زيدٌ كالأسد في الشجاعة، أو ترك المشبَّه فقط، نحو: كالأسد في الشجاعة، إذ سبب القوَّة إدراج[1013] المشبَّه به أو تعميم الوجه ظاهرًا، فما وجد[1014] فيه يكون أقوى الكلِّ، وما وجد فيه أحدهما يكون دونه، إلَّا أنَّ قوَّة الإدراج أكمل من قوَّة التعميم، وما ليس فيه شيء منهما إلَّا قوَّةً له.

الأصل الثاني: من الأصول الثلاثة: المجاز.

وقد عرفت أنَّه اللفظ الدالُّ على متعلَّق المفهوم الوضعيِّ، المقرون بما يمنع إرادته هو إمَّا مفيدٌ أو غير مفيدٍ، الثاني[1015] المقيَّد المستعمل في المطلق، كالمرسَّن في الأنف، والمشفَّر في الشفة، والحافر في الرِّجل، ووجه

[1010] التفتازاني، *المطول*، ص546.

[1011] أ، وداته.

[1012] أ، ض — به.

[1013] أ، ض + المشبه تحت.

[1014] ض، وجدا.

[1015] أ، ض + هو.

كونه غير مفيدٍ أنَّه لم يقصد به معنىً غير المستعمل فيه، فيكون كأحد المترادفين، فأقام[1016] مقام الأخرى[1017] بخلاف سائر المجازات.

والأوَّل: إمَّا استعارةٌ، وهي مجازٌ مفيدٌ علاقته الشبه بين المعنى الوضعي والمعنى المراد[1018] المذكور هو المشبَّه، نحو: أنشبت المنيَّة أظفارها، [42/ب] أو المشبَّه به نحو: رأيت أسدًا يرمي، أو غيرها أي غير استعارة فعلاقته غيره أي غير الشبه، وإنَّما لم يتعرَّض[1019] لكونه غير الإطلاق والتقييد؛ لأنَّ المقسم المجاز المفيد، وقد ضبطها بعضهم في أربعة الكل،[1020] نحو: الفرس في الصورة المنقوشة، والكون عليه نحو: ﴿وآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ [سورة النساء، 2/4]، والأوَّل إليه نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [سورة يوسف، 36/12]، والمجاورة ويدخل[1021] بواقي العلاقات ممَّا يرتقي إلى تسعة عشر عند التفصيل، وعليك التيقُّظ، والجملة[1022] ما به الانتقال من المعنى الوضعيّ إلى المعنى المراد، والأوَّل أي الاستعارة، إمَّا مصرَّحةً وهي المشبَّه به المذكور المراد به المشبَّه المتروك، وإنَّما يصار إليها إذا وجد وصفٌ مشتركٌ بين ملزومين مختلفين في الحقيقة هو في أحدهما أقوى منه في الآخر، وأريد إلحاق الأضعف بالأقوى على وجه التسوية بينهما، فيدَّعي أنَّ ملزوم الأضعف من جنس ملزوم الأقوى، بإطلاق اسمه عليه، وسدِّ طريق التشبيه بإفراده في الذكر توصُّلًا بذلك إلى المطلوب، لوجوب تساوي اللوازم عند تساوي الملزومات، ويزداد حسنه بتنزيل المدَّعى منزلة الأمر المسلَّم المفروغ عنه، كلُّ ذلك بنصب القرينة المانعة عن إرادة المعنى الوضعيّ، مثال

[1016] أ، ض، قام.

[1017] أ، ض، الآخر.

[1018] ض + سواء كان.

[1019] أ، يعترض.

[1020] أ، ض، الشكل.

[1021] أ، ض + فيها.

[1022] ض، بالجملة.

ذلك: أن يكون عندك شجاعٌ وأنت تريد أن تلحق شجاعته وقوَّته بشجاعة الأسد وقوَّته، فتدَّعي الأسديَّة له[1023] كأنَّه أمرٌ مسلَّمٌ بإطلاق اسمه عليه مفردًا له في الذكر، فتقول: رأيت أسدًا، كأنَّ كون جرأته وقوَّته ليس دون جرأة الأسد وقوَّته أمرٌ مسلَّمٌ مفروغٌ عنه، وأنت تريد إيقاع الرؤية عليه ناصبًا قرينةً مانعةً عن إرادة الهيكل المخصوص به، كيرمي أو يتكلَّم، أو في[1024] الحمام، كذا أوضحه الإمام السكَّاكي ذلك المغلق الذي لا يزال الطالبون مستفيدين بلطائف مستودعاته سامحه الله تعالى في معاملته،[1025] أو مكنيَّةً عكسه أي المشبَّه المذكور المراد به المشبَّه به المتروك، مثل: أن تشبِّه المنيَّة بالسبع ثمَّ تفردها بالذكر، فتقول: مخالب المنيَّة نشبت بفلانٍ، وأنت تريد بالمنيَّة السبع بادِّعاء السبعيَّة لها، وإنكار أن يكون غير السبع بجعل أفراد السبع قسمين متعارفٌ وغير متعارفٍ، هذا ما ذهب إليه الإمام السكَّاكيُّ، أنَّ الاستعارة بالكناية هي لفظ المنيَّة المستعملة في السبع مثلًا، فإنَّه ادَّعى للمنيَّة السبعيَّة[1026] ومع ذلك أطلق عليها اسمها،[1027] واعترض عليه الخطيب بأنَّ [43/أ] بأنَّ لفظ المشبَّه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقًا والاستعارة ليست كذلك،[1028] وأجاب عنه الشارح النكساري بأنَّ المشبَّه مستعملٌ في غير معناه الموضوع له، وهو المدخل في حبس[1029] المشبَّه به بالادِّعاء، فإنَّ المراد بالمنيَّة هو[1030] المدخل في جنس[1031] السبع ادِّعاءً، لا ما هو الموت الذي يعرفه كلُّ أحدٍ، إلَّا أنَّ الإمام السكَّاكي قد[1032] صرَّح في موضع آخر من المفتاح أنَّ المستعار

[1023] ض – له.

[1024] ض – في.

[1025] ينظر: السكاكي، *مفتاح العلوم*، 374/1.

[1026] أ – مثلًا فإنَّه ادَّعى للمنيَّة السبعيَّة.

[1027] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 377/1.

[1028] الخطيب القزويني، *الإيضاح*، 98/1.

[1029] ض، جنس.

[1030] أ، ض + الموت.

[1031] أ + المشبه به بالادعاء فإنَّ المراد بالمنية هو الموت المدخل في جنس.

[1032] أ – قد.

هو اسم المشبَّه به، سواءٌ كان هو المذكور أو المتروك،[1033] ولعمري إنَّه قد انطقه الله تعالى بالحقِّ هناك موافقًا لما عليه السلف من أنَّ[1034] الاستعارة بالكناية هو المشبَّه[1035] المتروك صريحًا المرموز إليه بذكر لوازمه، وأمَّا ما ذهب[1036] الخطيب من أنَّه التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بإثبات أمرٍ مختصٍّ بالمشبَّه به للمشبَّه فلا مستند له في ذلك لا عقلًا ولا نقلًا.

والأوَّل أي الاستعارة المصرَّحة، إمَّا تحقيقيَّة وأشار إلى تعريفه بالوصف الكاشف، بقوله: تحقَّق معناه، أي ما أريد بها واستعملت هي فيه حسًّا، بأن يكون اللفظ قد نقل اللفظ إلى أمرٍ[1037] يشار إليه[1038] عقلًا، كما في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الفاتحة،6/1]، أي العدالة في كلِّ الأمور، أو تخييليَّةً أشار إلى التعريف بقوله: توهَّم معناه، أي ما كان[1039] المعنى المراد به المستعمل فيه صورة وهميَّة محضة مشبَّهة بمعناه الحقيقيِّ الوضعيِّ، كالمخالب في المثال المذكور، فإنَّك إذا شبَّهت المنيَّة بالسبع في اغتيال النفوس وإزهاق الأرواح قهرًا وغلبةً من غير فرقٍ بين نفَّاخ وضرَّار، وأخذ[1040] الوهم في تصويرها بصورة السبع واختراع ما يلازمه من ضروب هيئات وفنون جوارح فيها قوام الاغتيال المذكور في المخالب[1041] فأطلق على تلك المخترعات اسم المتحقِّق، وأضاف إلى المنيَّة قائلًا: مخالب المنيَّة الشبيهة

[1033] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 379/1.

[1034] أ — أن.

[1035] أ، ض + به.

[1036] أ، ض + إليه.

[1037] أ + أعلن أي.

[1038] أ + إشارةً حسية كما مرَّ من المثال أو عقلًا بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر يشار إليه.

[1039] أ، مكان.

[1040] ض، أخذ.

[1041] أ، المخاطب.

بالسبع نشبت بفلان، والجمهور أنكروا التصريح بالتشبيه في مثل هذا التركيب، وقالوا:[1042] لا حاجة إلى إخراج مثل المخالب عن معناه الحقيقيّ والتعسُّف المذكور، ففسَّروا التخييليَّة بجعل الشيء للشيء والتحقيقيَّة بجعل الشيء الشيء إلَّا أنَّ الإمام السكَّاكي ليس بصدد التقليد لغيره بل هو شيخ الصناعة برأسه،[1043] وإنَّما ارتكب هذه التعسُّفات لتسهيل الضبط بجعل الاستعارة التخييليَّة من أقسام المجاز بخلافها على ما ذكره الجمهور، وكثيرًا ما[1044] مثل هذا لهذا يطَّلع عليه من مارس كتابه [43/ب] أو محتملة لهما أي للحقيقيَّة[1045] والتخييليّة وسمَّاها الإمام السكَّاكي تحقيقيَّة احتماليَّة أو تخييليَّة احتماليَّة،[1046] وهي المشبَّه المتروك الصالح للحمل على ما له تحقُّق وعلى ما لا تحقُّق له كما في قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ﴾ [سورة النحل، 112/16]،[1047] فالجمهور على أنَّ اللباس استعارة تخييليَّة،[1048] بأن يخترع[1049] الوهم من الجوع المشبَّه بذي لباسٍ مؤثّرٍ في التأثير صورة كاللباس ويطلق اسم اللباس عليها، والإمام السكَّاكي على أنَّه استعارة تحقيقيَّةٌ، بأن يستعار ما يحيط بالإنسان عند جوعه من انتفاع اللون ورثاثة الهيئة،[1050] ورُدَّ الأوَّل بأنَّه لا معنى حينئذٍ لاختراع صورة اللباس الذي لا مدخل له في التأثير، والثَّاني بأنَّه لا يناسب إيقاع الإذاقة بل المناسب الكسو، ودفع بأنَّ[1051] في الإذاقة إشعارًا بشدَّة الإصابة، حيث يستلزم الإدراك باللمس بخلاف الكسو فإنَّه لا يستلزم الإدراك بالذوق، والأولى أنَّ في اللباس استعارتين

[1042] أ، وقال.

[1043] التفتازاني، *المطول*، ص90.

[1044] أ + يسم تكسب. ض + يرتكبه.

[1045] ض، للتحقيقية.

[1046] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 373/1.

[1047] أ + والخوف.

[1048] السبكي، *عروس الأفراح*، 144/2.

[1049] أ، يحتم.

[1050] الساكاكي، *مفتاح العلوم*، 378/1.

[1051] ض، بأنه.

مصرَّحةً بتشبيه ما يدرك من أثر الجوع من حيث الاشتمال باللباس للمبالغة في إحاطة الجوع ولزومه،[1052] ومكنيَّة بتشبيهه من حيث الكراهة والنفرة بالطعم المرِّ البشع وإيقاع الإذاقة كما[1053] ذكرنا، وإذا انضمَّ إليه بتشبيه[1054] الجوع بذي اللباس فهناك استعارة ثالثة.

والثاني أي الاستعارة المكنيَّة قرينتها أي قرينة الثاني، والتأنيث باعتبار الاستعارة إمَّا أمرٌ وهميٌّ يعني الاستعارة التخييليَّة بالمعنى المذكور، كالأنياب في قولك: أنياب المنيَّة، فإنَّ المنيَّة استعارةٌ مكنيَّةٌ عن السبع، وقرينتها الأنياب تخييليَّةٌ، والنطق في قولك: نطقت الحال فإنَّ الحال استعارةٌ مكنيَّةٌ عن الإنسان المتكلِّم، وقرينتها نطقت تخييليَّة، هذا ما عليه الإمام السكَّاكي مخالفًا للأصحاب أنَّه لاستعارة[1055] التبعيَّة التي[1056] في المشتقَّات بتبعيَّة مصادرها،[1057] وفي الحروف بتبعيَّة متعلَّقات معانيها مردودةً إلى الاستعارة المكنيَّة بالقلب فيجعل ما جعلوه قرينة التبعيَّة مكنيَّةً، وأمَّا ما جعلوه تبعيَّة قرينة للمكنيَّة تسهيلًا للضبط بتقليل الأقسام، إلَّا أنَّ تصريحه بأن نطقت في نطقت الحال استعارةً تخييليَّةً يهدم ما بناه، هذا [44/أ] لأنَّه بالآخرة اعترافٌ بالتبعيَّة، أو أمرٌ[1058] محقَّقٌ، يعني الاستعارة التحقيقيَّة كالأنياب والهزم في[1059] قولك: أنبت الربيع البقل، وهزم الأمير الجند، فإنَّ الربيع والأمير استعارةٌ مكنيةٌ عن الفاعل الحقيقيِّ، وقرينتها أنبت وهزم تحقيقيَّة.

[1052] أ، ولزمه.

[1053] ض، لما.

[1054] ض، تشبيه.

[1055] أ، أن الاستعارة.

[1056] ض + هي.

[1057] السبكي، *عروس الأفراح*، 172/2.

[1058] ض – أو أمر.

[1059] أ – في.

واعلم أنَّهم بعد ما اتَّفقوا على أنَّه لا بدَّ من التأويل في مثل: أنبت الربيع البقل، لعدم كون الربيع هو الفاعل حقيقةً في اعتقاد المتكلِّم، اختلفوا في أنَّ التأويل فيما إذا[1060] على أربعة مذاهب:

الأوَّل: أنَّ التأويل في المعنى، وهو أنَّه أورد ليتصوَّر معناه، فينتقل الذهن منه إلى إنبات الله تعالى فيه فيصدق به، وهو مختار الإمام فخر الدين الرازي[1061] أنَّ المجاز عقليٌّ لا لغويٌّ.

الثاني: أنَّه في أنبت، وهو أنَّه للسبب[1062] وإن كان وضعه للسبب[1063] الحقيقيِّ، وهو مختار الشيخ ابن الحاجب.

والثالث:[1064] أنَّه في الربيع، فإنَّه يصوِّر بصورة الفاعل الحقيقيِّ، فيسند إليه ما يسند إليه وهو مختار الإمام السكَّاكيِّ أنَّه الاستعارة المكنيَّة المقرونة بالتحقيقيَّة.

الرابع: أنَّه في التركيب، فإنَّ كلَّ هيئة تركيبيَّة وضعت بإزاء تأليف معنويٍّ، وهذه قد وضعت بملابسة[1065] الفاعليَّة، فإذا استعملت لملابسة[1066] الظرفيَّة أو نحوها كان مجازًا وذلك نحو: صام نهاره وقام ليله وهو

[1060] أ، ض، ذا.

[1061] فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي (ت: 606هـ): العلامة الكبير، ذو الفنون، فخر الدين، محمد بن عمر بن الحسين القرشي، البكري، الطبرستاني، الأصولي، المفسر، كبير الأذكياء والحكماء والمصنفين. واشتغل على أبيه الإمام ضياء الدين خطيب الري، وانتشرت تواليفه في البلاد شرقًا وغربًا، وكان يتوقد ذكاء، صاحب التصانيف. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 501/21.

[1062] أ، ض + العادي.

[1063] ض، للتسبب.

[1064] ض، الثالث.

[1065] أ، ض، لملابسة.

[1066] أ، بملابسة.

مختار الشيخ عبد القاهر، قال القاضي عضد الملَّة والدين[1067] بعد ما قرَّر هذه المذاهب الأربعة: والحقُّ أنَّها تصرُّفات عقليَّة ولا حجر فيها، والكلُّ ممكن والنظر إلى قصد المتكلِّم والله تعالى أعلم وحكم.[1068]

هذا وإنَّما لم يتعرَّض للإطلاق والتجربة[1069] والترشيح؛ لأنَّها أحوال الاستعارة، وليست من الاستعارة التي هي قسمٌ من المجاز في شيءٍ، أمَّا الإطلاق فإنَّ لا تقترن بما يلائم الطرفين، نحو: عندي أسدٌ يتكلَّم، والتجريد أن تقترن بما يلائم المستعار منه،[1070] نحو: حارت[1071] بحرًا ما أكثر علومه، وأمَّا جمعه للحقائق والترشيح أن تقترن بما يلائم المستعار منه، نحو: جاورت[1072] بحرًا زاخرًا لا يزال يتلاطم أمواجه ولا يغيض فيضه، وأبلغ الثلاثة الثالث ثمَّ الثاني.

الأصل الثاني:[1073] من الأصول الثلاثة: الكناية.

وقد عرفت أنَّها ما أريد بمتعلَّق[1074] مفهومه الوضعيِّ غير مقارنٍ لما يمنع إرادته، وهذا أحد طريقهم في تقرير الكناية، وهو اللفظ المستعمل في متعلَّق الموضوع له، مع جواز إرادة [44/ب] الموضوع له، والطَّريق الثاني

[1067] عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين الأيجي (ت: 759هـ): ولد بايج من نواحي شيراز بعد السبعمائة وأخذ عن مشايخ عصره، وكانت أكثر إقامته بالسلطانية، وكان إمامًا في المعقول قائمًا بالأصول والمعاني والعربية مشاركًا في الفنون، وله شرح المختصر والمواقف في علم الكلام، وغير ذلك وأنجب تلامذة عظامًا اشتهروا في الآفاق. ابن حجر، *الدرر الكامنة*، 110/2.

[1068] أ، ض، وأحكم. | عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، *شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب*، مح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004 م)، 553/1

[1069] أ، ض، والتجريد.

[1070] أ، ض، له.

[1071] أ، حادرت. ض، جاورت.

[1072] أ، حاورت.

[1073] ض، الثالث.

[1074] ض، به متعلق.

أنَّه اللفظ المستعمل في الموضوع له، لكن لا يكون مقصودًا؛ بل لينتقل إلى متعلَّقه المقصود، لها أقسام ثلاثةٌ، لأنَّ المطلوب بها إمَّا الموصوف أو الصفة أو النسبة، وإمَّا ما يطلب بها اثنان منها فليس بكنايةٍ[1075] واحدة، الأوَّل المطلوب بها الموصوف، يعني أنَّ الصفة والنسبة مصرَّحةٌ، والموصوف مكنيٌّ، فإن كانت تلك الكناية مفردة اختصاصها بالموصوف حقيقةً كما في الواجب أو القديم،[1076] أو غير حقيقيَّةٍ كالمضياف بالنسبة إلى زيدٍ مثلًا نظرًا إلى اشتهاره بالمضيافيَّة، أو عدم الاعتداد بمضيافيَّة غيره، فقرينةٌ سهلة المأخذ أو مركَّبة كذلك كالطائر الولود، فإنَّه مختصٌّ بالخفَّاش، وذلك لأنَّ كلَّ حيوانٍ يمكن أن يمسك أذنه باليد كان ولودًا كالخفَّاش والفأرة، وإلَّا كان بيوضًا كما يحكى أنَّ الجاحظ[1077] كان يصنِّف كتابًا في ذلك، وهو أنَّه أي حيوان ولود، وأيَّ حيوان[1078] بيوض، وقد طوَّل فيه فجاء بعض الإعراب، وقد رآه في ذلك فقال: لا حاجة إلى هذا التطويل فإنَّه يمكن أن يجمع في كلمتين، فقال: وما هما، فقال: كلُّ أذون ولود، وكلُّ صموخٍ[1079] بيوض، فاستحسنها وغسل جميع ما كُتب[1080] في ذلك،[1081] فبعيدة عسيرة المأخذ، وإنَّما لم يعتبر في قريب هذا القسم وبعيده وجود الواسطة وعدمها كما في القسم الثاني؛ لعدم ظهورهما فيه دون الثاني، وبما بيَّنا من معنى القريب والبعيد، ومنشأهما ظهر اندفاع اعتراض الخطيب بأنَّ في انقسام القسم

[1075] ض، كناية.

[1076] أ، ض، والقديم.

[1077] الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر (ت: 255هـ): العلامة، المتبحر، ذو الفنون، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري، المعتزلي، صاحب التصانيف، أخذ عن: النظام. قلت: كان من بحور العلم، وتصانيفه كثيرة جدًا، قيل: لم يقع بيده كتاب قط إلا استوفى قراءته، حتى إنه كان يكتري دكاكين الكتبيين، ويبيت فيها للمطالعة، وكان باقعة في قوة الحفظ. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 526/4.

[1078] أ – ولود وأيَّ حيوان.

[1079] صمخ: الصماخ: خرق الأذن، وبالسين لغة، ويقال: هو الأذن نفسها. الجوهري، *الصحاح*، 426/1.

[1080] أ، سميت.

[1081] الفيومي، *المصباح*، 40/1.

الأوَّل إليهما نظرًا، ظنًّا[1082] أنَّهما فيه كهما في الثاني الثاني من أقسام الكناية المطلق[1083] بها الصفة، يعني أنَّ الموصوف والنسبة ليس بمكنى، بل الصفة فإن كانت أقرب متعلَّقاتها، أي متعلَّقات الصفة المطلوبة يعني لا واسطة بينها وبينها، نحو: زيدٌ طويلٌ نجاده، أو طويل النجاد للتوصُّل[1084] به إلى طول قامته فقريبةٌ، وهي إمَّا واضحةٌ ينتقل الذهن منها إلى المطلوب بلا تأمُّلٍ كالمثال المذكور، أو خفيةٌ يحتاج إلى نوع تأمُّلٍ فلا يتيسَّر إلَّا لمن له دقَّة نظرٍ، كما في: زيدٌ عريض القفا، توصُّلًا إلى بلادته، وإلَّا أي وإن لم تكن ما قرب[1085] متعلَّقاتها، بل بينها وبينها واسطةٌ أو وسائط متسلسلةٌ فبعيدةٌ، كما في: زيدٌ عريض الوسادة ينتقل منه إلى عرض القفا [45/أ] ومنه إلى البلادة، وكما في: زيدٌ كثير الرماد، فينتقل من كثرة[1086] الرماد إلى كثرة الجمر، ومنها إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها[1087] كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى أنَّه مضيافٌ، فكم بينها وبينها من لوازم الثالث[1088] من أقسام الكناية المطلوب بها النسبة، أي تخصيص الصفة بالموصوف وهما ليسا مكنيين، وهي بيِّنٌ لطيفٌ، كقول زياد الأعجم:[1089]

[1082] أ، ض، ظانًا.

[1083] أ، ض، المطلوب.

[1084] ض، وللتوصل.

[1085] أ، ض، أقرب.

[1086] أ، كثير.

[1087] أ، ض + إلى.

[1088] أ، الثاني.

[1089] زياد الأعجم (ت: نحو 100هـ): أبو أمامة زياد الأعجم، مولى عبد القيس، ولقب الأعجم لعجمة كانت في لسانه، أدرك أبا موسى الأشعري وعثمان بن أبي العاص، وشهد معهما فتح اصطخر وحدث عنهما، ووفد على هشام وشهد وفاته بالرصافة. وعده ابن سلام في الطبقة السابعة من شعراء الإسلام، وطال عمره. محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن الصفدي، *فوات الوفيات*، مح: إحسان عباس، ط1، (بيروت: دار صادر، 1973م، 1974م)، 29/2.

إِنَّ الْمُرُوءةَ وَالسَّمَاحَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ[1090]

فجمع السماحة والمروَّة والندى تنبيهًا بذلك على أنَّ محلَّها رفيع الشأن، حيث كان ذا قبَّة طلبًا بذلك اختصاصها بابن الحشرج،[1091] ولما لم يتمَّ غرضه بذلك لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين جعل القبَّة المشتملة على الصفات المذكورة مضروبة على ابن الحشرج، فتمَّ غرضه لوضوح الانتقال إلى المطلوب وألطف، كقوله:

المجْدُ يَدْعُو أَن يَدُومَ لِجِيْدِهِ عِقْدٌ، مَسَاعِ ابنِ العَمِيدِ نِظَامه[1092]

فأثبت لابن العميد[1093] مساعٍ وجعلها نظام عقدٍ، وبيَّن أنَّ مناط ذلك العقد هو جيد[1094] المجد، فنبَّه[1095] بذلك على اعتناء ابن العميد ميَّز بين[1096] المجد، ونبَّه بتزيينه إيَّاه على اعتنائه بشأنه وعلى محبَّته له، ونبَّه بذلك[1097] على أنَّه ماجدٌ، ولم يقنع بذلك حتَّى جعل المجد المعرَّف تعريف الجنس واعيًا دوام[1098] ذلك

[1090] [البحر الكامل]؛ أبو الفرج الأصفهاني، *الأغاني*، 28/12.

[1091] عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي * (ت: 68هـ): ابن الحشرج بن امرئ القيس بن عدي، الأمير، الشريف، أبو وهب، وأبو طريف الطائي، صاحب النبي –صلى الله عليه وسلم – ولد حاتم طي الذي يضرب بجوده المثل، وفد عدي على النبي –صلى الله عليه وسلم – في وسط سنة سبع، فأكرمه، واحترمه. ابن عبد البر، *الاستيعاب*، 157/3؛ الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 162/3.

له: أحاديث.

[1092] لم أجد قائله؛ [البحر الكامل]؛ محمد بن يوسف بن علي شمس الدين الكرماني، *تحقيق الفوائد الغياثية*، مح: علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، ط1، (المدينة المنور: مكتبة العلوم والحكم، 1424هـ)، 775/2.

[1093] ابن العميد محمد بن الحسين بن محمد الكاتب (ت: 360هـ): الوزير الكبير، أبو الفضل محمد بن الحسين بن محمد الكاتب، وزير الملك ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي، كان عجبًا في الترسل والإنشاء والبلاغة، يضرب به المثل، ويقال له: الجاحظ الثاني.

وقيل: بدئت الكتابة بعبد الحميد، وختمت بابن العميد، وكان متفلسفًا، متهما بمذهب الأوائل. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 137/16.

[1094] الجيد: العنق، والجمع أجياد. والجيد بالتحريك: طول العنق وحسنه: رجل أجيد، وامرأة جيداء، والجمع جود. الجوهري، *الصحاح*، 461/2.

[1095] ض، ونبهه.

[1096] أ، بتزيين.

[1097] ض – على اعتناء ابن العميد ميَّز بين المجد ونبَّه بتزيينه إيَّاه على اعتنائه بشأنه وعلى محبَّته له، ونبَّه بذلك. ض + اعتناء.

[1098] أ، ض، داعيًا ودوام.

العقد لجيده، فنبَّه بذلك على طلب حقيقة المجد[1099] دوام بقاء ابن العميد، ونبَّه بذلك على أنَّ تزيينه واعتنائه بشأنه مقصوران على ابن العميد، وآكده أبلغ تأكيدٍ، هذا ما أوضحه الإمام السكَّاكي،[1100] ووجه كونه ألطف اشتماله على مزيد مبالغة في مجده بألطف وجهٍ، ولا يجب ذكر الموصوف فيهما، أي في القسم الثَّاني والثَّالث، فقد[1101] يذكر كما في الأمثلة المذكورة، وقد لا يذكر كما تقول في عرض المؤذي: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"،[1102] قصدًا إلى أنَّه ليس بمسلمٍ.

واعلم أنَّ الكناية متى كانت عرضيَّةً، أي مسوقةً لأجل موصوفٍ غير مذكورٍ فتعريضٌ، لأنَّ المقصود هو التعريض بما لم يذكر كالمثال المذكور آنفًا، وإلَّا أي وإن لم تكن عرضيَّةً، فإن كانت بوسائط كما في كثير الرماد وأشباهه فتلويحٌ؛ لأنَّ التلويح هو الإشارة عن بعيدٍ، وإلَّا أي وإن لم تكن بوسائط[1103] لم تكن هناك واسطةٌ، أو كانت [45/ب] واسطة واحدة فمع الخفاء كما في: عريض القفا، رمزٌ، لأنَّ الرمز هو الإشارة إلى القريب على سبيل الخفية، وبدونه أي بدون الخفاء كما في: طويل النجاد، إيماءٌ وإشارةٌ؛ لأنَّهما إذا أطلقا يتبادر منهما القرب والظُّهور، وقيل: الأولى أن يخصَّ الإيماء بما فيه شائبة الخفاء، فيبقى اسم الإشارة للباقي، ومن هذا القسم قوله في إفادة جود ابن يحيى[1104] ومجده:

[1099] ض، المجيد.

[1100] السكاكي، *مفتاح العلوم*، 409/1.

[1101] أ، وقد.

[1102] محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه*، مح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، (د. م.، دار طوق النجاة، 1422هـ)، 11/1 (10)؛ مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم*، مح: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.)، 65/1 (64).

[1103] أ + سواء.

[1104] لم أجد له ترجمة واسعة، إلا أنه أحد أمراء بني العباس.

سألتُ الندَى والجُودَ ما لي أراكُما تبدَّلتُما ذلاً بعزٍّ مؤيد[1105]

وما بالُ رُكنِ المجدِ أمسَى مهدَّمًا فقالا أُصبنَا بابن يحيى محمَّدِ

فقلتُ: فهلا متُّما عندَ موتِهِ فقدْ كنتما عبدَيهِ في كلِّ مَشْهدِ

فقالا أقمنا كي تعزّي[1106] بفقدِه مسافةَ يومٍ ثمَّ نتلوهُ في غدِ[1107]

والتعريض قد يكون بالحقيقة، أي بلفظٍ مستعملٍ في مفهومه الوضعيّ كقوله من يتوقَّع صلة، والله إنّي محتاجٌ، فإنَّه تعريضٌ بالطلب بالحقيقة وبالمجاز، أي بلفظٍ مستعملٍ في متعلَّق مفهومه الوضعيّ بنصب القرينة المانعة عن إرادة المفهوم الوضعيّ، كما إذا نصب قرينةً على أنَّ المراد بقولك: آذيتني، فستعرف غير المخاطب وحده، وبالكناية بأحد الطريقين الذين[1108] مرَّ ذكرهما في تقريرها، كما إذا قلت: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده" وأردت به التعريض، فالمعنى الأصليُّ انحصار الإسلام[1109] عن المؤذي مطلقًا، والمعنى التعريض المقصود هو انتفاؤه عن المؤذي المعيَّن.

خاتمة: للفصل الثاني

[1105] أ، ض، مؤبد.

[1106] أ، نعزي.

[1107] الأبيات للبحتري؛ محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي، *المستطرف في كل فن مستطرف*، ط1، (بيروت: عالم الكتب، 1419هـ)، 172/1.

[1108] أ، ض، اللذين.

[1109] أ، ض + فيمن سلموا منه والمعنى الكنائي انتفاء الإسلام.

المجاز استعارة أو غيرها والكناية بأقسامها أبلغ من المبالغة، لا من البلاغة أي أكمل وأوقع في الدلالة على المراد من الحقيقة تشبيهًا أو غيره، والصريح[1110] لأنَّه أي السلوك الطريقة[1111] المجاز، والكناية كدعوى الشيء[1112] ببيّنةٍ من حيث الإشعار بالمفهوم الوضعيّ الذي هو كالدليل على متعلَّقه، فإذا قيل: رعينا الغيث، فكأنَّه قيل: هناك غيثٌ نشأ به نباتٌ، وكذا إذا قيل: رأيت أسدًا يرمي، فكأنَّه قيل: هناك أسدٌ، نشأ منه شجاعةٌ، وكذا إذا قيل: طويل النجاد، فكأنَّه قيل: هناك طول النجاد، فكيف لا يكون طول القامة، ولا يخفى ما في الختم بلفظ بيّنة من رعاية حسن الاختتام؛ لأنَّ البيّنة قاطعةٌ للنزاع مُنهيةٌ للكلام.

وإذ قد فرغنا عن إيضاح فتح المعاني والبيان، [46/أ] مستمدّين منه التوفيق مستعيذين من الخذلان، حامدين لله[1113] على نواله، مصلّين ومسلّمين على رسوله وآله، فلا علينا أن نلحق من المحسّنات البديعيَّة بعض ما لم يورد في الإيضاح والمفتاح، فنقول وبالله التوفيق وبيده مقاليد التحقيق:

منها نفيٌ بإيجابه: وهو كون ظاهر إيجاب شيءٍ وباطنه نفيه، كقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [سورة غافر، 18/40]، أي[1114] لا شفيع لهم أصلًا، وقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [سورة المدَّثر، 48/74]، أي لا شافعين لهم فتنفعهم شفاعتهم.

ومنها الإرداف: وهو قريبٌ من الكناية، وهو التعبير عن معنىً لا بلفظه الموضوع له ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظٍ يرادفه ويتابعه كقوله تعالى: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [سورة مريم، 39/19]، بدل وهلك من قضى

[1110] أ، والتصريح.

[1111] أ، ض، لطريقة.

[1112] أ – الشيء.

[1113] أ، ض – لله.

[1114] أ – يطاع، أي. أ + و.

الله[1115] نجاته للإيجاز والتنبيه على أنَّ الهلاك والنجاة كانا بأمرٍ مطاعٍ، وقضاه[1116] من لا يُردُّ قضاؤه، وهو يدلُّ على قدرته وقهره.

ومنها المناقضة: وهي تعليق أمرٍ على مستحيلٍ، إشارةً إلى استحالة وقوعه كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [سورة الأعراف، 40/7].

ومنها الإسجال:[1117] وهو الإتيان بلفظ سجل[1118] على المخاطب وقوع ما خوطب به، نحو: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ [سورة آل عمران، 194/3]، فإن[1119] أسجل الإتيان[1120] بالوعد من الله غير مخلف الوعد.

ومنها الافتنان: وهو إتيان فنَّينٍ مختلفين في كلامٍ، كالجمع بين الفخر والتعزية في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (26) وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [سورة الرحمن، 26/55].

ومنها ائتلاف اللفظ مع اللفظ: وهو تلائم الألفاظ بعضها من[1121] بعضٍ، بأن يقرن القريب[1122] بمثله، والمتداول[1123] بمثله لحسن الجوار كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾ [سورة يوسف،

[1115] أ، ض + هلاكه ونجى من قضى.

[1116] أ، ض، وقضاء.

[1117] أ، الاستجال.

[1118] أ، ستجيل. ض، يتسيجل.

[1119] أ، فإنه.

[1120] ض، الإيتاء.

[1121] ض، مع.

[1122] ض، القرينة.

[1123] أ، والتداول. ض، والتدال.

85/12]، قرن بين أغرب أدوات القسم وهي التاء، وأغرب الأفعال الناقصة وهي تفتؤا بالنسبة إلى يزال، وأغرب ألفاظ الهلاك وهو الحرض.

ومنها ائتلاف اللفظ مع المعنى: وهو ملائمة الكلام للمعنى المراد، إن فخمًا فألفاظه مفخَّمةً، أو جزلًا فجزلةً، أو غريبًا فغريبةً، إلى غير ذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ [سورة هود، 113/11]، بيَّن عقاب الركون إلى الظالم الذي هو دون مشاركته في الظلم بلفظ المسِّ الذي هو دون الإحراق والاصطلام [46/ب] وهو جزاء الظلم.

ومنها التنكيت: وهو تخصيص حدِّ[1124] المتساويين أو المتضادَّين[1125] بالذكر لنكتةٍ، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾ [سورة النجم، 49/53]، خصَّ الشعرى بالذكر، لأنَّ[1126] كان من العرب رجلٌ يعرف بابن أبي كبشة[1127] عبد الشعرى، ودعا خلقًا إلى عبادتها فبيَّن الله تعالى أنَّه ربُّ الشعرى التي ادَّعيت فيها الربوبيَّة.

ومنها تنسيق الصفات: وهو أن يذكر الشي بصفاتٍ متواليةٍ، كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [سورة الحشر، 23/59].

[1124] أ، ض، أحد.

[1125] أ، المتساويات.

[1126] أ، لأنه.

[1127] أبو كبشة وَجز بن غالب بن عامر بن الحارث – وهو غُبْشان – ووَجْز أبو كبشة أول من عبد الشعري، وكان وجز يقول: إن الشعري يقطع السماء عرضًا ولا أرى في السماء شيئًا، شمسًا ولا قمرًا، ولا نجمًا يقطع السماء عرضًا غيرها، والعرب تسمي الشعرى العَبُور، لأنها تعبر الماء عرضًا. وجز هو أبو كبشة الذي قريش تنسب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليه، لأنه جده من قِبَل أمه. لأن آمنة بنت وهب وأم وهب قيلة بنت أبي قيلة. محمد بن مكرم بن على ابن منظور الرويفعى، *مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر*، مح: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، ط1، (دمشق: دار الفكر، 1984م)، 50/11.

والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

قد فرغت من كتابة هذه النسخة الشريفة في يوم الاثنين في وقت العصر في خدمة أفضل الفضلاء، وأعلم العلماء، أعني به مفتي الأنام، صاحب اللطف والإنعام، مصنِّف هذا الكتاب الشريف، المنعم على ذلك العبد الضعيف، محمَّد المفتي بن أحمد المفتي بطرسوس حفظهما الله تعالى من شدائد يوم العبوس، وأنا العبد الضعيف: نعمان بن أحمد المفتي بطرسوس، صانهم الله تعالى من شدائد يوم البؤس سنة 1109م.[1128]

خاتمة

هذا الكتاب للشيخ محمد بن أحمد بن محمَّد الطرسوسي العثماني، من أنفس ما كتب في علم البلاغة، وهو كتابٌ نافعٌ لمن أراد أن يتدبر هذا العلم ويتبحر فيه، فالشيخ رحمه الله تعالى كما يظهر من كتابه واسع المعرفة، قويُّ الحجة، ضابطٌ لما يذكره من علمٍ، متبحرٌ في علم البلاغة، فحريٌّ أن يكون هذا الكتاب من بدائع الكتاب المصنفة في باب علم البلاغة.

وبعد هذه التحقيق لهذا النصِّ النفيس استخرجت عدة نتائج، وهي كما ما يلي:

1- الكتاب جمع بين نوعين من التصنيف، وهذا يدلُّ على تمكن الشيخ في التصنيف، فهو خلاصة، ثمَّ شرحه لهذه الخلاصة.

[1128] أ، تمت هذه الرسالة بعون الله الملك الوهاب في مدرسة جوبر كدكر في يلاقى محمد الطرسوسي المفتي سنة 109. ض، قد فرغت من هذه النسخة في يوم الثلاثاء في وقت الضحى في شهر المحرم الحرام سنة سبع وتسعين وألف من هجرة النبوية على مهاجرها فضل التحية، وعلى آله الكرام وأصحابه العظام، والحمد لله رب العالمين، غفر الله لمؤلفه ولصاحبه وكاتبه ولجميع المؤمنين أجمعين كاتبه إبراهيم بن عبد القادر بن محمد الطرسوسي، حفظهم الله في يوم العبوس.

2- التقسيم الذي في الكتاب يعطي صورةً عن تبلور التصنيف في علم البلاغة في زمن الشيخ الطرسوسي.

3- يدلُّ الكتاب على شخصية المؤلف رحمه الله تعالى، فهو في إيراده للمسائل لا يترك المسألة من دون تعليقٍ وترجيح.

4- إيراد الشيخ للأقوال والمسائل تدلُّ على سعة إطلاع الشيخ على علم البلاغة، فالدراس للكتاب يدرك أن الشيخ واسع المعرفة في هذا الباب.

5- الكتاب كثير الشواهد، بحيث يخرج القارئ له بكمية واسعةٍ من الذخيرة التي تساعده على فهم العلوم التي وردت والأبواب التي يريد أن يفهمها.

6- جمع الكتاب بين بساطة العبارة والقوة، فالكتاب يفيد المبتدأ والمتقدم.

وبناءً على ما تقدم فإني أوصي بما يلي:

1- الاعتناء بهذه المخطوطات النفيسة، فهي ذخيرة هذه الأمة، وتراثها، لأنَّ أمثال هذه الكتب تعد من الأبواب العلميَّة كتبت على أيدي علماء.

2- الاعتناء بأمثال هذه المخطوطات، لما لها من أثرٍ على طلاب العلم، لأن هذا الكتاب جمع بين المختصرات والشروح، وتكون هذه المخطوطات مدخلًا عظيمًا للطلاب وهم يدخل إلى الكتب العظام.

فهرس المصادر والمراجع

1- الأبشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور أبو الفتح (ت: 852هـ)، المستطرف في كل فن مستطرف، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1419هـ.

2- ابن أبي حفصة، مروان بن سلمان بن يحيى بن أبي حفصة، كنيته أبو الهيندام أو أبو السمط، ولقبه ذو الكمر. (ت: 182هـ)، ديوان مروان ابن أبي حفصة، د. م. د. ن. د. ت.

3- ابن الأثير، نصر الله بن محمد (ت: 637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، مح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، القاهرة: دار نهضة مصر، د. ت.

4- ابن الموت، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الحنفي (ت: 879هـ)، التقرير والتحبير، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م.

5- ابن جني الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، الخصائص، ط4، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ت.

6- ابن حبان البستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: 739 هـ)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مح: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988م.

7- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت: 852هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مح: محمد عبد المعيد ضان، ط2، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1972م.

8- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت: 571هـ)، تاريخ دمشق، مح: عمرو بن غرامة العمروي، د. م.: دار الفكر، 1995م.

9- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761 هـ)، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، مح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، د. م. د. ت. منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات.

10- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ)، الصناعتين، مح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العنصرية، 1419هـ.

11- الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، مح: محمد عوض مرعب، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م.

12- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: 686هـ)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، مح: يوسف حسن عمر، (ليبيا: جامعة قار يونس، 1975م.

13- الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (ت: 772هـ)، نهاية السول شرح منهاج الوصول، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م.

14- الأصبهاني، علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، أبو الفرج الأصبهاني (ت: 356 هـ)، الأغاني، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1415هـ.

15- الإفريقى، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى (ت: 711هـ)، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، مح: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، ط1، دمشق: دار الفكر، 1984م.

16- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت: 370 هـ)، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، مح: أحمد صقر، عبد الله المحارب، د. م.، دار المعارف، مكتبة الخانجي، 1994م.

17- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت: 370هـ)، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، مح: ف. كرنكو، ط1، بيروت: دار الجيل، 1991م.

18- الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت: 756 هـ)، شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب، مح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م.

19- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت: 256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، مح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، (د. م.، دار طوق النجاة، 1422هـ

20- البصري، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت: 659هـ)، الحماسة البصرية، مح: مختار الدين أحمد، بيروت: عالم الكتب، د. ت.

21- البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني (ت: 1399هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، استنبول: وكالة المعارف، 1951م.

22- بلوط، علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط، معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»، ط1، قيصري: دار العقبة، 2001م.

23- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ)، سنن الترمذي، مح: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، ط2، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975م.

24- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المطول، مح: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، 2012م.

25- الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: 429هـ)، فقه اللغة وسر العربية، مح: عبد الرزاق المهدي، ط1، د. م.، إحياء التراث العربي، 2002م.

26- الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: 429هـ)، خاص الخاص، مح: حسن الأمين، بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت.

27- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: 255هـ)، الحيوان، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ.

28- الجرجاني، أبو الحسن على بن محمد الشريف الجرجاني، الحاشية على الكشاف، مح: رشيد أعرضي، بيروت: دار الكتب العلمية، 2016م.

29- الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، مح: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.

30- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: 471هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مح: محمود محمد شاكر أبو فهر، ط3، القاهرة- جدة: مطبعة المدني – دار المدني، 1992م.

31- الجرجاني، علي بن الحسن الشريف الجرجاني، المصباح شرح المفتاح، مح: محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، 2022م.

32- الدمشقي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي (ت: 1396هـ)، الأعلام، ط15، د. م.، دار العلم للملايين، 2002م.

33- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، مح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، د. م.، مؤسسة الرسالة، 1985م.

34- الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، مح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د. م. د. ت.

35- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، ط1، د. م.، دار الكتبي، 1994م.

36- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (ت: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.

37- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، مح: علي بو ملحم، ط1، بيروت: مكتبة الهلال، 1993م.

38- السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين (ت: 773 هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، مح: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت: المكتبة العصرية، 2003م.

39- السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي (ت: 626هـ)، مفتاح العلوم، مح: نعيم زرزور، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م.

40- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري جلال الدين (ت: 911 هـ)، الجامع الصغير من حديث البشير النذير، د. م. د. ن. د. ت.

41- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت: 911هـ)، إتمام الدراية لقراء النقاية، مح: إبراهيم العجوز، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1985م.

42- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911 هـ)، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، بيروت: دار الفكر، د. ت.

43- الشريف الجرجاني، علي بن محمد الشريف الجرجاني، حاشية على المطول، مح: رشيد أعرضي، بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م.

44- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (ت: 1250هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت: دار المعرفة، د. ت.

45- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ)، الوافي بالوفيات، مح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، 2000م.

46- الصفدي، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت: 764هـ)، فوات الوفيات، مح: إحسان عباس، ط1، بيروت: دار صادر، 1973م، 1974م.

47- الصلابي، عَلي محمد محمد الصَّلاَّبي، الدولة العُثمانية - عَوَامل النهُوض وأسباب السُّقوط، ط1، مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001م.

48- الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، المفضليات، مح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، ط6، القاهرة: دار المعارف، د. ت.

49- الطبري - القرطبي، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، عريب بن سعد القرطبي (ت: 369هـ)، تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، ط2، بيروت: دار التراث، 1387هـ.

50- العباسي، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (ت: 963هـ)، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، مح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: عالم الكتب، د. ت.

51- العصام، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت: 943 هـ)، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، مح: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.

52- العقيلي، بشار بن برد بن يرجوخ العُقيلي (ت: 168هـ)، ديوان بشار بن برد، مح: محمد الطاهر ابن عاشور، محمد رفعت فتح الله، ومحمد شوقي أمين، د. م. د. ت. 1954م.

53- الغزي، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: 1061هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، مح: خليل المنصور، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م.

54- الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت: دار العلم للملايين، 1987م.

55- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي أبو العباس (ت: نحو 770 هـ)، المصباح المنير، مح: يوسف الشيخ محمد، بيروت: المكتبة العصرية، د. ت.

56- القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري (ت: 463هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، مح: علي محمد البجاوي، ط1، بيروت: دار الجيل، 1992م.

57- القرماني، أحمد بن يوسف بن أحمد بن سنان (ت: 1019 هـ)، أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، مح: فهمي سعد - أحمد حطيط، ط1، د. م.، عالم الكتب، 1992م.

58- القزويني، زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت: 682هـ)، آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت: دار صادر، د. ت.

59- القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، مح: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، بيروت: دار الجيل، د. ت.

60- القسطنطيني، مصطفى بن عبد الله العثماني حاجي خليفة (ت: 1067 هـ)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مح: محمود عبد القادر الأرناؤوط، استنبول: مكتبة إرسيكا، 2010م.

61- القسطنطيني، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بغداد: مكتبة المثنى، 1941م.

62- قُطلُوبغا السودوني، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا (ت: 879هـ)، تاج التراجم، مح: محمد خير رمضان يوسف، ط1، دمشق: دار القلم، 1992م.

63- القطيعي البغدادي، عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي الحنبلي صفيّ الدين (ت: 739هـ)، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ط1، بيروت: دار الجيل، 1412هـ.

64- كحالة، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، بيروت: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، د. ت

65- كُرْد عَلي، محمد بن عبد الرزاق بن محمَّد (ت: 1372هـ)، خطط الشام، ط3، دمشق: مكتبة النوري، 1983م.

66- الكرماني، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين (ت: 786 هـ)، تحقيق الفوائد الغياثية، مح: علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، ط1، المدينة المنور: مكتبة العلوم والحكم، 1424هـ.

67- مجنون ليلى، قيس بن الملوح، ديوان مجنون ليلى، مح: عبد الستار أحمد فراج، مصر: دار مصر للطباعة، د. ت.

68- المرادي، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (ت: 1206هـ)، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ط3، د. م.، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، 1988م.

69- المستعصمي، محمد بن أيدمر المستعصمي (ت: 639هـ)، الدر الفريد وبيت القصيد، مح: كامل سلمان الجبوري، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2015م.

70- نويهض، عادل نويهض، معجم المفسرين، ط3، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية، 1988م

71- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مح: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.